

* ❊ (بسم الله الرحمن الرحيم) ❊ *

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمد له مكافأة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لايكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولايكون للعهد اذ لاعهد لافى الذهن ولافى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت وكائن وهو ضد العدو من الولى بمعنى القرب وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه اومن الولاية لان كل من ولى امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز ان اما على الاول فالمعنى جنس الحمد اوكل الحمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده اوحمد من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان جنس الحمد اوكل الحمد لمن ولى

امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان اوما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والنبي اما من النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح اومن انبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جريء وعلى الاول نبو مثل غبو سمي به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى * يا ايها النبي بلغ ما انزل * الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشرع فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافه الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعني اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه الصلوة والسلام كانهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى * تنزل الملائكة والروح * واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه لتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباءه او الآل اصله اهل قلبت الهاء همزة

لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما فى آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال * فابداله من همزة هاء اصلها * وقد قال بعض الناس من واو ابدلا * ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته واختلف فى تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للا بهام الناشي منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف الوصف الاول اختصارا او ذاهبا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى * انك لعلى خلق عظيم * وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اياهم (بادابه) جمع ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدئية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبني على الضم لما تقرر فى موضعه تقديره وبعد ذ من الفراغ من الحمد له والصلوة على نبيه وآله والعامل فيها اما المقدرة لان ماقبل بعد مظنة امايدل عليه الفاء فى قوله فهذه اولانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لا منع من الاجتماع حيث قال واما بعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورايحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى ما فى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محشي عصام اى هذه

الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كفواصر جمع ناصرة وهى مااستفيد من علم اوجاه اومال يقال افاد يفيد اذا ثبت فعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشئ اذا تم بنى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعل فعنى وافية كثيرة تامة لانقصان فيها واللام فى (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثانى ان يكون الاصل زائدا اوالمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثانى يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هوالمقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذافتحها وبابه ردو المراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) و بيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذاالتبس الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (للعلامة) صفة الكافية فى تقدير الكائنة له من حيث التأليف اوحال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر لكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحل من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هومقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان نقول لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿ و تبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان اتاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح (فى المشارق) متعلق بالمشتهر و بيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى فى قوله

تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من طهر فيه سنه اى علامته اومن خمسين اومن احدى وخمسين الى آخر عمره اوالى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتجليل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا فى الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا لتشبيه المذكور فى النفس وتخييلية وهى اثبات ما لازم المشبه به من الغمد للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر لسيئ النفيس بالقراب الفاخر (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحبوحة) بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشيئ الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك اى جمعت الفوائد الوافية (فى سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعنى قرارداده والمراد به ههنا اما هذا المعنى اوالمعنى العرفى وهو التلفظ بالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالخرز فى السلك ووجه شبهه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والانتظام وقيل التقرير جعل الشيئ فى قراره او لحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب (وسمط) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز (التحرير) وهو التقويم والاضافة فيه من قبيل اللجين لماء اى جمعتها فى التقرير الذى هو كالسلك الذى فيه الخرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها لولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به

فى فقرة وصفه بالذكاء والفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالذكاء والفضل (ضياءالدين) هذا القبه عطف بيان او بدل منه والثاني هوالاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسرالجيم جمع موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد هوالغصة والكربة الاان فى الثانى مبالغة فى الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا فى الدنيا والآخرة (وسميتها) اى سميت الفوائد التى نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتتعدى الى الثانى بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضيء القلوب و يزيل عنها ظلمة الريوب فالتفاؤل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلي فى التركيب الاضافى ان كان فى الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما فى قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لامنافي وفى ابن الزبير زبيري وفى امرئ القيس قيسي قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياءالدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتياله لتفسير واخرج الفقرتين على المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذوان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهى ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وههنا فى الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود واما نفس يوسف فهي مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لاعلى طريق التحقيق و يجوز ان تكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف فى جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل اربع عندهم العلة الفاعلية وهى ههنا المؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضى للتفاؤل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة امر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب ومعناه الباقى ويجئ ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للدعوله النفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ فى كل شئ يقال له فى ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف والصنايع لان هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به (وما توفيق) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موافقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة لمسبباتى بشئ من الاشياء (الا) بمعونة (الله تعالى) اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى او ما اكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) والواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافى فى جمع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول او على حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره و نعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار و بينهما كمال

(الانقطاع)

الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ
ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح
عطفه واما في الثاني فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف
عليه من الحيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمدلله والصلاة على نبيه وخالف
السلف فيهما لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر)
من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله
(بحمدالله) متعلق بقوله لم يصدر بان جعله متعلق به ايضا اي جعل
المصنف الحمدلله (جزأ) مفعوله الثاني (منها) الجار والمجرور صفة لجزأ
والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المصنف الحمدلله جزأ من الرسالة
كتبا لان الجزئية لاتكون الا بالكتاب لاقولا ولاقلبا لانه ليس من شان المصنف
ان لايصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي فعدم التصدير بالحمد الفعلي
اوالقولي والقلبي حين الشروع في شيء من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا
عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار
التذلل والتواضع مع انه من المكاملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر
وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه
لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات
الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه
في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك
الصلاة على النبي عليه السلام والباء في قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضما وهو
القاء الشيء في الخيال مصدر مضاف الى المفعول بمعنى بالقاء المصنف هذا المعنى
اي نقصان كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال
الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة
خبران وهي مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه
كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف وهي بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح
من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد
(حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق
اي على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولايلزم) هذا جواب
دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على
الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولايلزم (من ذلك) اي من
عدم التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولايلزم (به) اي بالحمد (مطلقا)

لاقولا ولاقلبا ولا كتبا ولافعلا (حتى يكون كتابه) هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (اقطع) و يدخل تحت قوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم (لجواز انه) اى المصنف (يحمد الله) قولا وفعلا (من غير ان يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه و بالهو ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق (ويدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل اولا فى النحو ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الاان المصنف يدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله ويدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا فلما لم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغيرذلك واذا كان الامر كذلك (فمتى لم يعرفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد اومن المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات واياما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والافلا ولذا قدم معرفة الذوات (كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الاانه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيدا وقائم ولاشك ان زيدا وقائما جزؤ من زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى لكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصفة بالقيام ولاشك ان قولك شخص معين اوذات متصفة بالقيام جزؤ من قولك شخص معين وذات معينة بالقيام والجزؤ مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثانى وضعا ليناسب الوضع الطبع تأمل فقال (الكلمة) قيل

هى والكلام مشتقان) الاشتقاق ردالكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه فاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلاثة اضرب بين فى موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا فى الرضى (من الكلم) الكائن) بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين فيهما (وهو الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام فى قوله (لأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق و بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كتاثيره فى نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله على ابن ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على على رضى الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام (فى النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا مالايكون سببا ومؤديا الى الموت ولايتعلق به بقرينة الالتيام لان ماكان سببا له وتعلق به الموت لايلتئم (السنان لها التيام) جمع سن بكسر السين المهملة و بعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمى سنا لقصره كالسن والمراد بها ههنا مايكون آلة الجرح سواء كان حديدا اوغيره ولذا عرف بلام الجنس (ولايلتام ما) ماصولة اوموصوفة صلتها اوصفتها قوله (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ❁ اهذا الذى بعث * اى بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال ولايلتام ماجرح اللسان مقام مالفظه اومقام ماكلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه

فاذا يكون حاله فقال ابيانه بالواو الاستيئافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لا جمع) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الاعلى مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحد قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لا جمعا مدلل (قوله تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنا فآنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغيرذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ماسيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز الاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لماسيأتى تفصيله (وقيل هو جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتنا ول ما فوق العشر بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لا يقع) على شئ من الاشياء (الا على الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الا عليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالاية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب مأول ببعض الكلم يعنى مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر هين لا يدل على اصل متقن (واللام فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحيث لايشذ فرد منها نحو ان الانسان لفى خسر واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمته واكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على الماهية لاغير لان الحد انمايذكر

لبيان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فبينا قضيتان ادلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولامنافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولامنافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية اوالشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لاالنوعية ولاالشخصية ولاالفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس اووصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذلوكان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالآخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (اللفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود لرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث قال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلايكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بمايقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المعطوف بمعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى مايتلفظ به الانسان يقال الى مايتلفظ به الانسان لفظ (اوبعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كمايقال الدينار ضرب الامير اى مضروب به انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

الى الخص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان ما يتلفظ به الانسان مهملا (او موضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكن المراد بالمستعمل ما امكن استعماله و بالمهمل ما لم يكن استعماله و بعد هذا ما ذكره الشارح رحمه الله هو الاولى (لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان ما يتلفظ به (انسان) او مركبا و مثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيد و) الفعل كـ(ضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ما كان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا (فى نحو زيد ضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له)اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من (نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه

ومؤكدا ومعطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة. والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا اوغيره جوازا اووجوبا سماعا وقياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لايمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا اووجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المتخيلة مقروّ بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيهما اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والآذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذهى) اى الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمر ومثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ماوضع لمعرفة الطريق اما في الماء اوغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي امابالعين او باليد اوغيرهما كالانتباه وضده وغيرهما (غير داخلة في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة اوحكما لايكون داخلا في اللفظ (فلا حاجة الى قيد يخرجها) اي الدوال الاربع لان مالم يكن داخلا في شيء لايحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سوال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مونثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة على الوحدة (لانه) اي المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبدالله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ماسيجيء بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق للمبتدأ اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ احصر) من اللفظة ومايستتبعه اخصر ممايستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق ومافي حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى للمفعول نائبه مااستتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شيء بشيء) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء ليعم عبر اللفظ (بحيث) اي في مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشيء الاول فهم منه اي من اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني كمافي الالفاظ بغير قرينة (اواحس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشيء الاول فهم منه) اي من احساس الشيء الاول (الشيء الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق اواحس تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند الكوفية وسيأتي تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي

كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اولشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا وكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشئ الثانى (واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولايبعد ان يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان مافى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لايخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع اواحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد (مايقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (امامفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) واسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان و بالعكس ثم نقل الى المقصود (اومصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمى الاانه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (اومخفف معنى اسم مفعول كرمي) يعني ان مرمى اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعد ه لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شيء بشيء فالشيء الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شيء بشيء والشيء الثانى هو المعنى لاغيرو لان اللفظ الذى لايكون له معنى لايطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى (لهم فيها دار الخلد) وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثلا ديز ويز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لابالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلاً فى الثلاثى والرباعى و بعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش و بعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى و بقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لا بازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال و اى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر و ما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى مايكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى مايكون مقصودا ومرادا منه ومايتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافراد ها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ماهو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا اوضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا اومركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الاان هذه الالفاظ (بالقياس) الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لايدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق وقد (اجيب) المجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان اومركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى (افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا اوغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب و يضرب واضرب اومادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك فاملا كان

اوغيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي م وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها المخاطب المنصف الذي كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد اومركب نحو الذي قلت فيما قلت زيد اوزيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (اومركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيهما) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا اومعنى اوحكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة اومركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذا حسن حال الرجل وصفته على ماسيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد لا يدل جزؤ لفظه على (جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلاثة الزاى والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافرد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظران دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفاً بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع (كما قلنا آنفاً) فل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغي ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجي متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اي في دفع الابهام (تجوز) اي تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة) كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا) اي في قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه والعمل بقوله تعالى (ياايها النبي حرض المؤمنين على القتال) قال من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد في قوله قتيلا سمي به مجازا اقربه بالقتل باعتبار مايؤل اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا (اومرفوع) لفظا (على انه صفة اللفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اي معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اي حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اي لفظ (لايدل جزؤه) اي جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اي معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثاني ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اي حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اي بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لايظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (في ايراد) متعلق بالبيان قوله في ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره في ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكان النكتة فيه) اي في ايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمجرور نائبه (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد)وانما قدم صيغة الاولى لانه لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع و لانه اراد ذكرا المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه لتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان اوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه)اى نصب قوله مفرد اورده باما الاستينا فية لان رسم الخط لمالم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط)اى حال كونه غير مساعد رسم الخطا لنصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعد اللنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما الجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من المستكن فى وضع)فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ماسيأتى لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل اوالمفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولامفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر(ووجه صحته)اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان)الواو للحال مقدما على الافراد بحسب الذات)متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ،لفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن)ومصاحب (له)اى الافراد، خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانيهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذلا دخل للمعية الذاتية ولايتفاوت بهاالحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لابالزمان وهو لا ينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون صفة لماسبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا اوصفا للمعنى اومرفوعا وصفا للفظ اومنصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سوا) خبرمقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤ راى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) والجزؤ الثانى منه حرفا (و) مثل قائمة وبصرى وامثالها (اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة) ويعرب تلك الامثال عطف على يعد فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة له وان يدعوا ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب بمجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا فى المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (و يبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله اولفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما) معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صار كلمة واحدة وبقيا على ماكانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لايدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد

(ولا يخفى على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيدا الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس يعني لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل) وهومتن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورد (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف (فقل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذ كان موصولا صلته فعل اوظرف يعني جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المصنف بقوله اللفظة (فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى فى اسمين (و بقى مثل قائمة و بصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبارما (فاخرجه) مثل قائمة و بصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة اوحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لا سيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا اللغوي فافهم لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة يعني متى وجد الوضع في شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص يغني عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فـ) بعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة (لا حاجة الى ذكر الدلالة) لأن يكون التعريف اخصر واوجز (كما وضع في هذا الكتاب) اي المسمى بالكافية قوله لكنها)استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اي ان توجد الدلالة)بالعقل) بلا وضع) كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز مثلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشي اختار لفظا مهملا ليسهل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز دلالة اللفظ لذلك المداول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع)صفة اللفظ (من وراء الجدار (يعني من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكـون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح)اذا تلفظ به (وعلى وجع الصدر يعني صدر اللافظ) اي في صدره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما فتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلقا وجع في الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت

انهما لاتستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا
التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة)
الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها
او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف)
(اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس
والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك
الحيوان انسان لا انقسام الكلى الى الاجزاء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة
هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف
قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشىء الى اجزائه كما تقول السكنجبين
خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان
انسان وفرس وابل وترد ما يدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان
والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان
والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من
نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل
على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله
(منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلى وان
اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى
لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع
الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم
من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة
اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر
مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم
ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان
حالها او لانها ذات دلالة و يجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى
دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل
اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر
فى ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) كائن (فى نفسها)
الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى
فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا
(والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى ايها) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة و الحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لايحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لاتحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ماكان في المعطوف عليه (على معنى) كائن (في نفسها بل) من صفتها (ان تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) أى على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى في الانفهام عن الكلمة (وسيجئ تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة في الدلالة اوغيرمستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى مالايدل على معنى كائن في نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذ اواما كذا فكأنه قيل له ماالاول وماالثانى فقال القسم الثانى كذاوالقسم الاول كذا وانماقدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان الشروع في البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان في الوجود شرف كذا في الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان في الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معنيهما) اعنى ان معنى من (الابتداء و) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث اولم يكن الا نضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى الكائنتين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم)

الذي لايدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى فى جانب) يعنى شبه القسم الثاني بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهم (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولايفهم معناه الابانضمام كلمة [illegible] وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لايكون الامسندا فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولامسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف امامن جانب الاول اومن جانب الثانى لماسبق او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن ا ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) بجمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوصفى فلايرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس ومااحسن زيدا مماخرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن اوغدا اوامس ممااقترن بالعارض اعنى بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ماانت فيه فى زمان التكلم والماضى ماتقدم عليه والاستقبال ماتأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لاقبله ولابعده

بل الشرط اى فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان)(لا)(يقترن ذلك المعنى المداول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الذى (ما) اى كلمة(تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة اونفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المداول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو وسموا على وزن قنو احذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو)اى السمو (العلو) لغة لان العرب تقول كل ماعلاك فهو سماك انما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لايتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ من الوسم (من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو وتبع الفعله فجئ بهمزة ليكن الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة تدل على معنى (فى نفسها) اى فى نفس ما دل اوفى نفس القسم الاول (مقترن)فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل اوالقسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول و يقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

(كانحصار)

كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقد علم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين ويجئ لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين اوليرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى لذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى (الم ذالك الكتاب)(اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلاثة التى هى الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول ما لم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (و ذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقة بكلية (به) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها و خبرها فى محل الرفع على انها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها (ان الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل يحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلاثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشترك بين هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تميز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء غاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عن الحرف (بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك الاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز عن الفعل (ايضا) بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه)اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز له عما عداه (وليس المراد)اى مراد المصنف بالحد ههنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها)(الا المعرف الجامع)(لافراده (المانع) عن دخول غيره فيه يعنى عند الادباء وليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ماهية الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد المتقدم لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسياتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتاليف جانب الذكى ولا (لغبى ولا) لمتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غير بل راعى الجوانب الثلاثة حيث اشار الى حدودها اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن

(دليل الحصر) رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق و العلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه و يفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى (انما يتذكر اولوا الالباب) يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لا يفهم المقصود ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالثانى ثم الاصح لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام و بيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كان اللام فى الكلمة للجنس وقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيدا وضرب اوان فى الاسم والفعل والحرف كلاما (كان اوكثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ما تضمن) اى تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لا حتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر
والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين)
(حقيقة) مثل زيد قائم او قام زيد (او حكما) الاولى حكما والثانية حقيقة مثل
جسق مهمل وديز مقلوب زيدا والعكس مثل زيد قام ابوه اوزيد ابوه قائم فالاقسام
ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم توجد له
مثال تأمل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لفظا له
التركيب الافراد فى تعريفهما وايضا تركب اخصر لعدم الاحتياج
من الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه
اقول ان ماقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب
او واجبا مثل اضرب وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة اوحكما (فى ضمنه) والضمير المجرور راجع الى الموصول اذ كان الكلام
فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فدفع
التميز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعر للتميز والتفريق بينهما
(فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لايمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص
صورة الخطبة باسم الفاعل فهذا عزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويكون
هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين
يعنى هو المسند فقط والمسند اليه فقط لامجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن
بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلايلزم اتحادهما) كما توهم اى
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما الكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة وحكما (الى الاخرى) يشير
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها السببية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد يدقائم او الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت والطلب هل انت قائم وليتك اولعلك قائم وكذا نحو اضرب ولا يضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب ب وانضرب الى هنا كلامه (والاسناد) في اللغة الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما استند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سوء كانت الاولى او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى علم يتعدى الى المفعولين يعني يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية (سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد او) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعل مذكر (مثل ضرب زيد او) مؤنثا مثل (ضربت هند او) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب او) نهيا مثل لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهي او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احداهما ملفوظة (يعني الاولى كلمة حقيقة) والاخرى (والثانية معنوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احداهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا على ذلك الشيء قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعني قوله وحيث الخ وقوله الآتي

فان الاخبار الخ (اعم من ان تكون) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف) قدمر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل (زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل (زيد قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامر ان احدهما يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم نعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام اصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة اوحكما ليدخل مااستكن فيه فاعل سواء كان جوازا اووجوبا (من كلمتين حقيقة اوحكما (اسندت احداهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذالاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط والمتعلقات (من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لاغير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الاان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قدذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (صاحب اللباب) ايضا قدذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قدتطلق على مايطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذاصريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هومايصح ان يطلق احد اللفظين على مايطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذاتعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قداكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله دولم يقيده اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لوكان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين) اخص من الجملة قيده (اى قيد الاسناد) (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ماسيجئ لاتقع خبراولاوصفاولاحالا (الواقعة اخبارا) (كخبر المبتدأ وخبرباب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة في هذه المواضع في محل الرفع لان الاخبار فيهامرفوعة وماقام مقامهايكون في محل الرفع وكخبرباب كان وخبرما ولاالمشبهتين بليس والمفعول الثانى في باب

حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (اواوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة الموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره (بخلاف الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحواشي) هي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد حال كونه (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ) اي حين كون المراد هذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة حينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفي الرضي الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى (ولايتاتى) (اي لا يحصل) من الحصول لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) اي الكلام لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ما تضمن او التضمن او الاسناد الاصلي اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر لذنسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين (الا في) ضمن (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والآخر مسند اليه) اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل و يحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والآخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين او ههنا منفصلة حقيقية بمعنى مانعة الجمع والخلو كقولك امازوج اوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه)(وفعل) (مسند)لانه لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ اوفى فعل واسم)مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائى)منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة)الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام)بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يرع الترتيب وثلاثة (مبتدأ) متخصص بالوصف وهو قوله (منها)لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد)الجار والمجرور خبره اسم واسم بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل)كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف)وانما قلنا اذ لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله(ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى)ان الكلام)المصطلح (لايحصل بدون الاسناد)لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابدله)اى للاسناد من مسند ومسند اليه لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الابين منتسبين هما المسند والمسند اليه كان الاضافة امر نسبي لايحصل الابين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولا يحصلان فى شئ من الاشياء الا فى اسمين احدهما مسند و لآخر مسند اليه (اوفى اسم)مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند و المسند اليه وهما

لايوجد ان الافى اسمين اوفى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لايوجدان الافى اسمين اوفى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لايحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستنافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه اسناد جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر و ذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لاغير لان الحرف لايدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لايكونان الافى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا اومسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لايقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولايكون مسندا اليه ابدا فلايوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلايحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند اوالمسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لايكون مسندا ولامسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لايكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولايكون فيه معنى نسبى لاتحقيقا ولاتأويلا نحو الرجل وان زيدا و از يد (فالمسند مفقود) اعرف دليله مماسبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولايتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلايتم الحصر لانه قدوجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعو زيدا فلبس الحرف والاسم المنادى فى شىء من الكلام بل الكلام ليس الا فى الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم)كما ذهب اليه المبرد (بل) يا زيد كلام حاصل (من تركيب) الفعل المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدروسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة لماسبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة ثمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفى الرضى لم يقتصر على ماتقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا وان المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) (على معنى) كائن (فى نفسه) (اى فى نفس مادل) يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير)هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون موصوفة اوموصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه فى الايضاح قيده به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى فى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه)متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (ايه) اى الى المعنى (فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج من المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد اوكونها قريبة من الجامع اوكون جيرانها صلحاء اوكونها قريبة من الحمام اوغير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ماوجد فى ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح اولكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى اولكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى ما حصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل اى الحرف على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما) ان الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (ان فى الخارج) المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهد شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها

قال السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه وبه قال قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بيض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اى كما ان الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى (هو) اى ما هو في الذهن هو اى ذلك المعقول في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر قوله (هو في ذاته) لا في ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ في ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعني يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعني لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعا الذي يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشىء منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التي تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب اوابتداء القراءة اوغير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستدلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه بلا بسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فح (لا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء عليه (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق بالمنفى مسلو بامنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم اوالى الكلمة باعتبار الانضمام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فاذا

كانت دلالته على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذالاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل)لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالافيها والبصرة محلاله وكون ابتداء السير منها (وجعله)اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعريف)مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حاليهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية (و)حينئذ(لايصلح ان يكون محكوما عليه او به) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولايمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لايمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا)زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولايمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشئ من الاشياء الا بضم كلمة (دالة على متعلقه)لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظة الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيهما يصلح لاحدهما (و) اما (لفظ من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته (اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة صفة للجزئيات (المتعقلة صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعقلة (انها)اى تلك الجزئيات(حالات)يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط (لتعريف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء وما مستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه
(ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد
نفس لفظ الابتداء لا فى غيره فحينئذ يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا
الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى
اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت
(و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك
الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من
لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ
لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما
عرفت غير مرة (اذ لا بد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به)
(ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن)
علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه
(بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل والضميران
يرجعان الى كل فى قوله اذ لا بد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا
اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ
تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل
واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقاتها)
فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل
مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وروابط
(لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ما لاحظه العقل من
مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف
حالهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى)
حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل
انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من
البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذ اعرفت هذا) اى التحقيق
الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظه مادل والمراد من
هذا ان لا فرق بينهما فى المال وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان
المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى
(استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته
(و) ان المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة (بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول
الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسه (من

غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا فى المآل والواقع لان مآلهما واحد) فرجع (مبتدأ) كينونة المعنى فى نفسه (على التفسير الثانى) وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه (على التفسير الاول) الى امر واحد (الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد استقلاله (اى المعنى) بالمفهومية (وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المآل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اورد ههنا بيان ما هو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فنى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب يحتمل خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة او) الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او الرجوع او لا حتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ما سبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهم ان يكون فى نفس ما دل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه ولكن) استدراك من الاحتمالين اى الان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل) متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا الداعي وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشي (ولهذا) اي لكون عبارة الفصل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة (جزم المصنف هنالك) اي في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهير) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا) يعني لا ينقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما يجيء (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءني زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه ضد العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اي معنى كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عنها ملحوظة في حد ذاتها) اي في حدذاتها نفسها فتكون تلك الاسماء داخلة في التعريف فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهي ما ضيفت هي اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعني كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اي الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اي لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها

ى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهومها تها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقاته (لانه) اى الاستعمال فى مفهوم ماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكره (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (المعتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى حد غيرها فاذا هى) هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و(لا) تكون داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه واراد بالمعنى ما يعم المعنى التضمنى وغيره فدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان اوالناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث اوالزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا وضعا (مع احد الازمنة) الثلاثة فى القسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اسريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلاثة (صفة الازمنة افرده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعاً في الافراد يعني ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتني النسوة الثلاث وكما في قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اى في انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (من اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءني زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني بقوله في نفسه لان الحرف يدل على معنى في غيره لا في نفسه (عن حد الاسم وبا) لصفة (الثانية) خرج عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثاني لانه حينئذ يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل فيه) اى في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها منقولة) عن شئ الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا في اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو في الاصل مصدر ارود ارواد الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق اوحينئذ لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضي يجئ على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد باضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا اوحالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى ارواد مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعني يكون على وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم مايوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقي حين تلقي بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعلل فعللة وفعلالا وكانه في الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة الفا (او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا) يعني اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه ومه) بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذره وذلك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويدا اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشيء منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويدا فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن بالاحد الازمنة الثلثة حين يفهم من لفظ رويد والثاني وهو هيهات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدري المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانها فى اصل الوضع داله على المعنى المقترن بالزمان الاانهاانسلخت عنهما لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضادالةعلى معنى مقترن بالزمان الماضى الاانها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لايقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناه) اى معنى الافعال المسلخة من الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (خرج) معطوف على خرج اوعلى دخل (عنه) اى عن حد اسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اور باعيا او غيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع على تقدير متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فذهب ... الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ... قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجاز فى الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلثة) واذادل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذلايقدح) مبنى للمفعول اى لايمنع لان القدح المعروف ... قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لايمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذلايقدح الى آخره وهو انه علم انه لايقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه) سواءكان معنى اوزمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لايراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لايراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه ضمن معنى الاستفهام ... (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى اواقترانا بزمان لاينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى اوالاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لايجوز واذادل لفظ على معنى اواقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن تأمل وانصف ولاتأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

من بيان حد الاسم اراد (هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال)(ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيد التبعيض او خبر مقدم (منبها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (و) منبها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اى ما ذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كخواصر جمع خاصرة (وخاصة الشئ ما يختص به) اى بالشئ (لا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شامله) لجميع افراد ما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فمن خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شايعا فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيد (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه) اى الان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى لان دخول اللام) اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن لفرع لان اللام اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شايع (وفي اختياره) اى المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لانه في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعني آلة التعريف وحرفه (هي اللام وحدها) يعني حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث لايشاركها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيد عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لالتبست باللام الابتدائية وبالكسر لالتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ماتزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به وقال المحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكر ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف تعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ماتستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها اوجزء، وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على مذهب الثلاثة بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى لايوجد الافى الاسم سواء كان جامدا اومشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال (والحرف لايدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الاانه (يدل عليه تضمنا لامطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (ولا) يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات كالذى والتى وماومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه ممايدخل فى الاول فقال (و) منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجرور به (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال) معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحا ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى مايليه (فينبغي ان يدخل الاسم)
يعني ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى
الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن
من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (و اما الاضافة اللفظية) جواب عن
سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه
مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لالفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتى
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون
الفعل مضافا اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا
مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة
اللفظية (فهي فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخصيص فقط
والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا والتخصيص والتخفيف فيكون
اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ بالنسبة اليه فرع لانه محتاج
اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل يكون عامة للفعل والاسم
لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لايخالف)
الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لاتكون الا (بان
يختص) الفرع (بمايخالف مايختص به الاصل) والموصول الاول عبارة
عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثاني عبارة عن
الاسم والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم
(او يزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه)
اى على الاصل وذلك لايكون الا (بان يعم الاسم والفعل) اى بان يوجد
الفرع في الاسم والفعل و يجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى
ان لايخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال
والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيهما كما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيهما على ما فهم
من تقسيمه بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيهما
يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)
(التنوين) (باقسامه) الخمسة (الا تنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا
لانه في كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجئ في آخر الكتاب) اى كتاب
الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لا تأكيد الفعل (و بيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعني
يدل على امكنية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا نحو

زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعني يكون مادخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن والثالث تنوين العوض وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو مايقابل نون جمع المذكر السالم يعني مايدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو مايلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لايختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبني للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله (وهو) اي علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهوعبارة عن التنوين وعدا بمعنى غيرالا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتي تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اي ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (هو) اي الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعني ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازي وهو (اللحوق في الآخر) وهو ان يكن مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعني الذكر في الاول واللحوق في الآخر (منتفيان) يعني لايوجدان (في الاسناد) فلايكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا اللحوق في الآخر (والمراد به) اي بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعني همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم

لان الفعل) عرض لايقوم بذاته ولايتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الطرفية اى فى الازمان كلها (فقط) لفاء جزاء شرط محذوف وقط مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لايكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا اوتأ ويلا والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليهما لا تحقيقا ولاتأويلا فلايكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية

(الاضافة) سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر) لا كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر (لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا(ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف)بيان للوازمها اى من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها (لان الفعل نكرة لايدل على معنى فى نفسه) لايقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لايدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة لان تفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل اوالجملة) يعنى الجملة الفعلية اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل اوالجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل اوالجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى يوم ينفخ فى الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف مايبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضا فاومضا فااليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احدالامرين من الفعل او الجملة كائن (بتاويل المصدر اى يوم نفع الصا دقين) اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا او مضافااليه عندمن اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانماقيدناه) اى قولنا كون الشيء مضافا بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانا ماربزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظ فيكون الفعل مضافاايضا لكن بلفظ حرف الجر لابتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولمافرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع فى تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى اوعجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانماانحصر الاسم فى قسمين (لانه) اى الاسم (لايخلواماان يكون مركبا مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غيرمركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لايخلو (اماان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هوالاصل فى البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغيراللام والحرف (اولا) يشبهه فكان ثلاثةاقسام قسم لايكون مركباسواء كان مشابهاله اوغير مشابه وقسم يكون مركباغيرمشابه له وقسم يكون مركباولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذاقال الشارح (وهذااعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هوالمعرب) وحده كماقلنا فى القسم لثانى (وماعداه) اى القسم الذى هوغيرهذاالقسم (اعنى غيرالمركب) كماهوالقسم الاول سواء كان مشابهاله نحو هذا وهؤلاء اوغير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى الاصل) كماهو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كماقلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذادار بين النفى والاثبات يكون عقليا ولمافرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان مايتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب ومايتفرع عليه وهولايظهر الا فيه فقال (فالمعرب) الفاء للتفسيرية (الذى هوقسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون
اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس
الا الرجل الجائي قوله فالمعرب مبتدأ (المركب) خبره اشار اليه الشارح بقوله
(اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب
صفة تقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم
المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول
معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيب يتحقق معه عامله) اي يوجد
في التركيب الذي هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه)
اي في التعريف ماكان من كلام غيره سواء كان مشابها لمبني الاصل اولا مثل
(زيد وقام وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد
منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي
الثاني العامل اللفظي (بخلاف ماليس بمركب اصلا) اي قطعا فانه ليس بمركب
لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما في قوله ماليس
(المتعددة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء
وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف باتاثا) او بالعطف نحو الف وبا
وتاوثا موقوفا اولا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف
(نحو زيد وعمرو وبكر) موقوفا اولا فانها مبنية عند المصنف او بخلاف ماهو
مركب مع غيره لكن لا يتركب تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه
معربا (كغلام في غلام زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اي جميع
المذكور من الاسماء المتعددة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من
قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم
معربا وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في تقسيم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني تحقق
العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء
لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له (الذي لم يشبه) صفة المركب
لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذي اللام (اي لم يناسب) تفسير
باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة في منع الاعراب)
وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتي
الا ان مناسبته له لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون
هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه (مبني الاصل) بالنصب لانه مفعول
المشابهة و مضاف الى غير معموله كمصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية
(اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية) يعني اضافة المبني الى الاصل

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية له قلنا انما والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخا السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولامقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة وهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه واببان هذا الخلاف قال منبها (واعلم ان صاحب الكشاف (الذى صنف المفصل فى النحو) جعل الاسماء المعدودة الغير المركبة) سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة لكن لابتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب مااختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لايكون الابالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) بشئ (من الاشياء الابإجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا اوتقديرا (بعد التركيب) اى بعد ماتركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد

بالفعل (بل) النزاع (انما هو فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد اولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها لمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجود الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صور ذلك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من النحول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة بعد التركيب) اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى عرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى

بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة اوبالحرف وذلك الاعراب اما تام اوناقص والبناء امالازم اوعارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب تفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم اومن قبيلته (ولم يعرف) عطف على لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان عجميا الاانه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم و بلغائهم فصارمن جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب اواحكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم (علم النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع اوبالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل(فى معرفة اصطلاحاتهم)اى اصطلاحات النحاة اوالعرب (فالمقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما لا يليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (ممايختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل(فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه ممايختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على الصفة طبعا فناسب ان يتقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المعرب اى فلوكان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف.(وتعريفه به) عطف على تفسير وهومن عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى واوكان وتعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ماعرفه الجمهور به(بانه) اى المعرب (ممايختلف آخره)

باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه اى المعرب مما يختلف آخره وان مع اسمها وخبرها فى محل لرفع على انه اقامة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم) تقدم الشئ (على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب ويبين ذاته (اولا اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات اوعلى المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه وهو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف)

اوصفة عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركات) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رايت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لايكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف مايعمل البعض الآخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع و بعض آخر منها النصب و بعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مع انه مذكور فى كلام المص مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصور وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الآخر اى اختلافا ملفوظا اومقدرا اواختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف الى الآخر والتمييز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (او يختلف لفظ آخره اوتقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف) لفظ (او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى

ايجاز الحذف والا ول يعنى انتصب على التمييز اولى لعدم الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه) اى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرنا هالاح الينا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف (مثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم (فى قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها الجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما فوق الواحد(فيه) اى فى المذكور من القوانين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التمييز لان الآخر فيهما مفتوح(بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما تعذر اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا تكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف ويكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (فان آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قررنا لك (لا يتحقق الاختلاف لا فى

(اخر)

اخر المعرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد (ولا في العوامل ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا في اخر المعرب لان اختلاف اخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير ان يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءني زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك (و يترتب عليه) اي على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صور ثالث (بل) يتحقق و يوجد (هناك) اي في تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) في جوابه (هذا) اي حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (في الاخر فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الا حكما واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اي حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اي كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اي من جملة الاحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الشاملة) اي من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله (اي من جملة احكامه) بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اي حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابهما وتفصيلهما (به) اي بتلك الحركة او الحرف نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفية لانها الانسب فی امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فی الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بها الموصولة الحركة او الحرف لايراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لايراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره ولانه لايجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب و الباء السببية مايكون مدخولها سببا كافيا نحن فيه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خبران اى ماله نوع تأثير فى المسبب لا تأثير تام (ولعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة والحروف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى ودارى) وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولامبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) ى الاان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف ذيه ليس الا (من حيث انه ماقبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذا ضم اوفتح يلزم الثقل اوتغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله مااختلف اخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الاان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن

بعض لانه اذاقيل مثلا مااحسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب اونافٍ اومستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن بعض واما اذانصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه نافٍ الاحسان عنه واذاجر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيتميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد قوله (ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكانه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى) خارج عن الحد اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لاكونه خارجا عن الحد و بين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لابالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لانظر الى وضع الاعراب لاقصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى (اختلف آخره (ليدل) لاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا لقرب المرجع (اوما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا مافسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود اوالاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة اوالمستولية عليه و بين معناه

اللغوى بقوله (يقال اشتوروا الشيء) من الافتعال (وتشاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشيء (جماعة واحدة منها) فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحدة) يعنى بعد اخذ فرد واحد وفرع منه وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست بدست كرفتن چيزى (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما يجيء (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فينبغى ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب (على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل وينبغى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكون دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علايم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة تعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل اعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب (مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفة) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات او موضحة له كما في المعرف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال وهو الاعراب عليها) اي على الصفة (ايضا) اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اي على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اي الاعراب لغة (مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب اي المسمى به حركة او حرفا (يوضح المعاني الثلاثة) الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد مزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير ان تكون الهمزة) في اعرب للسلب فيكون معناه) اي معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (به) اي بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اي ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر)(وانواعه) (اي انواع اعراب الاسم)لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب وافترقا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف و الجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال قل او الترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ورفعة مرتبته بين اخويه (ونصب) سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية) التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك (ولا تطلق) لاحقيقة ولامجازا على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت في الاواخر اوفي الاوائل اوفي الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير و نزال (غالبا و) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في الاواخر مختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر اولا وفي الهندي واء فان ههنا وانواعه وفي المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اى علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (اوحرفا) كما في الاعراب بالحروف (علما فاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اى علامة كون الشيء) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله لفاعلة مصدرية (حقيقة) تمييز اومنصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (اوحكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة اوحكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم (حركة كانت) اى علامة النصب كالاعراب بالحركات (اوحرفا) كالاعراب

بالحروف (علم المفعولية)(اى علامة كون الشيء) اى الاسم وانما قال كون الشيء ليدخل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما اسمل) المنصوبات (الحقات) السبعة (بها) في كونها فضلة كالحال و التمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبرما ولا المجازية (والجر)الذى هومن انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اى علامة الجر (اوحرفا)(علم الاضافة)(اى علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهارانك عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بماسبق في الفاعلية والمفعولية لا لعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها (اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) امامبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف اومبنى للمفعول و قوله (الى الحاق ياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية)لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) لاحتياجه في التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهواثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ماهو الاصل في العمل وملحقاته ايضا قليله وهي خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هوالرفع (القليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهي جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) في الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهوالاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هوالمفاعيل ولمناسبة النصب المفعول في الضعف (ولما لم يبق لمضاف اليه علامة لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعانى ايضا ثلاثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة في كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان و الجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب و لهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه ولذكره فى حكم المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى الاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل اوسماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى اوقياسيا (اومعنويا (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل بسببه) لا بغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى الثلاثة (المذكورة)اى المتولية والواردة (على المعرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (ففى) قولك (جاءنى زيد) فالفا للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره ثبت اى فلفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذ به)اى بسببه (حصل) لا بغيره (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجيء القائم بزيد بكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها)اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذ به حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (و) فى قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة)وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فجعل الجر)الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات بالفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف)(اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى)اى تثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مثنى اومجموعا يكون اعرابه امابالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم اذاكان مفردا غيرمنصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة اومعرفة (كزيدورجل) او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذاكان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف اوالجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الاانه ناقص (ولاغير منصرف) ايضا لانه اذاكان جمعا مكسرا الاانه غيرمنصرف يكون اعرابه بالحركات الاانه ناقص اذترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) اومع زيادة ونقصان (و كطلبة)جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات)لكونها اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتى (والثانى)انه اذاكان الاعراب (فيهما (بالحركة)لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولايكون على النقصان (و)الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هنالك (بالضمة) الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) اى حالة الرفع اى حالة كونه مرفوعا(والفتحة نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو(اى حالة النصب اى حال كونه منصوبا (و الكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا اوعلى قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر)اى حال كونه مجرورا اذاكان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا و نصبا و جرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف)وهوقوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا و منصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) ر فع رفعا ونصب

نصبا وجرجرا والجملة حال بتقدير قلنا واعتبر وحدوا له ملفى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى زيد) بالضمة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) (و) الثالث من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ومافيه الضمة والكسرة فقط وهو وشئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفته غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات (احترزبه) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار التانيث ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله اوسيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع اوحال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة)(نصبا) اى حالة النصب (جرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب معه وكافيه اجراه) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيره)من وتريتره من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه و ان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه و لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه و اذ لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات)

وزينات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينات بالكسرة جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينات بالكسرة نصبا لكن تبعاً والثالث منهما مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا (و) هو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا) (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك (جرا) ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما اوناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما يكون بالحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غيرياء المتكلم على ماسيذكره فقال (واخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطىء ونقصان العقل والميراث وغيرها فنسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا و بعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا اكسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشيء المنكر) صفة الشيء اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات لذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغيرالله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغيرحق والزنا وشرب الخمر وغيرها (و هذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لامطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشيء الى اصله انه واوى او يائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غيرياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا. (وفوك) (وهو اجوف) لكن لامطلقا بل (واوى لامه هاء اذ اصله فوه) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواوفى الواقى وقلبت الواو يا وجو بافى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير ايا عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك (وذو مال) وكذا مثناه وجمعه وأنيثه (وهولفيف مقرون) وهو ماكان عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واووفى لامه واواخرى مثل شوو (اذا صله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواوالثانية وهذا هوالاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يدودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لايجوز اضافته الى غيراسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته) دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه)اى ذو (لايضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا فليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما يأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك حيث لايقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لايضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا) اى حالة النصب (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونهامكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيو فقلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ المثنى) منها (والمجموع) صحيحا او مكسرا (منهامعرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا و الياء المفتوح ماقبلها نصبا و جرا فيكون اواوفيها متر و كانحو جاءني احواك ورأيت اخويك و مررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان صحيحا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني بنوه والياء المكسور ماقبلها نصبا و جرا و يكون الالف متروكا نحو رأيت ابنى و مررت بابنى و ان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاء نى اخوة و رأيت اخوة و مررت باخوة (و اعالم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة و ردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرة اوتثنية اوجمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها صحيحا اومكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع الصحيح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة اومكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذاكانت مكبرة و موحدة ولكن لم تكن مضافة اصلا) يعنى لاالى الياء و لا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لاتقطع عنها (فاعرابها) حيئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ و رأيت اخا و مررت باخ فينبغي ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (اولكن) تكون مضافة (الى غيرياء المتكلم) (لانها اذاكانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها) عند الاضافة الى الياء) كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه الاسماء غيرذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حيئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حيئذ اعرابها محلا (ولم يكتف في هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غيرياء المتكلم (بالمثال) كما كتفى فى القيدين الاولين بها اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذااكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلاكما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غيرالياء سواء كان ذلك الغير ضميرا اوظاهرا نحواخوك واخوه واخو زيد واخورجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والجموع على حدة بالحروف (لانهم)

اى النحاة اوالعرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف الا بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الآحاد) جمع احد كفرس و فراس (وحشة وفرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصلى الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد مرتبة والجمع فرعه ايضا عرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفه للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا ستة) مع ان المقصود يحصل باول منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء موجودا فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابله كل اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان و الجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة (لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد والاوجه قول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والدوالوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان تقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت

حال الافراد وكذا في ذو في الاصح واما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسيا الا ان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لا قياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشيء اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدى بالياء حذفت اللام نسيا فبقى دم ويد (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة)بالرفع (الحروف المحذوفة)من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اوالى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال (و) الثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (وما يلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهم (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمر) لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا اومخاطبا او متكلما مثل كلاهما اوكلاكما او كلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى اوفى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا جئتما كلاكما وجاء فى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه (مثنى لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف

مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابهما ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعي فيه) اى فلزم ان يراعى فى (كلا لاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغوا احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب)اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر وانما فعل ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية حيث لايمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لاتقبل الحركة ومع هذا (تسقط)سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لايضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرا فى الاحوال الثلاث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لماسبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع)لماسبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع)لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت با) لزيدين كليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابهما بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لماسبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كان اثنان ملحق بالمثنى (ثنتا) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت للوصل (مفردة) اذلم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنت ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون اوالياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان

وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرارالواحدلان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء)الساكنة(المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هندجا ئل وشاحها وانما قيده به احترازاعن الياء المكسور ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حدالتثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الاانها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كماسيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها بالحروف مارفعه واوونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لاالمؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لاالمكسر فانه ايضا قدعلم حاله (والمرادبه) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولابل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسمافذكرعلم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولافعلان فعلى ولايستوى فيه المذكر والمؤنث ولايكو فيه التاء للبسا لغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواووالنون او بالياء والنون) سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحوسنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (ممالم يكن واحده مذكرا لكن) اى الاانه (يجمع بالواو والنون) اوبالياء والنون وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ماالحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ماالحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دايلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذولا) يكون جمعا (من لفظه) بل من غيرلفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظيراستعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائرفالتذكيرباعتبارالخبروهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرداولووعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكرالسالم كل اسم نبت مفرده ثم الحق به واو

ونون اوياء ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذلم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغيير لانه يتغير والمتغير لااعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان اولها مفردا واولم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة ولاثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لوكان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اى التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل مايطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المداول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لايكون جمع عشرة ولاثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلازيادة ونقصان (ولاتعين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما اومكسرا مذكرا اومؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين وعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالمثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه (والجمع) ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هواليه قوله فرعا الوحداصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحاصل انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلاثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف على المحال (فلوجعل اعراب كل منهم بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لوجعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهم ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جائنى الزيدون مثلا لايعلم ان الجائى اثنان اوجماعة وذا غير جائز (ولوخص المثنى بها) يعنى لواعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لايأخذ الاماهو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولوخص المجموع بها) يعنى لواعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ماهو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع

فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (بينهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما او مركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه و (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع التثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتوالده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع محل الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حملا للجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لا على الرفع يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع كل منهما) اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اسبق فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة والكتابة نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ)المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لما سبق (والحرف)الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما صمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحروف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من بيان مواضعهما)اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه الحروف الثلاثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو (شرع)جواب لما (فى بيان

مواضع الاعراب اللفظي والتقديرى اللذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظي والتقديرى (فيما سبق) في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان التقديرى) اشاربه الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم و يكون ايضا النشر موافقا للف الا ان الاعراب التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان بين الاعراب اللفظي (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظي ما عداه فقال). (التقدير) معرفا بلام العهد الخارجي .(اى تقدير الاعراب) فاللام تغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود اوعوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول (فيما) (اى في الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لابد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر في الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره في لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى في الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب في لفظه (وذلك اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ الاسم المعرب واقع (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما في الاسم المعرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (في آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو اوياء مثل عصا ورحى اوما يشبهه مثل جرى (وسواء كانت) الالف (موجودة في اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف (بلام التعريف) او محذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) ورحى وفتى (بالتنوين) في الكل (فان الالف المقصورة) قيدهم بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء) في الصورتين) اى في صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة مطلقا) فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لوحاولت تحريكها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر يعني همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع (و) الثاني باب غلامي مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح (كما في الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به كاسيجيء (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامي) وداري ودلوي وظبي اخره من باب عصا لانه ليس في كونه معربا خلاف احد واما باب غلامي ففيه خلاف ولذا قال الرضي اعلم ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه في نحو غلامه وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اي الشان (لما اشتغل ما) اي حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اي ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهي الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اي على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لا بد منها (بعد دخوله) اي بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اي الكسرة في حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه رافعا او ناصبا لان في الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة اعرابا الا انها مقتضى الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كانه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اي اسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (في حالة الجر لفظي) خبر ان (غير مرضي) خبر المبتدأ عند المصنف لان الكسرة التي هي قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراله لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال (مطلقا) اي في الاحوال الثلاث لا في الحالين فقط الرفع والنصب (يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) اي في باب عصا وباب غلامي (من الاسم المعرب انما هو) اي ليس الاعراب التقديري الا (في جميع

(الاحوال)

الاحوال) يعني في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر او حال من الضمير المستكن (ببعضها) اي ببعض الاحوال بان كان باب غلامي في حال الرفع والنصب تقديريا الا في حال الجر قوله طاقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك في حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عصا في جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامي فان فيه حركة ظاهرة (واستثقل) مبني للفاعل (عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقديرا لاعراب للاستثقال يجري في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسيمه) الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه) اي لفظ الاسم المعرب (وذلك) اي تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب)وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اي الا انه (يكون ظهوره) اي ظهور الاعراب (في اللفظ) اي لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور ما قبلهما يعني ما يستثقل فيه الرفع والجر وهو (كالاسم) المعرب (الذي في آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اي الحرف الذي (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا) كقاض) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ود واع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم الامعرفا باللام (كالقاضي)والجراري والدواعي (رفعا وجرا)(اي في حالتي الرفع) نحو جاءني قاض والقاضي (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضي (لا)اي لا يكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة النصب نحو رأيت قاضيا والقاضي بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء)وذلك محسوس لضعف الياء واثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما و بين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة ولاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لا تكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا (و) الثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه وجره (نحو مسلمي) عطف على قوله (كقاض) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه والا اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع فقط كما في المثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي يعني ان غرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستقل لم يذكره انتهى (اي تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لا نصبا لما مر (وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاث او رفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) او في التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او ما قبل ياء المتكلم فتنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعني تقدير الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حالة (النصب والجر) لما سيأتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان

الادغام اخف من فكه (وكسرما) اي حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلاث قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر ماقبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ) لاحقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتي النصب والجر) مثل رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اي عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اي كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف اعراب ملفوظ فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذي في اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقي ساكنا ولذا قال الشارح (في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي واذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر (فانه) اي الشان (لما سقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام في القوم لان همزة الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعني حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء يحملان الحركة ولكن يثقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (واللفظي) (اي الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور في به نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الاول ايضا اي الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بحذف الياء (فيما عداه) (يعني فيما) اي الاسم المعرب الذي (عدا ماذكر)

اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ماعداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ماذكر وانقياس فى ماعداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب او استثقل فيه ولم ذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) من حيث بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الانصراف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (اعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر كان ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة ثم اراد ماعداه لفظيا ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف و ...) ... والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لانه ... غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لا لغيره لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما (فيه) اى فى الاسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى اعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى الدار كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد على جبهته ... او فى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تسعة) بيان اوصافهم ولكن لا ... (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واجتماع شرائطهما) التى سيذكرها لان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فكان صفة اى علتان كائنتان من (علل)

(تسع) التنكير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اورده به للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اي من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الذي اذ قوى وكمل يليق ان يقوم مقام السيئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اي في مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرهما) اي تأثير العلتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها قائمة مقامها والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما وانصف (وهي) مبتدأ (اي العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) النسبة حاصله هذا اي قوله وهي عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران و سقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقد بالغ بتنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب مدلل ما لا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب) (والعدول) الواو للاستيناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن الشعري

يعني لو يجيء بالواو بدل ثم لكان المصراع الذي انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثاني كذلك فلزم ان يجيء ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول (لاشيء آخر) فالفضلا ههنا عاطفة وشيء آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لا لشيء آخر وقال المحشي العصام كلمة ثم التراخي في الزمان وقد تستعار التراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول بالثانية الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف * وزن فعلان هذا القول تقريب) (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما صرح الشارح ولكونها فاعلا اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اي تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعني) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) تخصص بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره الظرف المقدم) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما يجيء ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اي كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اي لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبني للمفعول من التعبير (عنهما) اي عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفي التأنيث في حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد

الالف والنون به يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا في مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف التانيث بالافراد واذا لم يرد -لم انهما زائدة لا اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائده) لاعتماده على ذي الحال لما سيجيء في انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (والظرف) اعني من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي ولو جعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانهما صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اي على النون (في هذا الوصف) اي في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبني للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اي حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعني صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اي هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اي مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اي هذا القول (يدل) وصف (على اشتراكهما) اي اشتراك زيد واخيه (في صفة الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في) وصف (هذا الوصف) اي في وصف الركوب كما ذكرنا آنفا (وقوله) اي قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين (وهذا القول تقريب) يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السياق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اي للعلل التسع (الى الحفظ) اي حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اي الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اي الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتانيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبران في قوله قول بان (تقريبي) خبر لقوله او القول اي حكم مجازي بعلاقة الجزئية (لا تحقيقي) اي لا حكم حق في هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (فاعله) او جهة [illegible] الصرف ([illegible]) وهي الامر ([illegible]
منه) اي من الامور [illegible] ([illegible]) [illegible] ([illegible]) [illegible]
غيره منصرف في [illegible] ان [illegible] [illegible]
فصم [illegible] اقصان كل واحد منهما واما [illegible] واحد [illegible]
في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم [illegible] ما [illegible]
و [illegible] الحكم على الاعم الاغلب وقال [illegible] في [illegible] ([illegible]) [illegible]
(بابها) اي العلل المرجبة لمنع الصرف ([illegible]) [illegible]
وهو القول ([illegible] الى الصواب) اي جعلها [illegible] هو [illegible]
الثلاثة لان فيها [illegible] مذاهب (لان في [illegible]) [illegible] ([illegible]
بعضهم [illegible]) اي الامور المذكورة [illegible] الاسم ([illegible]) [illegible]
المصنف [illegible] في [illegible] ([illegible]) [illegible]
المزمه عدم الصرف [illegible] ([illegible])
([illegible] احدى عشر) [illegible]
التأنيث كار طلحة [illegible] ومراعاة الاصل [illegible] [illegible]
فصارت احدى عشرة ([illegible]) [illegible]
من المذاهب [illegible]) لان [illegible] الامور او [illegible]
وما [illegible] ذلك يكون [illegible] القول [illegible] واهل ([illegible]) [illegible]
غير المنصرف وتعداد [illegible] واسبابه على القول [illegible] ([illegible]) اي المصنف ([illegible]
[illegible] العلل المذكورة) [illegible] له الى زيادة [illegible] غير المنصرف والى [illegible]
كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها في البيتين) [illegible] على ترتيب [illegible]
وهذا اقوى في الضبط وا[illegible] في اللفظ [illegible] قطع النظر عن ان يكون
[illegible] يكون [illegible] لا [illegible] ([illegible]) ([illegible]) [illegible] ([illegible])
[illegible] مع قطع النظر عن [illegible] [illegible]
تكرارا وكذلك [illegible] بل [illegible] [illegible]
مثل مساجد [illegible] مثالا [illegible] ([illegible] ([illegible])
([illegible] للوصف) [illegible] ([illegible]
(طلحة) (مثال التأنيث) اللفظي (و) [illegible] ([illegible]) ([illegible])
وفيه اشاره الى التأنيث المعنوي ([illegible]) [illegible]
الى المفعول الاول [illegible] [illegible]
مثالا) مفعول ثان [illegible] او [illegible] الى [illegible]
[illegible]) اي [illegible] طلحة مثالا [illegible] ([illegible]

(فى قسمى التأنيث) بالاضافة [illegible] الى قسمى التأنيث (اللفظى)
[illegible] (و) [illegible] (و) مثل
(ابراهيم) [illegible] (و) [illegible] ([illegible] ساجد)(مثال للجمع)(و) [illegible]
([illegible]) [illegible] بكسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب)
(و) [illegible] (مثل الالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة [illegible]
[illegible] (و) [illegible] ([illegible] وزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير
[illegible] على [illegible] والصوت [illegible] بالامثلة
[illegible] الغير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على وجوه [illegible]
[illegible] على وجوه المسند اليه والمسند
والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف ([illegible]) [illegible] واحدة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ([illegible]) [illegible] على [illegible] لانه اذا كان
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] للتنوين [illegible] منصرف [illegible]
من القواعد [illegible] فى باب [illegible] الجر [illegible] (ولا تنوين)
[illegible] لان [illegible] اذا [illegible] و [illegible]
كل واحد منهما [illegible] من [illegible] او
والاسم [illegible] اى البناء [illegible] (وذلك) اى عدم [illegible]
[illegible] على [illegible] هذا او [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الواقع وثابت (لا كل [illegible])
[illegible] ([illegible]) الاسم) [illegible] ([illegible])
[illegible] ([illegible]) [illegible]

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا معنى ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احداهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اسماء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهارا لفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لا الرفع والنصب يوجد ان فى الفعل والاسم على السواء على ما يأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقريره حيث لم يشبه معنى الفعل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة [illegible] اى علامة

ا... فرع منه اشترب مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان
... الاكثر التنوين الذى على الاسير الاول (واما فلما) فى بيان علة قوله
وتكون ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل تسعه) من العلل الاسم سواء كانت
ناقصة لا توثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول
(فرع المعدول عنه) لبناء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية (والوصف
فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل
فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان
او معنويا (فرع لتذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا
علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا
عن زيادة التاء (ثم) تزيد تاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة)
فيكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث
فرع المذكر فى الحقائق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع
التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة
او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا
قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ
(ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف
(والعجمة فى كلام العرب فرع لعربية اذ لاصل فى كل كلام) عربيا او عجميا
(ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه
لسان عجمى وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربى فتكون العربيه اذا كان
فى كلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال
فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك
ثم تركب احدهما بالاخر الحقيقة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا
فى الاسم مثل عمران او الوصف مثل سكران (الزائدتان) لانهما من حروف
الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع ما زيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا
اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار
اللفظ وفى بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه)
الضمير المجرور لما زراجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذى زيد
الالف والنون على ذلك الشئ مثل عمر ن وسكران فان الاصل فيهما عم وسكر
ثم زيدتا الوسعة ابناء عليهما فصار عمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن
الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود في الاسم (فرعا او زنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضه له وما دخل على الاصل يكون فرعاله فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاله والكس كذلك (يجوز) (اى لايمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجئ فى بحث المفعول معه وان كان اعمّ انفطا بيازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اثنية العلتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجعله منصرفا حقيقة) تمييز (وان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من العلل التسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين عليه لايلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لايزيلان شيئا مما دل عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف مالايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) اى الضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قال ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (او رعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى او الضرورة رعاية قافية

... الثانية والثاني ... اذ وقع غير المنصرف في ...
... الظرفية ولفظ ماصفة له اي في كثير من الزمان ... (صرفه) اي من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف في البحور (يخرجه) اي يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او يقع من منع صرفه (زحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلامة فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته) كما في الشافية (اما الاول) اي اما مثال غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اي قول فاطمة رضي الله عنها في تربة النبي عليه الصلاة والسلام حين قبروتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتها فبكت وقالت رضي الله تعالى عنها
(ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا)
مدى الزمان امتداده وغواليا جمع غالية وهو ... في ناصرة بالفارسية خوشبوى المعنى ما الذي اواي شيء على من شم تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شيء كذا في الحاشية (صبت) مبني للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل قوله صبت جمع مصيبة وهي النازلة من المكروهات يقال صابه اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة في الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا في الصحاح اي نزلت على نوازل (لو انها) اي لو ان تلك النوازل (صبت) اي نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس بعد انها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعني صارت تلك الايام (لياليا) والعلة الاطلاق بظلمة تلك المصائب لغاشيتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها الى وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعني لو لم يجعل مصائب في حكم المنصرف بادخال التنوين بل لو منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع الثاني بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر من مسدس والمصراع الثاني متفاعلن ثلاث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين في الوزن (واما الثاني) اي اما مثال غير المنصرف الذي وقع من منع صرفه الزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن اطرافه لفظا ومعنى (فكقوله) اي كقول ... الاعشى (اعد) امر من اعاد

يعيد من باب الاعمال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقي اعد اي كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) [illegible] كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استينافية بيانية جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اي لان كنتم قوما (ذكره) اي ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ما سيجيء (المسك) اي كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته تضوع) اي تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اي تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الجيدة ينتشر بها المسائل التي هي اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة والالذذ لا في العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اي الشان (ان) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين (و) (فتح نون نعمان) في موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن ان فيه) اي في الوزن (زحاف) اي تغير في الحركة (يخرجه) اي الوزن (عن السلاسة كما نحكم به) اي بالخروج عن الوزن (سلاسة الطبع) فانه لو كسر ونون يدغم التنوين في لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم لحصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس ايضا اما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما في كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اي الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله الضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اي عن ذلك البعض الاظهار ههنا في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذا امكن عنه مثلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه (ضروري عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه [illegible] للضرورة فهذا مخل فيه (واما الضرورة [illegible]
[illegible]) اى فى قول من مدح النبى عليه السلام (سلام) مبتدأ [illegible]
بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل
آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشينة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل
حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة والى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى
(وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فعيل فادغم اى
مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى
الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين
محمد) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة
والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر مقدم نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى
فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين
بالعذاب والسخط مبالغا فيه خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف
(هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل
للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعليق
لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق و يجوز
ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا شفق
يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل
من رأف بابه قطع اى ذوالعطف والرأفة يعنى ذوالشفقة مبالغة والحب لمن
اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها
اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى)
فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد)
مفعوله الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر وقد يحذف
اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال
والشان (لوقال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير
منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت
غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية
فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه
الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات
الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق ففى هذا
البيت لولم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف
بادخال الكسر عليه (اولتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة الاتية اشار الشارح بقوله (اي يجوز صرف غير المنصرف) اي لايمتنع ولايجب بجعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اي بين غير المنصرف (و بين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اي لزم اي امر مهم اي لازم (عندهم) اي عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه يبدئ و يعيد بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او في الشعر كما في قوله

(* قال اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقميصا *)

اي اطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية ولذا صار الاتساع من شعب الكلام و...

[illegible] مرأى ... الله يبدئ و يعيد ... وروى ان بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب ياحار ان الركب قد ساروا ... ياسيدي الاصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اي كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يجعل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ... للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد مايظن لان غير المنصرف اصلي كأنه فاذ صرافه بادنى شئ مما يستبعد و يستغرب علله با نق كلام قوله (مثل سلاسلا واغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسبه المنصرف الذي يليه اعني) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد وادور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذي صرف غير المنصرف لتناسبه) اي لتناسب غير المنصرف المنصرف وان كان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفي الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل المجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب اي في تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف و بيان زواله اراد ان يبين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال (وما يقوم مقامهما) (اي العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

لفظة ما موصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله
او واحدة لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام علتين من العلل
التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف
او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيره وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا
(قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتهما وكمالهما حتى اثرت
تأثير العلتين لما سبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء
(مقام علتين) صفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احداهما) اى
احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لا مطلقا
بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع
ومنشاه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته
لكونه لا نظيرله فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين
لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى
صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قدتكرر فيه) اى فى هذا الجمع
(الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز اوعلى المصدرية اى تكرارا حقيقيا
كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة
اخرى على اكالب فكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال
فلان كليب اى حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا
طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال
اساورة مع الياء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من
الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو
المال الراعية واكثرما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان
النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب
لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا
المعنى لا يوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل له
من الجمادات لقلته او اكتفاء بما سبق (اوحكما) عطف على حقيقة يعنى
لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية
اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى
للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) جمع مصباح
فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومحزم وهو موازن
لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحد منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطلقا) اى الا انه لايكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لايقوم الا (فى بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة واحدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لاتقوم مقام السببين ولاتكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الابشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة و(هو) اى ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة) واحدة لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لادخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفهما بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لاواحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لاعرضيا كتاء التأنيث (لاتفارقانها) اى لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لايقال فيما مؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لاتنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فجعل لزومهما الكلمة) اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث فيهما مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينه ما حاصل

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومهما الكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثل ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لايخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يصلح انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لايتحقق العدل فوجب ان يقع التغير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لايقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يدودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يدودم فلا يقال ان يداود ما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) (لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدول (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا الا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة و بدوى

فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المسيرات الشاذة (مخرجة عن صيغتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ ولان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما او صفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبل ان يجمعا على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ما هو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذا كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خالفهما يكون شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدولين (وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تمييزه) اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ما عداه) لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التى شاركته فى العلية (لا عن كل ما عداه) سواء كان ما عداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما علما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منهما شرطا وهما ليسا كذلك و (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لا انهم) عطف على قوله انهم اى لا ان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبه لانها مستوية الاقسام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه

ولكن ﴾ استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة لانه (لابد فى اعتبار العدل)مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل اذ لا تحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (فى بعض تلك الامثلة) اعنى ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت بلا شك ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام لا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ان الاوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا) (معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف وهذا بيان لحاصل المعنى والافاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضميرفيه كذا قيل اومعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث) اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذ قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخرمرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كان المعنى (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كمافى) قولك (جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمستقى ايضا وان صح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث احف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزأ جزأ واما سرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظا مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (ومثنى ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد وموحد قياسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخله فى المغيا (خلاف) مبتدا مؤخر فى انها منصرفة اوغير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى نكون غير منصرفة لماقلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السابق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيق (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدول نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض ومابالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا والاعتبار هما فيما وضعا له) اى لكن الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث اومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جىء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشدأحرا من زيد فى معنى من المعانى (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهوالنفى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد فى الدار فيقال آخراى ليس فيها اوتقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه اولم يكن كذلك لماكان للتفضيل وجه وابهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخرجاءنى رجل غيرزيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلايقال جاءنى رجل وحمارآخر وامرأة اخرى كذافى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحدالاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اماان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد (اوالاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى اوبدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدهما احترازا فى اللفظ (وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها) اى من (هذه الثلاثة (علم انه معدول عن احدها) اى من المستعمل لاحدها اختصارا فى اللفظ فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الآخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان ماجرد عن اللام غيرهيئة المحلى به ولايلزم ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما له (وقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن آخر من) لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا الاانه لايعدل الاعما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخرجمع فلايعدل الاعن الجمع لا لمفرد ولاالمثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانه توجب التنوين اوالبناء اوالاضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لايخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف لكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده

(نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكرونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجيء (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (يا تيم تيم عدى) فان اصله يا تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل يا تيم تيم عدى لما ذكرو سيجيء ومثله يا زيد زيد اليعملات (وليس فى اخر المعدول شئ من ذلك) اى التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الامرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر) وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين التمييز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع واوجمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحدا احتصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان تجمع على فعالل) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص تجمع على اجادل واصابع واحارص (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد العربية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث افعل مثل عذراء وجبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارى على وزن هجاريع لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد منقلب بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

فخفف بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها الزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جرادى (اوصحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اصل جمع (اما جمع) كحمران كانت وصفا (اوجماعى اوجمعاوات) ان كانت اسماء فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل المحقق فى) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بعامله مقدره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالف التأنيث القائمان مقام السببين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا وما يكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرناه) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة اواشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينقض ماقلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كانياب واقواس) لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال (انه لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فيكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شدة ولاشئ من الاسماء المعدولة سذ (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لايكون افوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الا نصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هوعدم الصرف غيرموجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عماهو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هوعدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عماهو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (اوتقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لانها لنفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمرو) (كذلك) (زفر) (فانهما) اى عمروزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لايكون غيرمنصرف الابوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمروزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولايكونا مخالفين للقاعدة ولايمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولاعجمة ولاتركيب ولاجمع ولاغيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كان الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمروزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكانه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله يأبى الظلامة فى النوافل الزفر الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه يوجد فى الاجناس

فقط (و) (مدل باب قطـام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحـذام (المعـدولة عن قاطمـة) كما ان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (بيانهما) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على) وزن (فعال) والالقال وقطام بالجر حال كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام اعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملا له) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهنـدى اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة اوالهجان اواحمر من الال (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض النسخ ودبار فى القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه فانهما (اى حضار وطمار) مبنيان على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للنقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه احف وايضا اخوالسكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شئ يوجب البناء اوغيره الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف (العلمـة) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلية (والسببان لا يوجبان البناء) اى لا يوجبان بناء ماوجد فيه احدهما اوكلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية البناء فالموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعال التى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحمام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة لان المشابهة فى الوزن لانها وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البنـاء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما) العـدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العـدل (فيما) اى فى فعال الذى (عداهما اى مثل حضـار وطمـار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه) اى بنو تميم (معربا غير منصرف ايضـا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حضـار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتيـاج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه

(لتحقق سببين) اى اوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجيء (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى ليس الا للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام (اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال اى المصنف (فى بنى تميم) احترازا عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيه) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف (لوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف لسائر بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) اوجعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ماسيأتي (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات واذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التي هي الحمرة) في احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لان يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل تلقطت بعض التقطه (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لابحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال مثل اربع في) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هي مابين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التي هي من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (ولا وصفية فيه) اى في اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو) بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما في المثال المذكور) الذي اورده الشارح (فانه) اى اربع (المجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التي هي من قبيل المعدودات) وصفتها دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لا تعد لان العدد لايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معنا) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعة) لكون الاربع دالة على معنى في متبوعه وهو الاربعة (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعة (معنى وصفي عرضى) اى عرض (له) اى اربع بعد الوضع اسما (في الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التي كونها ...

(لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لماعرفت ان وضعه لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (فالمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلى) لا غير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته (قال المصنف) اى بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع لصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف حبرلا وماو همّا واو حكما كثلث ومثلث اوتقديرا كجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لماعرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (اوزالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم الحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل وان كان متقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان يخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به واذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك الاسم (الى قرينة) لفظية اوغيرها واما الدلالة على المعنى

الوصف الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ما سيأتى (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح او جماد لانه يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام المتصف به (كثر استعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لا يشتبه) اى الحية السوداء (فى الفهم منه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لا يشتبه انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف اوغيره اذ ثبت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثلا ال اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالتعليق اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه باسم كان من فسره الشارح بقوله المذكور لتصحيح الاشارة بالمفرد دفعا لما دان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة غلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا تضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته اوزالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اثر وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كانه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة لغلبة) نظرا الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا اسمين للحية الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية مارسياه بزرك اومارسياه تر (و) صار (الثانى) اسم (الحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى يكون سوداء ويكون عليها نقط بياض اويكون عليها نقط سواد وبيض اويكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله واياك اياك والحجر انها اسد سموما

من سموم الارقم (وادهم) وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى مدهامتان اى سودا وان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها اوصافا بمعنى ذى سواد وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (لم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبران فى قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبيران فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اسد تأثيرا (اوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف (منع افعى) من الصرف حيث صار (اسماء) (للحية) الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطن والمراد ههنا المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فامتنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها اوصافا فى اصل الوضع (و)

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يشتق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعبد ان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال) فمعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما للطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لايؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما ومايثبت بالوهم لايعتبر بكونها لم توضع فى الاصل اوصافا منها مما اشتق (فانها لم يقصد بها معانى الوصفية) وهى فى افعى ذوخبث وفى اجدل ذوقوة وفى اخيل ذوخال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد الاسماء لمعانى الوصفية فى الاصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو انها لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو انه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لايقصد معنى الوصف مطلقا لاعارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذاقوة واخيل طائرا ذاخيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لماسبق انه لايحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين اوسبب قائم مقامهما ومالم يحتج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل

المعنوى ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قيد به ايضا ليكون
متعلقا بقوله (بالتاء) (لا بالالف يعنى لا يكون التأنيث اللفظى حاصلا بالالف
(فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له)
فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى
الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ
ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف
(العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول
(اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة
او لا هذا ولا ذاك كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير
التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام
محفوظة عن الصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم
وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها
للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها
وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة
فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط
مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلة) لهذا (وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع
اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة
وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعته ثانيا معها
وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا
ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى
الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك
كونها مفهومة من قوله من التاء والتأنيث المعنوى ما يكون التاء فيه مقدرا
سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى
كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية
شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى
بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى
وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث
اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما
يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث
(المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر (ولا بد في وجوبه) اي في وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعني غير العلمية معهما والفرق ان التأنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى معه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليهما شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا انه له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع صرفه بأمل ولا بأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا يؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اي زيادة حروف الكلمة) التي يكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل على قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل سقر) (او العجمة) يعني ان لم توجد الزيادة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون بقي سببان ولكن يتعين ههنا الذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب اثر التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية

شرطا ايضا لان العلمية اذالم توجد لم يؤثر واحد منهما (لتخرج الكلمة) التي تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج (التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين) الذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فنزاحم) الخفة (تأثيره) الذي هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط اورباعيا كان ثقيلا واثقل لان ماخالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر في قوله * لم تتلفع بفضل ميزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب* لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف سادسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة اوغير حقيقي كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى الطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين للبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان لايؤلا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم اومن قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلي

بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفهما مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) اى الزيادة على ثلاثة احرف (واما) عدم صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف فقط ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثله فكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى پاى (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة جزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة وقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه واقع له يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون باسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية كردم (اذ سمى به رجل)

بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (ممتنع) صرفها لانه وان زال التأنيث المعنوى بعلميته للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء ويعلم ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائد فعيعيل كدنينير فى دينار (فيه ل) (فى تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لاتخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الا ماشذ من نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت فى الرباعى الا ماشذ من نحو قديدمة فى قدام وورثة فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لا العلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى لماسبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة ههنا ليكون الشعر موافقا لاف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة في ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها وكالحيوان يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (للنسبة) كياء تميمى وقيسى (وانما جاءت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون المعارف والحاصل ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارة والموصولات (لا توجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الآخر فانتفيا (فالتعريف باللام اوالاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما يجئ) تفصيله فى آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما فى اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف او جعل (العلمية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع التنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

متناسب الشاكرة هنا في الجنس فالجنس اولى لان يكون شيئا في النوع لانه اصل
ويكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة)
المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير
منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك
موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها)
اي لتأثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اي لمنعه (شرطان) لان
العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له
علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر
في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية
الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل
اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة
حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اي العجمة (علمية) (اي) ان يكون
اللفظ العجمي (منسوبة) اي منسوبا (الى العلم) لتحقق عجمتها (في)
(اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمة صفة والباء في (بان تكون)
العجمية متعلق بقوله منسوبة (محققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي
(في العجم) لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب (حقيقة) بان
وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما
وجعل علما لخليل الرحمن اي وضعه العرب (او) بان تكون العجمة محققة موجودة
في ضمن العلم في العجم (حكما) لا حقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اي الاسم العجمي
الذي هو نكرة في العجم العرب من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل)
اي يجعل ذلك الاسم الاعجمي علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة
وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في العجم
ويجعله علما (كقالون فانه كان في العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق
في العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمي به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح
(القراء) يعني جعل لقبا قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء واسمه
عيسى (لجودة قراءته) اي لكون قراءة تلك الراوي جيدة (قبل ان يتصرف
فيه العرب فكأنه كان) لفظ قالون (علما في العجم) لان عدم التصرف فيه
دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضي
واللازم ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه
ايضا علما كابراهيم او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى

بجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (والعجمة) العلية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفاظهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة او حكما وفى الرضى وينبغى الاسم بعد ذلك قالا اساس تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه بعدما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرد وعليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم العلمية فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفوا فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على ثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة فهو لمك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى اس منه وانما اشترط احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين) فتراجم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع اى مجموع هذا القول (تفريعا نظرا الى الشرط الثانى) اى بيان لفائدته وهى انصراف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) نفسه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

لانه) يعني الاول العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفهما لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التأنيث المعنوى فانه له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر في بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعني ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون الحرف (الاوسط) في الثلاثي (وان لا يعتبر معه) ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال هنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (في ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى في بيان شرط التأنيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى اولم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) في جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى في وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لالان تكون العجمة مستقلا فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى (سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفي الرضى ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما

لم يثبت فلمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابي نوح عليه السلام انتهى قاموس وفي
الحاشية قلعة باران بين برذعة و كنجه واياما كان فليس اعتبار العجمة فيه
قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجميته حصر
اولم يقف بأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقش في المثال ولانه يصلح
مثالا للممثل له وان كان التأنيث فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم وابراهام
(ممتنع) (صرفهما) يعني ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثاني فيهما)
مع وجود السبب الذي هو العجمة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم
علما في العجم حقيقة او حكما (مان في شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو
طاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغي ان يكونا غير منصرفين لوجود
السبب الذي هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية في العجم وتحرك
الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالشرط الثاني)
ا، وانما دين المصنف ... لشرط الثاني ولم ... فائدة الشرط الاول بان يقول
فلجام منصرف لعدم ... في العجم (لان غرضه) ... هو
(التنبيه على ما هو الحق) والصواب (عنده من انصراف) ... الساكن
الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثي المتحرك الاوسط نحو شتر
(ولهذا) اي لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قدم انصرافه)
اي انصراف نحو نوح (مع انه) اي انصراف نحو نوح (متفرع على تفي
الشرط الثاني والاول) بالمقام (تقديم ما هو متفرع على وجوده) على ما
هو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لا يخفى)
وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على
الوجود الذي هو اشرف بكون مقدما وقيل صرح تفريع الشرط الثاني
دون الاول لان فيه ردا على المخالف وعدم فرع الانتفاء على فرع الوجود
لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قال اذ في ... ايضا
ردا على المخالف ... على المخالف الاقوى ... (واسماء ... الانبياء
عليهم الصلاة والسلام كلها ممنوعة من الصرف) يعني كانت غير منصرفة
للعلمية والعجمة (الا ستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها) اي لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب
واحد يعني العلمية وهي وحدها لا تؤثر في منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط
لخفتهما) يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لم يوجد فيهما
الشرط الذي يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فصارا
منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعني انصراف

هود لعلته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا قريناً مع نوح لان الشئ يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن اللذين هما وضعا السان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل اوقبل اولاده (فليس بعربى) اى ليس اعرابيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الآخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسور اما ادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لا تجمع) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسير ها المغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله (لانها) اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التميز كاساور واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يحصل جمع التكسير مرة اخرى

فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء (فانه لا يغير الصيغة) اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) واذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او الياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (وانما اشترطت) مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين (لتكون صيغته مصونة) محفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع الكسر يغير لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (والمراد) عطف على مقدرة تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه اضافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع فارهة) لا فاره لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفاره الحاذقة ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفارسية خوش رو وفى الصحاح الفاره الحاذق بالشئ وقد فره من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى * فارهين اى حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب ونزل انتهى

مختصرا (وانما اشترط كونها بغير هاء لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لتلائم وهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيرله فى الآحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مداينى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مداينى) منسوب الى مداين علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعلم الميراث (فانه) اى مداينى اومداين (غير محض) لما قلنا ان الثانى علم البلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم اومنسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مداين) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مدائن كسرى مداينى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما) وهو العالم الذى هو ذو فنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغير هاء) اى الصيغة التى لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفى صريحا والثانى ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه اولم يكن موجودا لا نفى (فاما) اى الجمع الذى (يكون بغير هاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد اوكائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبره مبتدأ محذوف اى [illegible] (ى) الجمع الذى ومع (بعد الفه حرفان) (ومصابيح) ([illegible])

اى لاسم لدى وجع لعدالعد ثلثة احرف اوسط بها اسكن) (واما) ما يكون دهاء فمصرف له بوجود شرطه الذى هوان يكون شرهاء لان وجود السبب لا أثيره بدون وجود الشرط مثل (عرد ه) واما ما) جملة من باب حذف المعطوف بل سرايل تقيكم الحراى والبرد الايلزم الحاكم بالانصراف الى فيارية فقط واكون ذكره على سبيل المثل معنى (ه) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا ان كانت (مع الهاء) التى كانت شرطا فى تأثيرها (وصرفه) (فوات شرط تأثيرالجمع) لان وجد السبب اى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى السبب (واما) اى كون الجمعية (ملاحظة)(وحضاجر علما) اى على الضخ ودليلها يرفع فى بدء اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو تربالحالة نداوامر ض (العشم) تعلق بقوله اما (عدا) يى مولا وحضا جر علم للضبع غير منصرف الخ (مع ان ... بالمقدر) ... الآراو الاستثناء (اعده) اى ... القدر ... حاضر علم للضبع لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة ونتهما (ه) يطلق على (الكثير) لامن حيث الاجتماع ... انه صادق على كل واحد من افراده (كاسامة علم جنس الاسد) يطلق على الواحد ... وعلى الكثير (لا جمعية فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق ... الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ... الصرف) وانما السبب الجمعية وقدمانت ... علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ... حضاجر ... العلم) قوله ... البتدأ ... واشار اليه الشارح ... بقوله ... جر حال كونه ... للضبع واما ... بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم ... فى هذا المقام قيل ... الكلام بذكر المثال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (لعدم ... الحالية) ... انه علم ... يطلق على الواحد ... (لـ) عدم صرفه ليس الا (الجمعية الاصلية) ... اذا ... للجمعية (لانه) اى لان ...

فيكون علما منقولا (فانه كان في الاصل) اى في اصل استعماله (جمع حضجر)
على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا
كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سمى به الضبع) ثم خص بالضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا
الضبع (مبالغة) مفعول له لتسمية (في عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها)
اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الذات (كان كل فرد منه) اى من جنس
الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع
اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم
عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر في منع الصرف) اى منع
صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية)
لا الجمعية الحالية حتى يرد ان المذكور يعنى امتنع من الصرف او بوجود السبب
الذى هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير علة فعلى هذا
الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون
في الاصل لا في الحال كحضاجر واما الاصح (فان قلت) هذا السؤال نشأ
من التعريض المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى ذاك ان
المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه سببان اخريان من غير اعتبار تلك
الجمعية فيمنع من الصرف بسببهما (فانه علم) لانه علم (والتأنيث)
المعنوى مع تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة لان الضبع هى انثى الضبعان)
فيكون حينئذ علما مؤنثا [illegible] كزينب والضبعان [illegible] على وزن
[illegible] الذكر من جنس الضبع و[illegible] كعمران [illegible]
منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية لاصلية لانه
تكلف (قلت علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فاعتبر في منع الصرف ما يكون
علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكن) حضاجر
(عند تنكيره منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك
لانه تمتنع من الصرف علما كانت او منكرا لعلميته ليست علم شخص (والتأنيث
فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (جنس لا يقع مذكرا كان او مؤنثا)
كما ان الاسد اسم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز
ان تعتبر تأنيثه وعلميته فتحتاج الى اعتبار الجمعية الاصلية فلا يكون غير
منصرف في [illegible] لا [illegible] وكان من [illegible] بالاتى [illegible] من [illegible]
[illegible] مؤنثة [illegible] سماعية (و [illegible]

المصنف (فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان يكون فى الاصل) سواء بقى على جمعيته ولم ينقل اولا (كما قال فى الوصف) الوصف شرطه فى سببيته لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت اونقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلا يؤثر فى شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفيته اونقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان يكون وصفا فى الاصل (والامر كذلك) يعنى ولا عرض فى الجمع مطلقا سواء كان صيغة تمام القسمين اولا (اذ لا تتصور العروض فى الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا الا انه وضع الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون فى الاصل كان توهم ان الجمعية قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية على ماسبق وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن مفاعيل الا انه ليس بجمع بل مفرد له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى من جعل الجمعية اعم من ان تكون فى الحال وفى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان قال قد تفصيت) بالخطاب من تفصى على تفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ ورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام الذين البناء فيه متعلق بقوله تفصيت (اعم من ان يكون فى الحال اوفى الاصل) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال

بجمعك الجمع بالياء على حاله حيث لم ينقل الى شئ كما ساور وا نا عيم او نقول الى الاعلمية
اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل
(فانه اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير) الحال
انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة
(فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا
(فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن
لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون
سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول
(فى صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف
يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى
وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب
(فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى
اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه
والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى مورد الاستعمال)
اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير
منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال)
المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل
(فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
(فى التفصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الواردة على قاعدة
الجمع وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه
ابو على على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف
ولم يمنع الآجر مخففا لا نه جمع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى
الى نحو اكلب والجراتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قد وضعه العجم
وليس بعربى الا انه عرب بابدال الياء واوا لانه كان فى العجم سراويل وقد قرئ
به فى قوله تعالى سراويلهم من قطران (ليس بجمع لا فى الحال) لانه يطلق على
الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما
مخصا جرو لانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا
ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (فى منع الصرف)
اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على
ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على

الموصول كانه رابع على مايوازنه سراويل و يشاركه في الوزن (من الجموع)
بيان له (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اي سراويل (في حكمها)
اي في حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق
على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان في حكم مايوازنه فكما ان
حكم مايوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو يعني غير منصرف لان
المشابه بالشيء يأخذ حكم ما شبه به (ذهو) اي سراويل (ان لم يكن من ابنية
الجمع) يعني وان لم توجد فيه الابنية [illegible] (حملة [illegible]) [illegible]
يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما [illegible]
ما فانه مشاركه [illegible] (بالجمعية) [illegible]
[illegible] (على هذا التقدير) اي على هذا الجواب [illegible]
والانعيم (و [illegible]) [illegible] وقوله (ونقله هذا الجواب) [illegible]
[illegible] على [illegible]
الوارد [illegible] في الوارد [illegible]
[illegible] على هذا الجواب [illegible]
لواحد الى الحقيقي والحكمي كما [illegible] على [illegible]
والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) [illegible] (وهو) اي السبب
الزائد عليها (الحمل على الوازن) حتى تزاد الاسباب على [illegible]
فيكون [illegible] محالة [illegible] لان الحمل على الوازن [illegible] اسباب
منع الصرف [illegible] (وقيل) قاله المبرد (هو اسم)
(عربي) يعني انه [illegible] العرب لان العجمي [illegible]
[illegible] فالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع [illegible]) نصب على التمييز
[illegible] المصدرية اي [illegible] (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على
الواحد والكثير) ولانه [illegible] ولانه ليس فيه شيء من علامات الجمع [illegible]
[illegible] بزيادة او [illegible] (لكنه) اي الا انه (جمع
سرواله) اي [illegible] (تقديرا) نصب على التمييز (ورد) [illegible]
(بانها [illegible]) في استعمال العرب [illegible] من الاستعمال (ومن
قاعدتهم) اي ومن [illegible] (ان [illegible]) التي [illegible]
وهذا الوزن شرط في [illegible] (اثنين) [illegible] (الصرف) اي من الصرف
[illegible] (و) [illegible]
القدير (حفظا) مفعول له [illegible]
[illegible] حيث لا [illegible] (انه) [illegible] (جمع [illegible])

وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله فهو فكانه سمي كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) ويكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لانحة قالا طلاقه على الواحد لانه لوكان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف وبني للمفعول (اى سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (الجمعية) التي هي السبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف متحققة في سراويل (تحقيقا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف، فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما ومالم يحتج الى شيء يكون اصلا فينبغي ان يكون الاصل في اسم المعرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لا لنفي الجنس والاشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبني للمفعول (الى التفصي عنه) اى عن السؤال الوارد عليهما بان يذهب الى مذهب سيبويه والمبرد وقال المحشي عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى المخاطب الذي هو مبتدئ في النحو واقتصر على الادنى (ونحو جوار) مبتدأ (اى كل جمع يسير الى ان الحكم الآتي ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لا يجيء منه فعليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجواري والدواعي) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجواري اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجواري والدواعي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغازوا الجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي فالاول ناقص يائي والثاني واوي (رفعا وجرا) (اى في حالتي الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف (كقاض خبر (اى

حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا كان اوواويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان اويائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (اى فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا هذه لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالحصر لا علة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (الجمعية) التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع) بغيرها يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغيره فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فيما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما تعلق بالذات مقدم على ما تعلق بالصفة كما ان الذات مقدم على الصفة

لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم) يعني بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له او مفعول مطلق اي بني بناء (على ان الاصل في الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) اي ان يكون منصرفا الا عند احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبني للمفعول (الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تنقل عليها الحركة والتنوين لاسيما في الجمع الممتد (ثم) اي بعد ما علمت ان اصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبني للمفعول (الضمة) نائبه (للثقل) اي لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لالتقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشتبه بالجمع المفرد لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اي كما كان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اي كان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اي نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير حاله موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف [illegible] ايضا غير منصرف (لان [illegible] الجمعية [illegible] منتهى الجموع [illegible] السبب الذي هو الجمعية والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذي لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) في ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اي لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا الاعراب (لا يجري) من جرى يجري اي لا يتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التي كانت آخرا بعد الحذف بل لا يجري الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن الحذف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولو وقع على ما هو [illegible] (والتنوين فيه) اي في نحو جوار رفعا وجرا [illegible] العوض [illegible] الصرف) لعدم الصرف [illegible] عن [illegible] اوعن حركتها [illegible] التنوين) يعني الذي هو [illegible] الياء فالمناسبة كون التنوين حرفا ايضا

وانما سد التنوين مسده والحذف تخفيفا واما عن الحركة فلان مدة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر فى لغتى لرفى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى فحذفهما ثم جوارى فحذف الحركة الاخيرة فقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة لفظا او تقدير الصرف لعدم بسبب الفرعية وانما بدل التنوين عن الياء اقتدى بالتنوين الذى ل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين او حذف وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف لاستثقال لفظه لكونه منقوصا ومعنى الفرعية فعوض التنوين من الياء لا الحركة (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى لا فرق بين الحالتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل وقع محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف فان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (فتقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ وارد (على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى منع الصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فتقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال بالعكس والمثبت لشىء مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى لم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين اولا

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين او قرئ وسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى يوم يدعو الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقوطها في الجمع المستد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التي كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لااعلال) في مثل جوار (الا في حالة واحدة) وهي حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى الاعلال فيها الا في حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهي التي كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان الاعلال في الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين اواكثر) من كلمتين (كلمة) بالحسب لانهما خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه اواجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان شاؤه لازما لم ينفيه لان غير المنصرف لايكون الا في المعربات فلا يرد (نحو البجم ونصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول في البجم والثاني في نصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب في سببيه منع الصرف (العلمية) اى يكون علما (ايامن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حين تدخلان في موضع العلم يأمن من حذف احداهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولم من ان العلمية وضع ثان والكلمة التي وضعت عليها ينبغي ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (ليحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (في منع الصرف) فيكون سالم الصرف (وان لا تكون) التركيب (باضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة اوغير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اوالى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف يسلم حكمه فيصير اما يكون منصرفا اوفي حكمه على ماسيجئ (فكيف تؤثر) لاضافة

(في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف (ما يضاده) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لشيء لا يكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير لقوله ما في ما يضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة (باسناد) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في المعرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذرحبا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اي ضفيرتاها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر يذر وذر الملح والحب فرقه وبابه ردوذر حبا اسم رجل كان يذر الحب اي ينشره (فانها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هي) مبتدأ (لدلالتها) خبر اي ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره (فلو تطرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق يقال تطرق له اذا صار طريقا له يعني اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اي الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التي كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها) اي فلا يمكن ان يجري في تلك الجملة منع الصرف الذي هو من احكام المعربات) لان الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبني نوع

آخره ووصف اختص باحدهما لايتعدى الى الآخر ولايسرى اليه (فان قلت كان) واجبا (على المصنف) في بيان قيود التركيب ان لايقتصر على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولامتضمنا لحرف العطف) يعني ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لايكون باضافة ولاباسناد ولاصوتي ولاتعدادي حتى يكون القيود الخمسة او ستة منها يكون نفيا وواحد ثبوتا فيكون حينئذ مذكورة باسرها ولابد منها (ليخرج) التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتي تفصيل قول سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهو معروف [illegible] سيأتي تفصيله في باب [illegible] [illegible] وجعلا علما لشخص (و) [illegible] الجزء الثاني منه متضمن حرف العطف [illegible] خمسة عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف بأي وجه تركيبها وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لااحتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما اما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلنا) في جوابه (كأنه) اي كأن المصنف (اكتفى في ذلك) اي في عدم اخذه التقييد الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اي بعد المعربات في بحث المبنيات (انهما) اي هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعني ان المصنف ذكر صريحا في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية ولايكون ممانحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما [illegible] على الاسناد فلم يذكر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المصنف

ههنا (الى اخراجها) لاخراجها بقوله ولا يكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولااسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام قوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين * ويقال لزوج المرأة ايضا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اوزوجي (وبك) بفتح الباء وتشديد الكاف من بك يبك اي ازدحم وبابه رد من بك عنقه اي دقه سمي مكة شرفها الله بكة لانها تدق اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط على اصحاب الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التي جعل بعلبك علما لها حيث [illegible] [illegible] اسم العابد وقيل [illegible] (بجعلا) اي الاسم [illegible] [illegible]

واحدا) للبلدة التى كانا فيه (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (او اسنادية) لانه ليس احدهما مبتدأ والآخر خبرا (او غيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ولا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اوله كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره فى مقام عد الاسباب بضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او لمخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان اضيق البيان فى ذلك المقام الى هذا كلامه وايضا يفيد ان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما يدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قولك هويت السمان فى قول الشاعر هويت السمان فشيبننى ＊ وقد كنت قدما هويت السمان اولا انهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممدودة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الى التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لما شابهتا به له وهذا هو مذهب البصريين (والراجح من القولين (هو القول الثانى) الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمى وبصرى عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم) (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وسحر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (ويدل على ذات ما) لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هى الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثانى) اى ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم (الصرف) وسببيتهما للمنع منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية للاول والثانى (اوشرط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبر والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له لشرط اى فقد شرط العلمية في سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اوليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخول التاء عليهما (فتحقق) اى فيتأكد (شبههما بالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبيهتان بالفى التأنيث في الامتناع عن قبول التاء واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء (كعمران) واما مفتوحه كعثمان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده في الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان (او) الالف والنون (ان كانا) (في صفة) وفي العصام جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام في جوازه واما العطف بكلمة او فلا يتنبه على انه في بيان الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والنون في صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون في منعهما من الاسم المنصرف فرادا لصير باعتبار ما سبق اوشرط ذلك الوصف واستفاده منه (انتفاء فعلانة) شرطه (امتناع دخول التأنيث) المحققة (عليهما) اى على الالف والنون فلافراد باعتبار احدهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (لتحقق مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما) كما هو مذهب البصريين (والهذا) اى لكون انتفاء دخول التأنيث شرط (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون في الصفة لا يكون مكسورا فاء دل ان الصفة التى جئ مؤنثها على فعلى لا يكون الا مفتوحة الفاء مثل عطشان والتى يجئ مؤنثها لا يكون مفتوحة الفاء غالبا نحو عريان وسيفان ونحو مفتوحة الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ما سبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف الشرط ثبات الصفة في ابتداء امره (وجود فعلى والاول اى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود اى لما جود فعلى فليس مقصود الا ليدل لكون المدار منه انتفاء التاء اعنى احد الامرين واذا كان مقصود اذاته يكون اول ولذا قدمه (لانه متى كان لم يكن فعلى لم يكون مؤنثه فعلانة) لانه لا يكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء ويجوز

فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما الالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمه) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى السرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول (فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى لرحمن (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد السرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود السرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه يجئ سكرى) ووجود فعلى على المذهب الثانى (فان مؤنثه) يجئ سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لاندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء السرط على المذهبين او كون مؤنثه ندمانة لاندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) وهو المعاشر يقال نادمه على السراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش (واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل اوما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود السرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانه) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبني للمفعول من عد يعد (من اوزان الفعل، واوزانه كثيرة يعني ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما منقولا نحو شمر و يزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعمله للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لا يكفي في) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان عمل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفي (بل) (شرطه) اى شرط وزن الفعل (فيها) اى في سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وافعل وغيرها من الاوزان التي تختص بالافعال (اما) (ان يختص) ذلك الوزن (في اللغة العربية) (بالفعل) (يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد الميم (على صيغة الفعل الماضي المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التشمير) فانه تختص الفعل وهو المرور جادا او مختالا وبالفارسية دامن درميان زدن وكذر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور جادا لان في الفرس الحدة في المشي (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما لفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة لعر بدن ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات اسود لكثرة العثار فيه (وحضم) بالخاء المعجمة والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس او ملء الفم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمر بن عمرو من بني تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه في الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعني جعلت علما لما سميت به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفي آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركي بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (الاعجمية المتحدة) [illegible] (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) هي للمفعول (في ذلك) اى في كونها غير منصرفة (الاختصاص بالفعل) اى

لايمنع اختصاصهما بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غيرمنصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة النكرة غير مؤثرة في منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان مايختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لاتأكيدا (اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اي ضرب المبني للمفعول (ايضا) اي كما ان شمر غيرمنصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غيرمنصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نحمل باطلاقه (لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغيرذلك فلايكون غيرمنصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اي ان يكون غيرمنصرف لعدم وجود الشرط فيه (الابعض النحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض (اويكون) عطف على يختص يعني اوان يكون هذا الوزن (غيرمختص به) اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اي الا انه (يكون) (في اوله) (اي في اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في الظاهر (او) يكون (في اول ماكان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة حرف) اشاره الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (اوحرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اي زيادة حرف من حروف اتين اوحرف زائد منهما وهي اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اي مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (اوحرف زائد) منهما (في اول الفعل) (غيرقابل) (اي حال كون وزن الفعل اوماكان على وزن الفعل) فيه نشرعلى ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غيرقابل) كما

يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء) يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التانيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولوقال) المصنف (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحل من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذى هو الوصف الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الاانه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الاانه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير ولا يكون لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ما سمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدوده مثل سوداء لا اسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحالى والوزن (بل) مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار الغلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لا يضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمه) (اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء

المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجيء يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحمد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (اومع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب آخر) كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان اومعنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عم) اى عن العلمية التى (تجامع الفى التأنيث) ممدودة اومقصورة (او) عن العلمية التى تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الفى التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلاتكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة (بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو مافوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لايصير نكرة حقيقة اذ هى في الحقيقة ماوضع لشئ لابعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (اويجعل) عطف على يؤول اى اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون في الاصل علم الذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

وهو سعى فى الاصل علم لذات شريعة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل (تبين) فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لما (اى الدليل ظهر) ظهورا بينا ساطعا (بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما فى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب (لا تجامع) اى لا تجامع حال كونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتى اى من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اى تجامع السبب الذى (هى) (اى العلمية) (شرط فيه) اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقعا (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان يكون تاء ملفوظة او معنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنويه كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان يكون علمية فى العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما فى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لا تجامع العلمية سببا (غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كان سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر وزفر) ووزن الفعل فى (احمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرهما وسببيتهما (كما لم تجامع) العدل (فى ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (فى احمر) واسود وارقم لانها لو كانت

شرطالهما لماكاناغيرمنصرفين من غيرالعلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولولم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذالم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيهما العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذانكرت زالت ولم تزولا لانهما ليست بشرط فيهما حينئذ لم يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذانكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذانكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (الى اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعل مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمروزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة لشئ وقوله من اوزان الفعل خبرليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانماقيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذاكان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لايوجد) ويسيرالى ان يكون تامة لاتحتاج الى خبرمنصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ عام لمجموع هذين الشيئين والمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلايرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفراده الاخرى (بين مجموع) هذين الشيئين العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (لا احدهما) يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر (لامجموعهما) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لايصح قوله ومافيه علمية مؤثرة اذانكر صرف كليا (فاذانكر) اى اذاجعل نكرة الاسم (الغيرالمنصرف الذى احدا سبابه العلميه) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران اوثلاثة كماه وجور فى اسمى لمدتين اوارىعة اوغيرها نحو اذربجان (فى) ذلك الاسم الغير المنصرف (بلاسبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغيرالمنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لايرد عليه ان يزول وصفه ... [illegible]
يعنى فى السبب الذى (هى) اى علمية (شرط فيه) ... [illegible]

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها الا ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لا ذاته بل وصفه وهو تأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببي) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هي شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقي ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيها) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست شرطا فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيها (ووزن الفعل) مثل عمر واحد اذا نكر كل واحد منهما بقي كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول (ووزن الفعل) فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى كسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود * (من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (منه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجيء بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجيء همزة الوصل فى امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى اصمت بضمتين لانه لما جاء اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (واجاب) عن هذا الاعتراض (ان دار) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضمتين

اوعدم مجيء اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين (ايضا) اي كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان كون مضموم العين (فالاوزان التي تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (اوتقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) ومايكون وزن الفعل لايكون معدولا ومايكون معدولا لايكون وزن الفعل وقال المحسي ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولايمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لالمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعني في بحث العدل في قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود اصل محقق لايكفي في اعتبار العدل التحقيقي) وفي التقديري ايضا لانه اذا لم يمكن وجود الاصل في التحقيقي مع ان اصله موجود محقق ففي التقديري عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لامحقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اي العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اي في قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اي لايقتضي منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين في اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اي غير العدل (وهما) اي السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوي مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كسر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اي بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلاسبب اومع سبب واحد (انه) اي المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة) اي القاعدة التي بينها المصنف وهي قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قول سيبويه بقوله) (وخالف سيبويه) مركب من سيب فارسي وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان السيرازي وانما لقب به لانتشار رائحته كما ينتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من

الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقديكون الخفش علة وهوالذى يبصر الشيء بالليل ولا يبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابوالحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابوالحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقاله وهوانصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان مافى لما وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهوسيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بماهو الاصل فى الفاعل وهوالاولى (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجيء (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفى) يعنى يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر اوعما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفى (افعل التأكيد) اى افعل الذى استعمل

فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقيل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعملا بمن التفضلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لا ما استعمل باللام اوالاضافة فانه منصرف علما كان اولا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف اودخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف فى حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه كافعل وابدع ولا يكون لمافيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل التفضيل) حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) بسبب كونه مستعملا (من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن والوصف اوالوزن والعلم (اعتبارا للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصيفة الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له فى الوجود وههنا كذلك (بعد التنكير) طرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فنصرف على ما سيأتى (فان قلت كأن) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه لامانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كالامانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية

(فلا يلزم)

ولا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلايلزم (فى احمر بعد التنكير) وجعله غيرمنصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين الحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قدزالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسودوارقم اسمين لهما اجيب بان هذا اذا جعل علما لغيرالذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الاان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية) فى نحو احمر (قدزالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لايجتمعان فى كلمة واحدة لما سيجئ (و) ان (العلمية) قدزالت (بالتنكير) وهوظاهر (والزائل لايعتبر من غير ضرورة) ولاضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحواحمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الا سبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (اوالالف والنون) فى سكران والسبب الواحد لايمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع وهوعدم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اطهر) من قول سيبويه قدسبق وجه الاطهرية وقال المحسى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هومقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحواحمر (بعدالتنكير) اشارالشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب لسؤال ورد من قبل الاخفش السيبويه على ان يكون الواوفيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوزان يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عندقيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عندزوال المانع (فيمتنع نحوحاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحوحاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لايكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلي لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالزام او اللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثاني (اى ولا يلزم سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير في مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعني فرق بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان في الاصل وصفا) بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى في باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها في باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي (لما يلزم) تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اى لعلة ومانع يوجد (في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما في لما (يعني) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد (والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذي روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد (في حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ما ورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبني للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصيفة سواء كانت زائلة اولامثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لابين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لايكون مضادا للتأنيث (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (اوالعلمية في منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال لايجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لااعتبار هما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لايلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) الا انه بسبب اجتماعهما (فاعتبار هما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للعاقل ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذي فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمتنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لايمتنع منه في بعض الاحوال وان كان التنوين يمتنع في جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين اوواحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله يجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اسار بالتفسير في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجي (اوالاضافة) (اى اضافة الاسم) اغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق ينجر (اى صورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف اوتجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر ملاناه من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (اوتقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف في بيان هذه القاعدة (بقوله ينجر) لان معناه على ماحر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المتصرف بالفتح ولوا كتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح اوالكسر مع ان المقصود هو الثاني ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه اواضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هــذا الاسم فى هــذه الحالة) اى حالة اضافتــه الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتا عنه اوبقيت احديهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان اوسبب مكرر (انمــا كان لمشابهته الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلمــا ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول مايختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام اوالاضافة) على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خــواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجــع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضــع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولامع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليــل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحــالة (غــير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غــير المنصرف) لاجــل وجود العلتين اوالعلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخــل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثــل قولك قل الحــق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى واى مكان (ضعفت) فيه (مشابهته) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنــع فقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا اوزالت احدهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب اومع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام اوالاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام اوالاضافه وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام اوالاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا اوغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه أو اضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحدهما (اوزالت احدهما) اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعها مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولامانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام اوالاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ماسيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا) باللام اوالاضافة لان العلمية زالت باللام اوالاضافة وزالت ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلاشرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احدهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (ولم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين (كما فى احمر) وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) وامامع سبب واحد كحمراء واساود واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين اوعلة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

الفرل انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو ماقيه علتان من تسع اوواحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف اوغير منصرف مما لافائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر والمافرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلاثة فقال (المرفوعات) قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الاواحد اوهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه ندر وجمع القلة ههنا وفي الجر ورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هوما اشتمل الخ اوخبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اي من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لامحل لها منه وهوا صواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبرمبتدأ محذوف تقديره هي (لاالمرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لامطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اي الاسم (مذكر لايعقل) لان العقل لايكون الافي ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبني للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطردا) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان في تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة لاعلى وزن دية (المذكر الذي لايعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهومن الخيل الذي يقوم على طرف الحافر من يدا ورجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهومن الصفات المحمودة في الخيل لايكاد يوجد الافي العرب الخالص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان اوانثى (وجمال) جمع جمل وهوالذكر من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اي ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجمال

الراسخات والبيوت المتهدمات الى غيرذلك (هو)(اى المرفوع الدال عليه المرفوعا) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هواقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ماعلى عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بتفسير تقديره وانمافسرناه هكذا لان الخ (انمايكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لانطلق الاعلى المفرد سواء كان جنسا كالحيوان اونوعا كالانسان (لاللافراد) كزيد ورجل (مااستعمل)(اى اسم استعمل)فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولوكان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة اليق ههنامن كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ماهوالاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لاغير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون)الاسم (موصوفابها)اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (اوتقديرا) كذلك(اومحلا) كذلك نحو جانى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله اومحلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ فلايكون نحوجانى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذاكان مبنيا يكون اعرابه محلا لاغير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذمعنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع اوالنصب اوالجر (اوكان ثمة) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (الكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جانى هذا فانه لووقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جانى زيد (اوتقديرا) مثل جانى فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يخص الرفع بماعدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اى بماجاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا اوتقديرا (وهو) اى المصنف (يبحث مثلا) منصوب اما على المصدريه تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرامتصلا) والمضمر مطلقا لايكون الامبنيا واعراب المبنى انمايكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتأخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ماهوالاصل منه

فقال (فنه) الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضمير بن المرفوع البارز والمجرور فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) رجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ وقوله فنه خبر مقدم او خبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الا بسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض الموضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سوق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز (او حكما) عطف على قوله حقيقة واللام (فى ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله مايقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا اومفعولا اومبتدأ اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسند اليه الفعل) ولم يقل الخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لابالتبعية)

واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (فى جميع)متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غيرالتوابع)بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعدهذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل)اووجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غيرمشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لايدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول)اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل)مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة)مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند اوحال من الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم)المعبر عنه به(واحترزبه) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب)اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحل والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه(لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلايكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ(والمراد) بقوله قدم عليه(تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله و لمراد الى آخره واللام فى قوله(ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه و يقال مثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدأ الا بوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل ❊ثلاثة تجلو عن القلب الحزن❊ الماء والخضراء والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالنشاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه)
عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر
الظرف تتخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد) بالتقدم
(وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل اوشبهه لا افرده (وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور
(بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل)فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم
فرده لما سبق (على جهة قيامه به)(اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفاعل
اوشبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر
محذوف لاسنده والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه
والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل اوشبهه على سبيل البدل ويجوز
ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتمل على
طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم)
اى ذلك علامته (اوعلى ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام
ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة
المعلوم اوما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لايوجد
لانه لايجئ مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال
لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان
فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون
المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به
(عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل
الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد)اى القيد المذكور
(انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل
كالمصنف مثلا واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلاحاجة الى هذا القيد
تقديره واما فلاحاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء
مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله)اى مفعول ثم مالم يسم فاعله (داخلا
فيه)اى فى الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هوما كان المسند اليه
من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث
جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان
لايقيد به) وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل
اولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لايقال وعندهم يقال (مثل)

امامرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل اومنصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد) اتى به ليصرح بما هو المقصود من المثال ويبين (فى) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه (و) (مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (وهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم ابواه اوآباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد اختصارا اولان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة ما يبنى عليه الشئ وفى العرف قاعدة كلية تنطبق على ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اى ما ينبغى الخ قيل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى وان يلى اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره (اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى للشدة (اسكان اللام فى ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلته كالمثال المذكور (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة اوفروعا كالمحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا اورتبة ا وكليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلايلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهواسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعني اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهوزيد لفظا ورتبة) تمييز ان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجيء تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (الا خفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار رجاع الضمير الى عدى وهوالاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس اوحقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء و يروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود منه اظهارا لرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي (واحيب عنه) اى عن

سندهما (بان هـذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين الفعـل والفاعـل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المـذكور ليس بموجود فيـه (وبانه لانسلم ان الضمير يرجـع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقدمر تحقيقـه ومثل قولك من صدق كـان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لايكون فيـه محذور ويكون الرب بمعـنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى الاعراب) شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصـل فيوجب تقديمه عـلى المفعول بعد ان كـان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفـاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبـة الفعـل الى الفـاعـل واحتراز عن التقـديرا ى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهمـا) (اى فى الفـاعل المقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تمييز فى قوله فنـه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحـا لان فى التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحـا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذ لم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار حينئذ فى قوله (على ماوضع)متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينـة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقـال الاعراب موضوع للدلالة على الفـاعـل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس اوقال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينـة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لالعـدم الورود كما هو المتبادر (وهى اى القرينة (اما لفظية اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعـل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومضروبة) يعـنى تعرف بملاحظة العقل

من غير فصل حين الضبط فيها من استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و(نحو
كل الكمثرى يحيى) لان احد هما لم يصلح للفاعل (اوكان) معطوف على
الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر
بدل بعض (كضربت زيدا اومستكنا كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا اومضمرا منفصلا مثل ماضربت الااياك اومتصلا
كضربتك والباء في قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم
الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على
صاحب الراوية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله
(لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا
ضربت) يعني بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا
من ياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا
لم يثبت به المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على
احد الشرطين الاول لاصالته والثاني لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء
في قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين
الفاعل والمفعول (في صورتي التقديم والتأخير) يعني في صورة تقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد ستجيء قريبا) نحو ماضرب زيدا الا عمرا)
(اى) (او) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعده (نحو
انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله اذا انتفى اوكان اووقع او بعد
معناها وانما كان الجزاء البقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته
وتقدمه واما الثاني فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور) الاربع والجار في قوله (امافي صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل
تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما)
اى لاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية
كانت اومعنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعني اولم يجب تقديمه عليه فيهما
لم يعلم بعينه ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا اوالثاني لجواز تأخيره
ايضا ولدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
... ونصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين جزء كلمة (واما) في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما ... في صورتي التقديم و... فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعني انحصار
... (في المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا) يعني

فى صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان الانحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فى زيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو اخر احدهما بالآخر تقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فيقال) فى مثاله (ما ضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول (اذ الحصر) اى الحصرية (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (ولا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وهنا قدم المفعول مع الا (ولا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التقديم كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وغير الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ما ضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد) وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف محال عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف ولا يستثنى ...

لا على وجـه الدل ولا على غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يأيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الازيد ولامضروب الاعمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليهما وما يليها لايكون الاجزأ اخيرا حقيقة اوحكما فكذا هذا لان معنى انماضرب زيد عمرا ماضرب زيد الاعمرا (فلواخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) امامنصوب على التمييز اوعلى الحالية بمعنى مقطوعا اوعلى المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحوضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (اووقع) عطف على الشرط وهوقوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الابينهما (نحو ماضرب عمرا الازيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الابينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسطة بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) انف اذارجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذاوقع مفعوله بعد الا اومعناها (او) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الا نحوانماضرب عمرازيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (اواتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضمير امتصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) ضمير (متصل به) اى سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا اوظاهرا (مثل ضربك زيد) اوضربه اوضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصـارا اوجزاء لقوله اواتصل مفعوله يعني للصور الاخـيرة لعدم الفصل بينهمـا وجزاء الصور الاولى محـذوفة ايضـا اختصـارا وقوله عن في قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخـير وقوله (في جميـع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (في صورة اتصال ضمير المفعول به) يعني في الصورة الاولى وقوله (لئلا) خـبر لمبتدأ محـذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (في صورة وقوعه) اي الفـاعل بعد الاو) بعد (معنـاها) يعني في الصورة الثانية والثـالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفـاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معهـا لجـاء المحذور المذكور في القسم الاول وكـذا الحال في معناها (واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اي اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل) الغير المتصل وقوله (بينه) ظرف للتوسـط والضمـير راجـع الى المفعول اي بين المفعول المتصـل (وبين الفعل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسـط الفاعل لكونه جزأ لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف)خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اي كون المفعول ضميرا متصـلا بالفعل والفـاعل غير متصل به كائن بخلا ف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اي حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتـاجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ومايكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه عـلى الادنى (نحو ضربتك) اوضربته او ضربتني ولما فرغ من احوال الفـاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا منبها بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حـذف الفعـل وكثرة ذكره فقـال (وقد) للتقليل (يحـذف)مبني للمفعول (الفعـل) نائبه (الرافع للفـاعل) يشـير الى ان اللام في قوله الفعـل للعهـد الخـارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لاالتعليل اي وقت قيـام قرينة لان قيـام القرينة شرط لا عـلة كقوله تعـالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينـة هي العلامة على الشئ وهي دالة على الحذف (على تعين المحذوف) لانه لايحذف شئ من الاشياء الاوقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا اوواجبا (جوازا) منصوب

على المصدرية والمنصوب عليه ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جوازا يعنى متعلقا به (مثل) (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمن قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و (قال) جملة مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بتاء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون الخبر) اى هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لابدله من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل (بل بذكر فاعله) ويحذف فعله (يوجب حذف احد جزئيها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل ويكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله (و) (كذا) للمصنف جيئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وبيت من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف

على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حال او صفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) السؤال المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما قول الشاعر) حال كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن او كائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذوا الحال وحرف النفى وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشتمل الافراد وان كان على شكل الذات واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (الاذلاء) على وزن الاولياء (جمع ذليل وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (و) [illegible] (لا هلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل [illegible] وعاشب و[illegible] فهو [illegible] من طاح يطوح من باب

يقول وقيل طاح يطيح وهو واوى حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملقحة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه بيبكه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهى البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل) الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكر يكى ازكافران پناه طلب دارد از تو پس پناه ده تو ويرا تا كه شنودى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد وغير مفسد فالاول مثل قوله ❊ ولا فضل فيها للشجاعة والندى ❊ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب ❊ والثانى قوله ❊ واعلم علم اليوم والامس قبله ❊ ولكننى عن علم ما فى غد عمى ❊ وان لم يكن الزائد معينا فانه

يكون تطويلا كقول الشاعر ❊ وقدت الاديم لراهشيه ❊ والفى قولها كذبا ومينا ❊
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر
بالفتح (و بين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم
تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى
زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بالغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيدا
وفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته
وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل
(فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى
فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (مغن عنه) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة
يكون صفة له وههنا كذلك فيكون الآية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا
ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابد له من الفعل) ليدخل عليه ولما
بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قبله مد

حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعنى بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يأت الا اذا سد شىء مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شىء اوالشىء الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر و يؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعنى لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم زيد يذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شىء من كونه حشوا اوتطويلا كما لزم فى الاية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام) لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مما نحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجرى في المنصوبات والمجرورات ايضا الان التنازع في المرفوعات اكثرمنه في المنصوبات وكذا في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات فقال (واذاتنازع الفعلان) شرط اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذالم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى اذاقمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام اليهالان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لايحتمل ان يكون جزاءله ولاقوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع في كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغي ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لايقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذلايضمر في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى في غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحوزيد معط ومكرم عمرا) والصفة المشبهة نحو (زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحوزيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذاتنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقيا ساله عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم (وانماقال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قديقع في اكثر من الفعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غيرذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهواثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يعنى اذاكان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعدهههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الافيما وقع (اى بعد الفعلين اذالمتقدم عليهما) سواءكان ظاهرا نحوزيدا ضربت واكرمت اوضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه لانه قديتنازعان فيما هوقبلهما اذاكان منصوبا اومجرورا نحوزيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذهو يستحقه قبل وجود الثانى)اى اذالاول

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلايكون فيه) اى فى المتقدم اوالمتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبران يكون واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لانهما جميعا لان المعمول الواحد لايكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول اوالفعل الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى)لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ماضرب وما اكرم الاانا ففيه) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (لانه هو طريق القطع عندهم) اى النحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ماسيجئ وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجئ ايضا قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه اه (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا) مع الالانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

البصريين اوالفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وعرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول اوالثاني (له) اى للضمير المنفصل الذى هوالفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الامناف له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول اوالثاني (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى (فعلى) جواب اماوالجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الاعنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكورسابقا (على مذهب الفراء) سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذروى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلايمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحوماضرب وما اكرم الااياك جازان يجرى فيه التنازع بالحذف لانه ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف مااذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الاعند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كماسبق اوماأتى اوجزائية ان كانت الجملة جزائية اواعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذاتنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هواقرب الآية كماسبق الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر كون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية اوالنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مالم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهوقوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد و) زيد

شريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدم تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (قد يكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) قد يكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والآخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) ان بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحد اويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول اوالثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعدها (وهذا)

ای اختلاف اقتضاء الفعلین و (هوالقسم الثالث) لاغیر (المقابل) للقسمین (الاولین) لان فی القسم الاول الاقتضاء فی الفاعلیة فقط وفی القسم الثانی فی المفعولیة لاغیر فیکونان متفقین فیه ای فی الاقتضاء وفی هذا القسم اختلاف الاقتضاء کما عرفت فیکونان مقابلا لهما واذا کان الامر کذلک (فقوله) (مختلفین) (لتخصیص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا علی المقصور لان الارادة مقصورة علی الصورة لاالعکس علی منوال قولك وتخصك بالعبادة والمعنی تخصیص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بین الصور قوله (یعنی) الخ تفسیر لمآل المعنی (بکون تنازع الفعلین واقع فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفعلین) یشیر الی ان قوله (مختلفین) حال من المضاف الیه وهو جائز اذا حذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه ولم یختل المعنی وههنا کذلك تقدیرا وقد یکون الفعلان متنازعین فی الفاعلیة والمفعولیة فیکون مثل قوله تعالی واتبع ملة ابراهیم حنیفا حیث یجوز ان یقال واتبع ابراهیم حنیفا (فی الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفین ونبه ایضا علی ثلاثة اشیاء حالیة مختلفین وذی الحال والعامل وهو معنی الفعل المستفاد من الضمیر الراجع الی المصدر والحال یجوز ان یکون عامله معنویا مستنبطا من فحوی الکلام علی ماسیجیٔ (وذلك) ای تخصیص هذه الصورة بالارادة اوالقسم الثالث المقابل للقسمین الاولین تدبر تدرك (لایتصور ای لایتعقل اولایحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشیٔ فی العقل فی وقت من الاوقات (الااذا کان) ای الاوقت کون (الاسم الظاهر المتنازع فیه) یعنی الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا کان ذلك الاسم اثنین لم یکن من هذا القسم الثالث اذ یمکن ان یجعل من القسم الجامع للقسمین الاولین (وانما لم یورد له للقسم الثالث) کما اورد للقسمین الاولین (لانه) ای الحال والشان (اذ اخذ فعل من المثال الاول) الذی کان فیه تنازع الفعلین فی الفاعلیة فکانا متفقین فی الاقتضاء (وفعل من المثال الاخر) الذی کان فیه تنازع الفعلین فی المفعولیة فاتفقا فی الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) یعنی لان مثال هذا القسم تبین من القسمین الاولین ولذا لم یورده حتی لایتکرر بعض الاقسام ولاحالته الی فهم المتعلمین (وذلك) ای حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذکور (یتصور) ای یتعقل (علی وجوه کثیرة) لانه لایخلو اما ان یکون الفعل الثانی عین الاول فی اللفظ والمعنی اولا والاول اما ان یقتضی الفعل الثانی مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنی وضربت زیدا واکرمنی واکرمت زیدا) اوبالعکس یعنی ان یقتضی الثانی فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنی زیدواکرمت واکرمنی زید وهذا اربعة اقسام والثانی اما یقتضی الفعل الثانی مفعولا والفعل الاول فاعلا

(مثل اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) اوعلى العكس يعني
ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت
واكرمني زيدوهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام
هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغيرذلك) المذكور (ممايكون الاسم
الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية اوتفصيلية بين
الفريقين (النحاة) جمع ناحي اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواوالفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعني النون ليعتدل طرفاه يعني طرف فائه ولامه
في القلب وفرقا بينها و بين المفرد نحو قناة اوتقول ان فعلة بضم الفاء وزن
مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم
منسوب يقتضي موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان
الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثاني)
(قربه) فهو على اخذه اقدر ولزم الفصل على تقدير اعمال الاول واورود
لاستعمال على ذلك في القرأن المجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على
ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لواعمل
الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة
ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا في الرضي حال
كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
تقديره مع تجويزهم (اعمال الفعل الاول) لانه فعل اصيل في العمل ولامانع منه
وان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل
الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثاني) سبق تفسيره
(لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج
الثاني اليه فهواولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بتاء الخطاب الفاء
جزائية اوتفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثاني) حال
كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهي زائدة (هو) اى اعمال الفعل
الثاني (مذهب البصريين وبدأ به) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار
الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب
في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف
(اضمرت) بتاء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (في) (الفعل)
(الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

في العمدة) في باب التنازع لا مطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا (بشرط التفسير) اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي في قوله ظاهرا (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل الاول الا الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة الاضافية واللام في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لايجوزان يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لايجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع اولا في وقت من الاوقات (الا اذا سد) الاوقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا الجمهور فان المخالف اياهم هو الكسائى لاغير (فانه) اى الكسائى (لا يضمر الفاعل) في الفعل الاول يعنى لايجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية) (في نحو ضرباني واكرمني الزيدان) باضمار الفاعل في الاول (عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) اوجمعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده اومفردا ومؤنثا مثل ضربتني واكرمتني هند عندهم وضربني واكرمتني هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اوردهذه الجملة ههنا لبيان خلاف

الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفرا) اى خالف الفراء الجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (لزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار اوالحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت (كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (مفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائز لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لان مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان) او ضربنى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

(اواضماره) عطف على التشريك اى ضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى آه يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى) (الفعل) (الاول) يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول قالوا جب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لوذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت آه وهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لاتقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الاخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبتنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف الشئ بصفته فلوحذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) وهو غير جائز لم مر غير مرة ولما بين ماهو

مختار المصنفين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء اضماره عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين)(اضمرت الفاعل في)(الفعل) (الثاني)على وفق الاسم الظاهر ولم يقيده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واصله فهو المتعلم ي على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعني لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني واكرمني زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا فقوله (اذا عملت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربني) يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل ضربني اوغيره (واضمرت في اكرمني)يعني في الفعل الثاني (ضميرا راجعا الى زيد) اي الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اي في هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اي حين اعمال الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله (لاحذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز)لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا فقط وذا لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في)(الفعل) (الثاني) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اي لو اقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اي المفعول من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثاني مغاير للاسم (الظاهر)يعني لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هو المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير)اي مفعول الفعل الثاني (حينئذ) اي حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وذلك جائز منه له كان (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الاوقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لا سبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والا يسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) من المفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز (واظهر منى المفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهرا (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (للمانع) تعليل الاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعني الا وقت ملاحظتك (المفعول الثاني اسم دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا) اي واذا لم تلاحظ المفعول الثاني هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنيه والجمع من العوارض فلا اعتبار لها في التنازع (لان) لفعل (الاول يقتضي مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثاني مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجيء لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا (الفرق بينهما) اي بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اي على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ما اسعى لادنى معيشة ❋ كفاني ولم اطلب قليل من المال) وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اي الكوفيون (قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اي الاسم الواحد في قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اي رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اي بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثاني نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اي بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا (وامرئ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شيء غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له في ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن

على الآخر (فلولم يكن اعمل الاول لما اختاره) لان الفصيح لايختار الاماهو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلولم يكن الخ (بتساوي الاعمالين) يعني اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني لان الفعل الثاني يقتضي خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربني واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذلا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اي عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس* كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه)هذه جملة في محل الرفع خبره (اي ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اي تنازع الفعلين يعني قال المصنف ان مااستدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعني ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اي معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال) يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى تنازع الفعلين أمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعي لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعي قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعي و مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء اقربه او على عدم السعي لاصالته (طلبه) اي طلب قائل هذا البيت (المنافي) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اي من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفي والمنفي مناف للمثبت (وذلك) يعني الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لايكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لي مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعني لم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لي حج (والمنفي من ذلك) اي من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كما قبل دخولهما منفيين وبعده صارا مثبتين يعني قد زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا اوجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني لاكرمتك ولكن شتمتني فلم اكرمك اوالعكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن ما شتمتني فقد اكرمتك (فعلى هذا) اي على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا اي ولو كان سعي لقليل من المال المنفي ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مدخر اقتني اواعقبني يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعني قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة دل له وللمجد استدراك بجعله لمجرد المجد واللام في قوله (لمجد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثل) من اثل اذ ثبت والاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثلة والجمع اثلات واتأثل اتخذ ذا اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اي مجد عظيم (وقد يدرك) استيناف بياني لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام في (المجد المؤثل) للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالي) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفؤ (وحينئذ) اي حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اي معنى البيت (يعني) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب لمجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شرح اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اي المؤصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاصل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم)

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد
ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها
ههنا اكتفاء بماسبق فى تعريف الفاعل واختصارا واولى احالة لفهم المتعلم قوله
لم يذكر تفسير باللازم لان للتسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله
عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه
الى مارجع ضمير قوله فنه سابقا (كما وصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول
بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله
ومضاف الى فاعله وهوقوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال
لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندااليه ووجوب تقديم عامله
عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغيرذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم
فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية
(فاعلا) لما مر من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل
لبيان الاطراد لان لفظ كل اذااضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل
رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذااضيف الى المعرفة يحيط
الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة
فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى
يعنى مااسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا
انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانه لصدق تعريفه عليه وان لم يكن
فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول)
يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل
من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان
يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا فعل
متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافة اليه لادنى ملابسة مثل كوكب
الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هوالمصطلح
اذالحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من
اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول
المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول
الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به)اى
بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير
المستتر وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول)
(مقامه) (اى مقام الفاعل) بفتح الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامه بقرينه قوله واقيم لان صيغه اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة اوفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيده المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة الفعل) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن افعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما الماضى المجهول (اويفعل) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرهما) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه اومحذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان المفعيل مالا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقي او لكونها اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثاني (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما و بدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (ولو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثاني قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثاني (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) اى في حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبني ضرب) بالتنوين وهو لاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسندنا ما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه الى شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب علمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى كحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول بتغير

الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا اوتقديرا (فيه) اى فى المفعول له (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (ليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوت النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له ففوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور لبس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعو لان ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

معانه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه موقعه ايضا فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله (معه) متعلق بالاقامة (لواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو او لا موضوعة للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (دليل الانفصال) اى انفصال مابعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجب لا وما لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بقراءة الشاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلاب * ليست بذلك الجر والكلاب (لشدة شبهه به)اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا)قد سبق اعراب مثلا الكاف فى (كما)زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب)

لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهـذا لايمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحـال فى الضرب هكذا كذلك (لايمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لايمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعـل اليهما فاذا حذف الفـاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوءاوعديلاله (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليسـت بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العلم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقـل زمان ومكان وتأكيد وغيرهما ولايمكن ان يتعقل بدون الفـاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولما بين ان المتعـين للوقوع موقع الفاعل من الفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الـكلام اورد مثالا هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقـام الفـاعل) الذى حـذف (يوم الجمعـة) (طرف زمان) يعنى منصوب عـلى انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه (امام الامير) بفتح الهمزة (ظرف من الظروف المكانية) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما ماكان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شـديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذلو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشـدة التنبيـه على ان المصـدر) المطلق (لايقوم مقـام الفاعل بلا قيـد مخصص) يعنى يشـترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لايكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة اوالضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا (اذ لافائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لامطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعـة والمكان المعين من نحو امام الامير لامطلق المكان التنبيه عـلى ان الزمان المطلق والمكان المطلق لايصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضـافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيـد فى الاخير من الامور المقيد يشعر فائدة القيود والاخر يغنى عن بيانها تأمل ولاتغفل (فى داره) جار ومجرورة

شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ والفاء جواب الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ما سوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) فعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الآخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل الاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى اخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامته المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذ اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدمه فى قوله (واما عند

عدمه) طرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمروا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقام مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقام مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولا زالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر والعكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزأ ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبره وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم (كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم ولا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ء انذرتهم عند من قال ء انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

(المصدرية)

المصدرية يريد به ان المجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفي الهندي التجريد يقتضي سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذي فيه عامل لفظي) لان الاسم يسمه (كاسمي ان وكان) قوله (وكانه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا في كون الاسم مبتدأ فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكانه (اراد بالعامل اللفظي ما) اى عاملا (يكون مؤثرا في المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا في المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى ولا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال معتمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لا مسند اليه (وثاني قسمي المبتدأ) اى ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثاني (لا يكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضي اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين ولا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع احزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يمكن اجتماعهما في حد واحد انتهى كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا. قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا في حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقة (كقريشي) في تصغير قرس على وزن فلس اذا الحقه ياء النسبة تحذف يا التصغير على قاله وهو دابة في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطلق لا بالنار و أكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمي بها ولد النضر بن كنانة لعتوقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادي (الواقعة) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفي) (كما ولا) (والف الاستفهام) أي حصل الاعتماد (ونحوه) هنا من نات

حذف المعطوف اوذكر الف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل وماومن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعني جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعني من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفي ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه) اي على رأى الاخفش فقط لان عنده اي سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لا يختار ما هو اقبح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه ✽ بالفارسية بهتر ما ورد آدميان از شما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما حذف ايش في اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد ولو جعل خبره خبرا مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبني المفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذي هو خبر (و) بين (معموله الذي هو من باجنبي) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا اومعنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف ما لو كان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي محشي عصام وفيه نظر لانحصار كون الفاعل اسم التفضيل اسم ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ✽ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او ما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجاري مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجرى مجراه رد على الهندي حيث قال رافعة الظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما (واحترزبه) اى بقوله رافعة ظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان)

اوقائموں الزیدون (لان اقائمان رافع لضمیر راجع الى الزیدان)واقائمون کذلك (ولوکان رافعالهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمیر المستكن فی الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غیر جائز(مثل) مبتدأ (زیدقائم)(مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن(من المبتدأ)لانه یصدق على زید انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذاصدق الحد على شیٔ صدق المحدود ایضا(وماقائم) بالتنوین(الزیدان) اوماقائم الزیدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفی)(واقائم) بالتنوین ایضا (الزیدان) واقائم الزیدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (ای الصفة الواقعة بعد حرف النفی والف الاستفهام)نبه على ان ضمیرطابقت لیس على ظاهره اذلوکان کذلك لزم ان یجوز فی الصفة الواقعة رافعة ظاهر امران وانه لایجوز مطلقا وقال عصام الدین ولایخفی ان الاوضح الاخصر فان کان مفردا ای المرفوع ولاداعی الى ماأتی به المصنف هذا کلامه بل الاوضح الاظهر ماذکره المصنف لان المذکور سابقا الصفة الواقعة الخ وهومؤنث فيجب تأنيث الضمیر الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضی موصوفا وهوالاسم ههنا بقرينة المقام وهذا کما قال فی باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان یکون اسما ظاهرا بعدها لانه لوکان قبلها لم یکن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذکورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ماقائم زید واقائم عمرو واحترز به) ای بقوله مفردا (عما) ای عن صفة (اذاطابقت) الضمیر یرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنی (مثنی نحواقائمان الزیدان) وماقائمان الزیدان (اومجموعا نحواقائمون الزیدون) وماقائمون الزیدون (فانها) ای الصفة المذکورة (حينئذ) ای حين طابقت مثنی اومجموعا (خبرلیس) ای لیس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر ولمستثنی یحذف تخفيفا واذا یحذف فی کلام دال على المستثنی منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ماضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنی الفاعل ليس الاواحدا کذا فی المفصل النحوی (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الکل اوخبرمبتدأ محذوف تقديره احدهما کون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمولی عامل واحد قوله (يسد)مبنی للمعلوم حال (مسد الخبر)منصوب على الظرفية (وكون مابعدهامبتدأ)معطوف على ماقبله اعنی قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه)ای على الاسم هذا ایضا من باب العطف

المذكور (فههنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عندا لبصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احدها) مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى اومجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) اوالزيدون (مبتدأ وقائمان) اوقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لايجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لماسبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى اومجموعا) يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) اوالزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ (وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آنفا وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة و بين ماهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) اى هو الاسم المجرد (عن العوامل اللفظية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ (لان الكلام) اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لها (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور في به راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي وقال المحشي عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحق في ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر (المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (في تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى التي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثاني من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفي والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (لك) او جاز لك (ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكورة في التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول في قولك ولك ان تقول (الباء في) المسند (به بمعنى الى) لان

معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك زيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس و" ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقدمر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخيران القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا والى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة لخ احتراز عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانما كان من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل فيهما مبينا بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (اويسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل فى الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا) وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثانى فلان المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتنكير يشعر ان ما قالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على ما قاله الاخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اى المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال (واصل المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا فقاله الشارح بقوله (اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتداء نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ما يجئ له زيادة تحقيق (التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم او زيد عالم او تأويلا مثل المصدق

زيدفانه فى تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد) والخبر حال من احوالها) تحقيقا اوتأويلا لما مر آنفا (والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظ قوله (ومن ثمة) متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثمة بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا)لاتقديرا لانه فى التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه اوالنحاة (فى داره زيد) بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا)وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد لفظا لتقدمه (رتبة) نصب على التمييز (لاصالة التقدم) اى تقديم المبتدأ (وامتنع)عطف على جاز (قولهم) (صاحبها فى الدار)مقيدا (بعود الضمير)المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه يجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخر) لما عرفت سابقا (ويلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا)وهو ظاهر(ورتبة لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لايصح ان يحكم عليه وانما جاء فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذلك

فى الضوء (لان المعرفة معنى معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المبهم الكثيرالوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (فى الكلام) اى فى كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اى الاان المبتدأ (لايقع) اى لايكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة اونكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كانت مخصصة اوغير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة اونكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لايكون الابعد معرفته ولايصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذ تخصصت) (تلك النكرة) اذ ههنا ظرف محض فى معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيك اذا احمر البسر اى آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت مااشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اوجملة (كقوله) ربما تكره النفوس من الامر ✽ له فرجة كحل العقال ✽ وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضرب ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرفا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ماذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة فى النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما اوجاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) قوله تعالى (ولعبد) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من لاانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من امن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص (بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فحمل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (وخبر خبره) عند من ...

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعطف واحد والثانى من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائنا فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس و يقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة مما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند حائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره وكان هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا اولت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد ففى المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد كونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من ان تلفظ رجلا كان او امرأة فتأمل وانصف ومما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال وانما الثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

النفي بحيث اولم يكن تلك النكرة معمولة له لم يكن من هذا القبيل (فافادت) تلك النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم (فتعينت وتخصصت) عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك المنفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت في الاثبات) يعني وقعت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار تمرة ومن غيرها قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما في حيز النفي فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحسي والرابع المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ويدخل من المستكن لفظا لدل ال كل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم (شر اهر ذا ناب) واهره افعده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بما يتخصص به الفاعل لشبهه به) اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (في موضع ما اهر ذا ناب الا شر) يعني يستعمل في موضع يكون شر فيه فاعلا مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما وافي انا عرفت اولا انه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اى المعنى الذي يتخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى (صحة كونه) اى الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه) اى بالفعل المسند الى الفاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعني اذا ذكرت مثلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبني للمفعول اى حصل العلم القطعي للسامع قبل

ذكر ما يسند اليه (منه) اى من قولك قام (ان مايذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب) من اهر يهر اذا اغراه وحرضه والهر يرصوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هر يهر هرا بالكسر والمعنى ان الذى اهر للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (فقد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين مايكون خيرا عند مجئ صديقه ومايكون شرا عند مجئ عدوه (واما) المهر له (بنباح غير معتاد) صفة نباح لايكون الابانضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشاءم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشاءم به يكون من القسم الاول لان الكلب لايخلو من نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لاخيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشر (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فمعناه) حينئذ (شر لاخير اهر ذاناب) فكون صفة لاهراره مقصورة على الشر (وعلى الثانى لايصح القصر) لانه حينئذ لايحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب) وقد يحمل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو وا شنى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشاءم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ماعرفت (وهذا) اى قولهم شر اهر ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لايضره ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و (رجل) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة على ماسيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولاوجه لقول من قال ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لايفيد التخصيص اذ لايصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم القطعي (انما) اي الذي (يذكر بعده) اي بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فيها فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها (فهو) اي هذا القول (في قوة التخصص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اي لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذفت الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية اوغيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعني لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد (فكانه قال)المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبلي) ينبغي ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان يتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ماذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (مبنى على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ماذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لا تفى قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة و بين غيره ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما فى الحكم على النكرة والحاصل ان ماذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لا تفى قوته بالتميز بين الفائدة وغيرها وماذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تفى قوته بالتميز بينهما ولكل وجهة تأمل (لا على ماذكروه) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما فى قوله على ماذكروه (التى تحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك وعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ماقال بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبرا لمبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا وخفى على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لحصل الفائدة (ولا يجوز ان يقال رجل قائم امد مه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبراله لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول اى ماقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان كون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف

بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق في تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة والاسناد فيه غير تامة (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت اوفعلية (داخلة فيه) اى في الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد ان يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قد يقع) يعني قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاء بلا كلامه منه لا لم يكون الخبر جملة (والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشيرا بكلمة قد التقليل وبصحة التجدد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدا الثاني وهومع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا مثل (زيد) مبتدأ اول (قام) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر المبتدأ اومضارعا مثل زيد يقوم ابوه اوامرا اونهيا واذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لاتضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما يجيء في قوله وماوقع ظرفا فالاكثر انه مؤول بجملة والمراد بالجملة فعلية ولاوجه لقوله من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لاتخرج عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية يعني اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت والجملة مستقلة (بنفسها) لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لاتقتضي الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله (فلابد) جزاء الشرط محذوف ولفظة لا هي التي لنفي الجنس ولد مبني على الفتح في محل النصب اسمها لا و خبرها وقوله

خبراعن المبتدأ) (من عائد) الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره دحاصل بلا من عائد اى لامحالة ولافراق (يربطهابه) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطهابه (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم اوفضلة مثل زيد ضربته اومررت به اومضافااليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (اوغيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعلى المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس اوالمضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبرمبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (وضع المظهر موضع المضمر) لزيادة التمكن فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر اومبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ماهى اى اى شئ هى ووضع المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (العائد اذا كان ضميرا) غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت منع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية اومقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده شتر بار * وتفصيله ان الكر اثناعشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درهم) تميز عدتم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من السمسم مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل اوشبهه او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال كونه من البركات بستين درهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرينة ان بايع البر والسمن لايسعر غيرهما) يعني حذف العائد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير نرخ بيان كردن يعني ان بايع البريين قيمته لاقيمة غيره وبايع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضي حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزأ من المبتدأ الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرفا) (اي الخبر الذي) جعل ما موصولة اشارة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان) نحو زيد عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل اومعناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا فال المحشي الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم تسامحون فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سيأتي (من النحاة) وهم البصريون كائنون اوموافقون على (انه) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اي الخبر الواقع ظرفا) ظرف زمان اوظرف مكان اوجارا ومجرورا (مقدر) (اي مؤول) هذا تفسير اللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر مؤول لامحالة وليصح تعديته بالباء (بجملة) كأنه (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثمه ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) بخلاف الظرف الذي قدر (فيه اسم الفاعل اواسم المفعول اوغيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اي الظرف (حينئذ) اي حين قدر فيه اسم الفاعل اوغيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالي عن ضمير مثل

هورجل وانت رجل وانارجل وهوضارب وانت ضارب واناضارب لايكون
مع فاعله جملة فيكون لامحالة مفردا (وجه الاكثر) يعني البصريين في ان
الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لابدله من متعلق) بفتح اللام
لكونه في الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اي يعمل فيه (والاصل في العمل
هوالفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذاوجب التقدير)اي تقدير متعلق
يعمل فيه (فالاصل) اي فتقدير ماهوالاصل في العمل (اولى) واليق وايضا
للقياس على الظرف الذي وقع صلة الموصول مثل الذي في الدار زيد وعلى
الظرفية وقع صفة مثل كل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل
لاغير لان الصلة تجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) في ان المقدر في الظرف
اسم الفاعل اونحوه (انه) اي الظرف (خبر والاصل في الخبر الافراد) ليتفق
الركنان في كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة في الربط واجيب
بان اتفاق الركنين اما تحقيقا اوتأويلا وفي الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما
يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لتأكيده وقدمر في قوله ولما كان الخبر
المعرف فيماسبق مخصصا بالمفرد (ثم) اي بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان
الاصل في المبتدأ التقديم)على الخبر اي لفظا لماسبق (وجاز تأخيره)عن الخبر
على خلاف الاصل (لكنه)اي الا ان التقديم على الخبر لفظا (قد يجب لامر عارض)
يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اي الى ذلك الامر العارض (بقوله)
(واذا كان المبتدأ) هذاشروع في بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتملا
على ما) موصولة اوموصوفة والشارح ذهب الى الثاني (له صدر الكلام)فاعل
الظرف لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهوالاعتماد على احد الاشياء الستة او
مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية اوالاسمية صفة ما اوصلته (اي على معنى
وجب له)اي لذلك المعنى (صدر الكلام) وهومعنى يغير الكلام (كالاستفهام)
والتمني والترجي لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول
الامر ان الكلام من اي نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه)اي تقديم الاستفهام
اوالمبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط
نحومن جاء فهومكرم لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عماهو عليه وكل مؤثرفيه له
صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قام
فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة
الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو
الذي يأتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هوزيد قائم فانه
للابهام قبل التفسير فلواخر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا ما التعجب

نحو ما احسن زيدا فانه لايجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لا ختصاصها بابتداء الكلام اوكان الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فقدر فى مركزه الاصلى اى هو زيدا وكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم فى اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذاك) اوازيد ابوك ام عمرو وغيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام اهذا المتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما اونكرة هى افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لماقبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه فى هذا المقلم نحو من قام وماجاء بك وايهم قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكره ومنع سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفى الرضى وانما كان الشرط وغيره ممايغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزان يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغير اومغير لماسيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هذا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش (اوكانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرفتين)احترازعن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف)نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى ونحو انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح (اوغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما) المقدم اوالمؤخر (مبتدأ والاخر)منهما (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لووجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثانى بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثله قول ابى تمام (بيت)

لعاب الافاعى القاتلات لعابه ✽ وارى الجنى اشتارته ايد عواسل

والمراد هنا ايضا قوله تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا ابنائنا * اى بنوا ابنائنا كبنونا * وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) او المنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجئ ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لا فى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك اوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا له) (اى للمبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيد الفاعله او آخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا (احتراز عما) اى عن الخبر الذى (لا يكون فعلا له) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قائم ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قام) (وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ آه لقوله او كان الخبر فعلا له على ما سبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو وما محمد الا رسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقدم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

المبتدأ (واما) وجوب التقديم (في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) اواخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدأ على الخبر (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعني لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة اومبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (اوبالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعني فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان) الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (اومجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعني اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اي بالبدل عن الفاعل (اوبالفاعل على هذا التقدير) اي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اي كما التبس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف) يعني الف التثنية (والواو) اي واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ❊ ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اي اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التي كانت في المبتدأ للتفنن فيه اكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولايلزم (الخبر المفرد) (اي الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل المضاف وشبهه وعلى مايقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة) (ما) موصولة اوموصوفة مفعول تضمن لانه متعد (له صدر الكلام) فاعل الظرف اومبتدأ خبره الظرف (اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضي صدر الكلام (مثل اين زيد) فمعناه افي الدار زيد ام في السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام واذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لابد له من متعلق عامل فيه (فان قدر بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لابدله من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فيكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لايكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفاعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لايكون بحسب الصورة (واحترز به) اى بقيد الافراد او بقوله المفرد ع يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلايجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لايتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولايقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ماهو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لايحصل بتأخيره) اى بتأخيره ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته)وجملة مابغيره لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء فى قوله (بتقديمه)اى الخبر متعلق ب(مصحح له)احترز به عن ان يكون الخبر بتأويل خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخره حتى لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى المبتدأ من حيث انه مبتدأ) لامن حيث انه اسم (فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكون تقديم الخبر الظرف مصحح له وذلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) او محذوف كقولك رجل فى جواب من قال من عند اى عندى رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده (فان) قوله (فى الدار خبر) مقدم (يخصص المبتدأ بتقديمه) كما عرفت فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال انه تخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل عما هو الاصل فى الخبر (لخرج المبتدأ نكرة غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت يحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (لمتعلقه) (بكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ماوقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان المتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى الخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقدمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو وعلى الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل التمسك بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذي هو يتعلق بالخبر الذي هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كائن) (فى) (جاب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذلو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه (مثل على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى في قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى جزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق التمرة بدون الجار لان الخبر هو المجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذي يجيء بعده ان المفتوحة لان الخبر لابد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤلة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين عنق الشاة ... مما يجب تقديم الخبر على المبتدأ اذلو اخر الخبر ... هو الاصل لالتبست المفتوحة بالمكسورة ... يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا اعلم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذفي تأخيره) اى في تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى خوف الالتباس (ان المفتوحة بان (المكسورة في التلفظ) يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لامكان الذهول) اى لامكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة او بالكسرة (لخفائها) اى الفتحة (اوفي الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولا يؤخر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة وحدها اوانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقدم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) اوغيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه) اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحد منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد الخبر) لانه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به تصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني فزائدا على الاثنين الى ان ينتهي (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما في محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان الثاني معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلا منافيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثاني ان يستعمل (بغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضي لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لاثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلاوة هذا وحامضية ذاك ولكن هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجواز العطف) بالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقدسق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والآخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته المافى قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء فيه لا فى) تعدد (الخبر) على ما سبق (ولا فى) تعدد (المبتدأ) مثل زيد عمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم اوزيد قائم وعمرو وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا اوغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وماهو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما كذلك (التعدد بالعطف (سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرهما (بس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجيء (ولهذا) اى لكون مراد المصنف تعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (اورد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة وبعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا غيرهما لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل اى لكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر اذ بالتضمنه المبتدأ معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا للضرورة نحو * اما القتال لا قتال لديكم * فى مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * ى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لا يستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى * وما بكم من نعمة فمن الله * مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والا وجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لا احتياج الى قوله او للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب الحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببيته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ المضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه لافائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم بقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المصنف (فيصح دخول الفاء فى الخبر) (ويصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم يكن مقصودة من اللفظ (وذلك) (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر او الحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان (اما الاسم) اى احدهما الاسم (الموصول بفعل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه اوغير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى اومضارعا و يدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية لان صلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجئ (اوظرف) عطف على قوله بفعل) اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤلة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكرا ظرف مع ان موصوف الكائن مع الطرف كائن معا فعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الطرف وما يجرى مجراه على ماعرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا اومؤلا به ليتأكد مشابهته الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤل عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤلا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا اوظرفا مؤلا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية اوجملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشابهة مبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابهابه ولما كان موصو لاصلته فعل اوظرف مؤول بالفعل تأكد مشابهته به (لان الشرط لايكون الافعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية اذلا يريد كل موت اذرب موت فرمنه الشخص فالاقاه ذات النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو الموصول بفعل اوظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (النكرة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل اوالظرف (وفى حكمهما) اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى)(هذا مثال الاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية (او) (الذى) (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول اوللثانى على سبيل البدل اوالاول وخبر الثانى محذوف اوخبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى ومابكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف اوما يجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك اوفى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا)

ای مثل کل رجل یأتینی (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان کل مبتدأ مضاف الی رجل ویأتینی فعل وفاعل والجملة فی محل الجر لانها صفة رجل ولفظ کل لما کان له حکم ما اضیف الیه من التذکیر والتأنیث والتقیید والاطلاق کان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنی الشرط فله درهم (او) (کل رجل) امامك او (فی الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما یجری مجراه (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فی محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ موخرا وفاعل الظرف لاعتماده علی المبتدأ والجملة اسمیة اوظرفیة خبر المبتدأ المتضمن لمعنی الشرط وقال المحشی فان قلت هذا مثال المضاف الی الموصوف لان الوصف انما یکون لما اضیف الیه کل لا لکل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنی لا لفظا او الکل المحیط لافراد الموصوف معنی الی هنا کلامه لان کلا یأخذ دائما حکم ما اضیف الیه کما سبق (واما مثال الاسم المضاف الی النکرة الموصوفة باحدهما) ای باحد المذکورین یعنی الفعل والظرف (فقولك کل غلام رجل یأتینی) هذا مثال للاسم المضاف الی النکرة الموصوفة بالفعل او کل غلام رجل امامك (او فی الدار) هذا مثال للاسم المضاف الی النکرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسیره وقد یجیء صفتها ایضا ماضیا مستقبل المعنی نحو کل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لکلمات الشرط فی الابهام وکذا ان کان مضافا الی موصوف بغیر الثلاثة المذکورة نحو کل رجل عالم فله درهم وعند سیبویه لا تدخل الفاء علی خبر غیر ما ذکرنا من المبتدأ والاخفش یجوز زیادتها فی جمیع خبر المبتدأ کذا فی الرضی ولما فرغ من بیان ما یقتضی دخول الفاء علی خبر المبتدأ شرع فی بیان بعض ما یمنع دخولها علیه وما یکون فی منعه اختلاف فقال (ولیت) مبتدأ (ولعل) عطف علیه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعیین قید الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لکونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لکونهما من النواسخ (اذا دخلا) ای لیت ولعل (علی المبتدأ الذی یصح دخول الفاء علی خبره) ای علی المبتدأ المتضمن معنی الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقدیره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله علیه) ای عن دخول الفاء علی الخبر (لان صحة دخوله علیه انما کانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الی الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فیه نشر علی ترتیب اللف یعنی لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فی ترتبه علیه (ولیت ولعل) اذا دخلا علی ذلك المبتدأ والخبر (یزیلان تلك المشابهة) ای مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء یعنی معنا هما (لانهما) ای لیت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لاتكون الا خبرية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤل بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * اى فانت مأمور حالا اوما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لايتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث السمع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال من كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى الافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالاتفاق) من النحاة (فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لوقال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق وبعده النواسخ الا النونيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من الشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى لبعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه) خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا

للاخفش وقيل وائمة قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق (ان) (المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتي (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لايأتى الافى المشكوك ومحتاج ايضا الى ماترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك مافى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لاتمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ماكان عليه قبل وتوكده وما ذكره من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ماهو الاصح من انها لاتمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة اوالتعليل وحذف الخبر بعد لايخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم * لايوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لاواجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما فى قوله اهذا زيدام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر اومبتدأ على اختلاف القوانين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالمعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد الحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده ابا لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لايوافقهما ولايكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء فايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صفتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق) خبر لقوله فايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ما موصولة يعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان لابد له من المبين و(غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى اهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لما سبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتى خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفه المذكورة (و) ما يدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم من القالين اى من المبغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكون) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى او شيئا يقدر عند الله فيقع لامحالة (وقد يحذف المبتدأ) لا نسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطليحان اى والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه اوعقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جوازا) (اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

فى الاصـل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خـبر مبتدأ محذوف (نحو الحمد لله اهل الحمـد) ومررت بزيد المسكين بالرفـع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطـان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعـل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لايجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل فى الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهـل الحمد وكذا غـيره (وانما وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعـلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخـبر (كان فى الاصـل صفة) لشئ مرفوع اوضده (فقطع) عن النعت فجعـل مرفوعا (لقصـد المدح) اى لقصـد مدح الموصوف (اوالذم) اى لقصـد ذمه (اوغير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصـد المدح وضده وغيره لان الصفـة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جئت للمـدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصـد به المدح اوغيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضـا) اى كما يجب حذفه اذا قطـع النعت بالرفـع (عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره) اى تقـديرهذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع عـلى انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبـله خبره قدمت عليه لتشويق السـامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السـامع الى مايذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيـل يتعين ههنـا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير للبصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قبل الاستهلال ❋ ماه ديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجـار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لابدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا اواسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام (مثل المبتـدأ المحذوف فى مقول المستهـل) بحذف المضاف اليـه وجعـل المصـدر المضاف الى الفـاعل بمعـنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بارؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال اوالى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاولى هوالاولى (الهلال والله) (اى هذا الهلال والله) الان المبتدأ حذف جوازا (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قدعلم انهم يفهمون مايعنى فكان الحذف هوالافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشيرالى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال و بعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر في ليلتين الى ثلاث اوار بع او سبع وليلتين من آخر الشهرست وعشرين وسبع وعشرين وفي غيرذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر)حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال واراد اعلام المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ماعينه بالاشارة (بالهلالية) لا بعين شئ وبالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لايكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ماعينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون (ويروه كما يراه) ويكون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل في حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرائى مخصوصا برؤية ماينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على لرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذالغالب فيماهو آخر الكلام الوقف عليه واذاوقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله النصب له بقرينة حالية يعنى ابصرت الهلال فلايكون ممانحن فيه اومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على خبره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة) لانه لا يحذف نسيا لكونه

ركا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لواقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لاجائزا كما سيجئ (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن اوواقع (في قولك) (خرجت فاذا السبع) يعني واقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بغتة فتغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اي مكان خروجي السبع وماذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي السبع بالباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير ساد مسده) اي غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة و يغني عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغني عنه تأمل (اي ففي وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا للمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة)(وجوبا) (اي حذفا واجبا) (فيما التزم) مبني للمفعول يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اي في التركيب الذي التزم منه) اي من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقدير منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تأمل (في موضعه) (اي في موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غيره) نائب لقوله التزم (اي غير الخبر)

فالمجرور ان راجع ان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم فى موضعه غيره كائن (فى اربعة ابواب) على ماذكره المصنف (بالامثلة) يعنى اكتفى فى كل بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة مبتدأ (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى وقع (بعد) كلمة (لولا)الامتناعية(مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجودا) ههنا الوقع ماوقع وكان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة حالية عن العائد الى المبتدأ ولابد منه فى الاغلب كما فى قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشئ)وهو جوابها(لوجود غيره)وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله تعالى عنه فى المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم فى موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا مافيه ذم او قدح اوغير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول فى قوله والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى فى حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعنى منه (هذا) اى ماذكر من كون مابعد لولا مبتدأ محذوف الخبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال الكسائى الاسم الذى بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل بفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولاذات سوار لطمتنى وذلك انها فى الاصل لووهى من لوازم الافعال دخلت على لافصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لولم تشتمنى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولافى المآل (لولاوجد زيد) فحذف الفعل وجوبا الدلالة لولاعليه فبقى لولازيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولاهى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لايتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء اوالفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولايخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لايكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هوالمسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بعامل معنوى وقد سبق العامل فى المسند اليه هوالعامل المعنوى لاغير (وثانيها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (اوبتأويله) اى اوكان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا اوقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (اوالمفعول) وحده بان يضاف اليه (اوكليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اوبالعكس فالاضافة فيهما واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجملة ويجب فى هذه الحال الواو اذاكانت جملة اسمية (اوكان) لمبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة اومؤولا منسوبا الى احدهما اواليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيدقائما اذاكان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الايهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول اومن الفاعل (اوقائمين) حال منهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمروزيدا قائما اوقائمين ومثل ضربى زيدا قائما اوقائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) اوقائمين هذه امثلة ما يكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذ اختلط (واخطب مايكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقديركل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذاكنت قائما وضرب زيد حاصل اذاكان قائما او (ضربى زيدا حاصل اذاكان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين وقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الاان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل اوحاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هومقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط الاانه سمى مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى اذا قيل لهم لاتفسدوا وفى قوله تعالى واذا ماغضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هوالعامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهوالمتعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة فيكون الحال قائما مقام الخبر لابالاصل بل بالواسطة لماقلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذاكان قائما (ماقيل فيه وفيه)اى فى هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة ومايكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهوقليل نادرولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الا ستعمال الاانه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما ثلاثيتوهم كون تكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الانكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ ولسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهرلى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثانيها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (بحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بذا الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا (اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لماسبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بماذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاءالله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة (الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائم زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لابد فيها من عائد (اى الذى (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو (يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ (وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

يقوم مقــام عامله بعد حذفه مثل فضرب الراقب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل فى ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثــل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفــة راشدا يجئ تحقيقه فى بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا اوكون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت فى تقدير البصريين لان كل واحد منها غــير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الابالقياس (وقال الكوفيون تقــديره) اى المثال المذكور (ضربى زيدا قائمــا حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا اومعنى اوالعامل فيه المصدر الذى هو مبتــدأ وخبر المبتدأ مقدر بعــد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجعــل قائما) اى الحال (من متعلقــات المبتــدأ) لامن متعلقات الخبر والبــاء فى قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حــذف الخبر) وجوبا (من غيرسد شئ مسده) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لايقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتــدأ) عطف على حــذف الخبر (المقصود عمومه) بالجر يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييــد بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بدليل الاستعمــال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلاقرينة خصوص يعم جميع مايقع عليــه دفعــا للترجيح بلا مرجح ولان المصــدر اسم جنس باق عــلى عمومه لانه لواستعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منــه والتراب يابس والمــاء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حاصل وهو مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محــله) اى الخبر الذى ناب الحال منابه وقامت مقامه (مصــدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحــذوف وجوبا هو المصدر العامــل بدون المعمول (اى ضربى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقــديره ضربى زيدا ضربى قائما وضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحــذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لايحذف كالموصول

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار بالبعض الى ضعف ماقاله (الى ان هذا المبتدأ لاخبر له) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربى زيدا قائما (ماضرب زيدا الا) حال كونه اوحال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولوكان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة اوالمصاحبة اومايفيد معناهما (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و) (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لاتغنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه)لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مقسما به) اى ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ فقط (القسم) (و) (ذلك) اى مثاله (مثل لعمرك) وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله (لافعلن كذا) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم (اى لعمرك وبقاؤك) وذلك مبتدأ (قسمى) خبره (اى ما اقسم به) ليصح الحمل لانه لايصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى (ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه ولعمر) بالفتح (ولعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولايستعمل مع اللام) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولاشك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى فقال (خبران واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا فى الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يردان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبران واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدأ (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى كل واحد من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف اضعفها فى العمل لا تقدر ان تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما ان منشأ بينهما مشابهة قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه اشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لما شابهت) هذه الحروف (الفعل) فى لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (الماضى) فى بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل فى الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولايكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان (اى خبران واخواتها) (المسند)
خبر للاول اوللثانى وهو مع خبره خبر الاول (الى شئ آخر) ولم يقل الى اسم ان
ليدخل فيه نحو ان زيدا قام ابوه اوقام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله
ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف) زاد
لفظ الاحد لأنه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه
لامرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الادخل عليه احدها
(عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبر المبتدأ) المراد
بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لاالثانى خبره مسند اليه فليس بشامل له
(وخبر كان) واخواتها (وخبر لاالتى) تكون (لنفى الجنس وغيرها) كخبر ما ولا
المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل فى قوله المسند
(و) الجار فى (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعها) اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه
الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف) عليها (ورودها) يعنى دخول هذه
الحروف (عليهما لايراث) اى لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فيهما اى فى المسند
وشئ آخر (لفظا اومعنى) على سبيل منع الخلو لاالجمع اما لفظا فبالعمل واما معناه
فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تأكيد
الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لاينتقض التعريف وفيه
رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن فى قولك ان
رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر
مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبران (بمثل يقوم)
اى فعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (فى قولنا) ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى فى هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى
ابوه ليس) اى لفظ يقوم (مما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل عليه
(ان بهذا المعنى) اى لايراث اثرها فيهما لفظا اومعنى (بل انما دخل) ان (على
جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه) اى لاينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة
يقوم ابوه لاالى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو
المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لايقال له خبران والحال انه كلما
صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى
للمفعول (الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)
المذكور فى التعريف (المسند الى احد هذه الحروف) ويقوم فى المثال المذكور
ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابو فكيف ينتقض التعريف به

(ويلزم) عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء فى هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا كما قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسم نها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فالفائدة فى تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل) الجملة بالاسم (حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) اوالى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم مؤول بقائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقى والاسم الحكمى وقال المحشى ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احد هذه الخ (فانه) اى لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل فى قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتدأ) لانه فى الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه) اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قام ابوه اوابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا او معنى بالعطف و بدونه مثل ان زيدا عالم فاضل اوفاضل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على سبيل الجواز اوعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لايقال ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا وفى شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جملة (فلابد من عائد) يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولها عليه لانه لايقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقة ما الحاقة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لايجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعنى ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان (لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبراله (وانتفاء موانعه) عطف على لوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبراله يعنى لايوجد مانع لان يكون خبراله اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبرباب امر خبر المبتدأ (ان كل ما يصح ان يكون خبر للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح مع فاعله فى محل الرفع خبر لان فى قوله ان كل ماوهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف المستقر خبرا للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك) يعنى لايجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام اوالاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطلت الصدارة (الا فى تقديمه)(عليه) اى تقدم الخبر على المبتدأ يعنى امره

كامر خبرالمبتدأ فى جميع الاوصاف الافى هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازا وامتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبران على اسمها الان فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره كامر خبرالمبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءنى القوم الا زيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لايجوز تقديمه) اى تقديم خبران (على الاسم) اى على اسمها (وقدجاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا لان المبتدأ اذا كان متضمنا لماوجب له صدر الكلام اوكانا معرفتين اومتساويين او كان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع اوالفرق بين خبريهما فى التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فاريد ان يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لايتم الابالفاعل وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملا بالاصل (فلما اعملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها) يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول (الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا فى الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجئ (كما يتصرف فى معمولى الفعل) المتعدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهته به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان اومكان اوجارا ومجرورا (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) فى جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفى يكون مثبتا مثل قولك ماجاءنى القوم الازيدا اى الاجاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبران (اذا) بالتنوين لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر المبتدأ (فى جواز

التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) وان في الدار زيدا (وفي وجوبه) اي وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة) ليتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اي كلام نافع يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اي النحاة (في الظروف ما لا يتوسع) مبني للمفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي لتجويز النحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من الحدثات لابد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منهما كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاط بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشايعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجيء فلا وجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة (لنفي الجنس) (اي لنفي صفته) اي صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفي القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا) وارد (لنفي الرجل نفسه) لان النفي انما يرد على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لنفي الجنس لامحذو بها حذوان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها لان لا للنفي وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضي وجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات لانها للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى قيل ان لا للتأكيد كما ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها لان المشابهة بالفعل فيكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء (هو) اي خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان المسند اليه اسمها اولا (هذا) اي المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبر ان) واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اي غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها) (اي بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اي بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اي دخول لا هذه ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا اومعنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسندا الى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبر لا لانه لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها لها (نحو لا غلام رجل) منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا اومشبها به وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (وانما عدل المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اي ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اي قول النحاة (لا رجل) وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الا يضاح (بخلاف ماذكره المصنف) من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلافصل (ولايجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به والا على ماسيجئ بناه (على ماهو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غيرظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى المثال لمذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفى لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى فى الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان اوالقصة فى قولك هو زيد قائم وهى هند قائمة (خبر بعد خبر) مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لاظرف ظريف) بان يكون فى متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولاحال) من الضمير المستكن فى الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لاغلام رجل ظريف حال كونه فى الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (لاتتقيد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثانى اى الظرف لان الحال فى معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (وانما اتى) المصنف (به) اى بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا مايكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لانفى كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلو حامض كاسق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولايتقدم خبر لاهذه على اسمها (وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لاهذه) اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية اوزمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لاواجب لعدم قيام شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كالوجود والحصول) واذا حذف (الدلالة النفى عليه) فتكون فضة لاقرينة

لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكور القطع يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي (اى لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجيء بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله في الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضي الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضي الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه النجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم (اى لا يظهرون الخبر في اللفظ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بني تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرونه او المراد به (انهم) اى ان بني تميم (لا يثبتونه)(اصلا) اى اثباتا قطعيا يعني (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لا اهل ولا مال اى انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لا نائبة انتفى كنيابة يا مناب ادعو في قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او لمفعول (في مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعني لا يحملونه على الخبر لانه يثبت في لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه الشبه يعني كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما انما نفي الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا يكون الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولاتكون لنفى الحال ولاتدخل على المعرفة ولاتدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان) اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لامسند اليه (و) شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لا لنفى الجنس واسم كان (بعد دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا المشبهتين بليس) (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما ينعكس عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى (لايرد) عليه مثل (او وفى من ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لايجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لاغير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بانكرة بدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة ما فى المثل لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) فقط (لاتعمل الا فى النكرات) جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لايكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لاتعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها واضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاساذ لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما لما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما عاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا لمشابهتهما بليس (لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنوا تميم فلايثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولاغيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان تنتبه فى العمل (ويقولون) اى بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما) اى دخول احدهما (مرفوعان الابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى انزل (القرآن) الفصيح المعجز (نحو ما هذا بشرا) وما هن امهاتهم واذا عمل ما فى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ما عاملة واما الاخفش على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل تقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل لا يعبأ به (لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لا ليس كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطلقا) بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنفى الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل ما زيد قائما كذلك ما لنفى الحال واذا كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لا التى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة (من صد عن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لا براح) الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لا زوال لى عنها ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فابنه كذلك

* عاقبت كرك زاده كرك شود * وبجه مار مار شود (اى لا براح لى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولا يجوز ان يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي ولا يجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا هذه (لنفي الجنس لانه اذا كان) لا هذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجاب لا رجل في الدار ولا امرأة (لا يجوز فيما بعده الرفع مالم يتكرر) لماذكرنا (ولا تكرار في البيت) وهو ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات) المذكورة سواء كان عاملهما معنويا او لفظيا (مايكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد مايكون بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما بعد) مبني على الضم اي في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع ولما فرغ من) بيان (المرفوعات)اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ماولا المشبهتين بليس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا (وقدمها) في البيان (على المجرورات)مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم يضطر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيدا للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضي تقديم مافيه الخفة على مافيه الثقل (فقال)(المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية)(قد تبين شرحه)اي شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات) من ان المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة)نصب على التميز كالمفاعيل الخمسة (اوحكم) كالملحقات السبعة (وهى) اى تلك العلامة (اربع) لانها امابالحركة اوبالحرف والاول امابالفتحة اوبالكسرة والثانى امابالالف اوالياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لمايكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثال لمايكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غيرياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة او المفتوحة ماقبلها ولمافرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقاشرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ماعداه لان مافعله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فمنه) الفاء للتفسير اوالتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه اوخبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) ترجح هذا التفسير يوافق الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع (اومما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اماخبر اومبتدأ بناء على الوجهين فى قوله فمنه (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن دعة لا على وزن عدة (المفعول عليه) اى مافعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما فى صحة اطلاقه على كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء اوفى اواللام اومع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ماتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا اوالمفعول له اوالمفعول معه (فانه) اى الشان (لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ماتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل اومفعوله (الا بعد تقييدها) اى الا بعد تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به اوفيه اوله اومعه) على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة اوصلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا ايا كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب طرف (جسامة) على وزن طرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب طرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم (لان ما فعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول المصنف ما فعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه صفة قوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه (نحو ضرب ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (اوحكما) عطف على حقيقة (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعارا بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصويرله باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على ما يجئ امثلته. (اواسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان مالم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) اولا زما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها) اى لايكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ماهو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لامحالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل في المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابقا له في المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت من باب علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) اصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ماوقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ماهو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على مايفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

حين المؤكد كما قررناه (و) يكون ل (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على مايفهم من الفعل و دل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على مايفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على مايفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايثنى ولايجمع) ء نيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشيئان ولااشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هوهو لايثنى ولايجمع ومع هذا اذا ثنى اوجمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتأكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلايقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الااذاقصدبه) اى الاوقت قصد (النوع اوالعدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذاقصد الواحد النوع الواحد اوالعدد به افرد واذاقصد به الاثنينية ثنى واذاقصد به الجمعية جمع لان المفرد لايدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (اللذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الآخر (للعدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذاقصد الاثنينية وجمعه اذاقصد الجمعية (نحو جلست جلستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمع (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقاله فى لفظه ايضاوهذا الدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لايكون بغيرلفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ عامله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودافان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهوظاهروبابهما ايضامغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واورد هما مثالا برأسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لولم يكن القعود مخصوصا بمابعد الاضطجاع والجلوس بمابعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهمايستعمل فى مقام الآخرواورد هما مثالا ومع هذا المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحوانبت الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما متوافقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة ولايجوز المغايرة فيهما و(يقدر له عاملا من بابه) فيماخالف الباب والمادة (اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب مايستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولماكان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكور الكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشيرالى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذالم تكن قرينة هكذا لايجوز الحذف (جوازا) اى حذفا جائزا يعنى كمايجوز حذفه عند قيام قرينة يجوزاظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاءله (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب (قدوماخيرمقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدومالايضا للاختصار فى خيرمقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدى (فخيراسم تفضيل) مخفف اخيرعلى ماسيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كونه مصدرا ومفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذاكانت قائمة به (اوالمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمم له يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا امامن قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف
فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب له
ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) (سماعا) (اى سماعيا) فيه
اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا
(موقوفا على السماع) من العرب لانه (لا قاعدة له) اى لحذف الفعل الناصب
وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي
ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول (نحو سقيا) (اى
سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا (ورعيا) (اى رعاك الله رعيا) اى
حماك الله حماية (و) مثال الثانى (خيبة) (اى خاب فلان (خيبة) مأخوذ
(من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل) اى
لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية
زيان كرده شود (وجدعا) (اى جدع) بني للمفعول (جدعا والجدع)
بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف
والاذن والشفة واليد) اوقطع الاثنين منها او ثلاثة او كلها ولذا عطف
بالواو ودون او والمقصود دعاء عليه بالذال وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح
واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفى الرضى كلمة او بدل
الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اى حمدت) من باب علم
(حمدا) بالفارسية ستايش كردم (وشكرا) (اى شكرت من باب دخل
(شكرا) بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمة (وعجبا) (اى عجبت) من
باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم)
اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها
ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم
ان يقال سقى سقيا ولارعى رعيا ولا غيرهما (وهذا) اى عدم وجدان استعمال
هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف
الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان لقول اذا تعدى بعلى يكون
بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به وحكم به
(عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث
وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام
الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هوفيما) اى للمفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا اوحمدت حمدا (نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) (قياسا) (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا (فى مواضع) نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم اومبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع)(ماوقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها اوبقوله ماوقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لا نفيه فانه) اى الشان (اواريد نفيه نحو مازيد سيرا لا يجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا (بعد نفى)متعلق بقوله وقع (داخل)اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله اومعنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب فوانما ما كان زيد الاسيرا وما بعدك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لا يكون) المفعول المطلق (خبرعنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع

شيئا (بعد) (معنى نفى داخل على اسم لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (اودخل) حرف النفى (على فعل نحو ماسرت) بالخطاب اوالتكلم (الاسيرا) اومعنى النفى عليه (و) نحو (انماسرت) باحدهما (سيرا لايكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجواز ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غيراحتياج الى تقدير العامل (وانما اوصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى اومعناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحوماسيرى الاسيرشديد) وانما سيرى سير كثير وهنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسيرشديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيدعدل ومع هذا وصف بالمشتق وهويؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناءعلى انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا (اووقع) عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب الخبر (لايصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بماسبق فلا يراد ماهو المتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكادكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لايصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الاانه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعددك اى زلزلت زلزلة بعدزلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون) المفعول المطلق (خبراعنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذالم يبين الشارح وجه الجمع فيهما (نحو ماانت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهولفظ ماداخل على اسم وهوانت لايكون لفظ سيرا خبراعنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سيرالامجازا اومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبراعنه (اى) ماانت (الاتسيرسيرا) (وماانت الاسير البريد) (اى) ماانت الا (تسير سيرالبريد) وهومعرب دم بريده وهو اسم بمعنى

استر بيام لان علامته قطع الذنب ثم صارا اسما بمعنى بيك (هذان) اى نحو ماانت الاسيرا وماانت الاسيرالبريد كلاهما (مثالان لماوقع مثبتا بعدنفى) داخل على اسم لايكون خبراعنه (وانمااورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هوالمفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ماهوفعل المبتدأ اوالى مايشبه بفعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولاقائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعدالا كالمثال الاول لانه لايصح استثناء السير المطلق من مثله وهوالسير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الاكما يجوزتقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لماوقع مثبتابعد معنى نفى) اى انما انت تسيرسيرا وانما انت تسيرالبريد (وزيد سيرا سيرا) (اى زيد يسيرسيرا سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثرمنه السير اى زيد يسيرسيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيدا كما فى قوله تعالى ❊ اذا دكت الارض دكادكا ❊ لانه بيان لكثرة الزلزلة لاتحققهاوتقررها والمرادههنا كثرة السيرمن زيد لاتحققه هذا (مثال لماوقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبراعنه (ومنها)(اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع و (ماوقع)(اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبياناوتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) بماهوالمقصود منها (متقدمه) سواء كانت تلك الجملة طلبية اوخبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لايكون الالما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما ماشيا بعدواماراكبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان انواعه المختلفة المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو)(قوله تعالى) حتى اذا اثخنتموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشد به هامن حبل وغيره (فامامنا بعد)(اى بعد شد الوثاق)(واما فداء) بكسر الفاء وفتحها اى بعد شد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعلية طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا مثل مد يمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ عقابلته بالفارسية كس را رها كردن بجز چيز (واما الفداء) مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى على وزن صرافا الاطلاق باخذ شئ فى مقابلته بالفارسية كس را رها كردن بچيزى واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فى شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (ففصل الله تعالى) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية (بقوله فامامنا بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطلقون ما سددتم الوثاق عليه اطلاقا بلا شئ فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد شد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك (ومنها)(اى من تلك المواضع) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما وقع)(اى موضع مفعول مطلق وقع فيه)(للتشبيه)(اى لان يشبه) مبنى للمفعول (به) اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المصنف (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو لزيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفته بمنزلة شئ واحد واجاز الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتشبيه)(علاجا) والعلاج مصدر عالج (اى حال كونه) اى كون علاجا لدلالته على الهيئة

دالا على فعل من افعال الجوارح) وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء) وعلم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح)لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا ومافيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر ولا يصح تقدير الفعل فيه (بعد جملة) طرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا من صات يصوت صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بلغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا (مشتملة) (تلك الجملة)صفة (على اسم) متعلق بمشتملة ٠ كائن)(بمعناه)(اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل اوصافى من المبتدأ فكانه قيل فاذا له صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة قوله (اى الذى قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار)فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل اوعطف بيان اوصفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صونا (بمعنى صوت يصوت تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا واما التصويت فصدر يته اتفاقي (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد في هذا المثال سبه له وكان هو مشابه (علاجا) لان الصوت من الحمار مصدر من احدى الجوارح وهي الفم واللسان فيه (بعد جملة هي) اي تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك في الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهي) اي هذه الجملة (مشتملة) يعني اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اي ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو) اي الصاحب (الضمير المجرور في له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ صراخ الثكلى) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وحينئذ لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها) لان الثكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث ثكلتك امك وامرأة ثكلة وثكلى وبابه علم واعلم اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي روح سواء كان من غير ذوي العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمجار حب الفلفل وكالثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني (ومنها) (اي من تلك المواضع) اي المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ماوقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول (لامحتمل لها) فلا لنفي الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبني على الفتح اسم لا ولها (اي لهذه الجملة) صفة محتمل و (غيره) (اي غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة لجملة اي لامحتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لسابقة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ماهو فاعل وهو ياء المتكلم (نحو له) خبر مقدم (علي) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة المفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اي اعترفت) ماعلي من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية اقرار كردن بجيز * وههنا اقرار كردم بهزار درم (فاعترافا مصدر) من باب الافتعال (وقع مضمون جمله وهي قوله) اي قول المصنف (له علي

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لاغير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا يحتمل لها غيره) فاصله له على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) باب اه المفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد (امرا يغايره) اى يغايره نفسه وذاته (ولو كان) يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) (اى موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اى لهذه الجملة (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فر يفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله (يؤكد نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال باغ ء القسرية (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (لينكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق (وقع مثنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة المثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دوالين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذاريك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى اوالى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ماوقع (مثنى مضافا الى الفاعل اوالمفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا باضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف ان العرف قرينة

قوية فيما بينهم (لئلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اى) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفي جعل المثال) وهو لبيك وسعديك (من تمة) اى من تتميم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين (مثل لبيك) (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامتثال امرك) اى ما امرتني به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا معنى البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة او ليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثي بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز ان يكون) لبيك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعني بمعنى اقام به في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك) لانه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب) اى اسعدك) اسعادين يعني اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الا ان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حالين فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لايكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولايحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله اعلم (المفعول به)ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقوم مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى ضربت زيدا اوتعلق به كما فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل (هو) اى المفعول به (ما وقع)(اى اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا (ولم يذكره)اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما(اكتفاء) مفعول له (بماسبق) اى بذكره (فى المفعول المطلق)اختصارا اولظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه)فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعلقه به)اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف)من الفعل والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون فى) قولك (مررت بزيد ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه)كما قالوا فى المفعول به (بل)ان ذلك الفعل واقع (فيه)اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محلها(او) واقع (له)فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و)خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما فهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا او خلق الله العالم ونحوهما (و لمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج به) اى بقوله فعل الفاعل وماهو المراد منه (مثل زيد) في قولك (ضرب زيد) يعني خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناد) اى اسناد ضرب في ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به في الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما في اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (بنحو) اى بالمفعول الذى في باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى السائل (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما في هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول ما لم يسم فاعله) في باب اعطيت وفي باب اعلمت (في حكم الفاعل) لما عرفت انه في الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد انه لو قال) المصنف في التعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل بدون) ذكر الفاعل (لكان احصر) فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة اوفر في ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) في هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) اواخطب

فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لنكتة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل فى العمل فجوازه على ماهوا فرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لماسبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى يكون مخصوصا ومحصورا فيه (مثل الله اعبد) واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (يكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاء المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (نكف) فعل مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (اسائك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية ازنيك است تو منع كنى زبانت را * والاصل فى العامل فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزأ من الكلام (و) قد (يحذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه (لقيام) اى وقت وجود (قرينة) (علامة) مقالية او حالية (دالة على تعيين المحذوف) جوازا (نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لمن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقرينة المقالية) الدالة عليه (التى هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها) اى تريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية التى هى توجهه او ذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ماعداه (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه مايفيد الحصر والعدد لايفيده لاتفاق الجمهور على ان العدد لايفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على مابين فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل اخاك اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم نحو اخاك اى الزم) مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لايقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (سماعى) يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لايكون له ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع من العرب (لايتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لايتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لايقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ماسمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ابنما كلاهما تابعا اللامهما فى الحركات الثلاث (ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية كذاز ين مردوان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كوتاه كن تودست آزردن اين مردواره از صحبت كردن اين مردزد شنام دادن
※ وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى وقيل المعنى ما اتهجر عنه

اوترك الانتقام منه اوترك اصلاح امره (وانتهوا خيرا لكم) (اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثلث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اى ماينفعكم فى الدنيا والاخرة ومن اتبعكم (وهو) ى ماهو خيرلكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المعمول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى) اتيت (مكانا مأهولا اى معمورا لاخرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيته خرابا واسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه (او) اتيت (اهلا) ذ قرابة (لاجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية آمدى توخو يشاوندا ونه آمدى بيكانكانرا والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذ دها آمدى توجاى زيبا (ووطئت) الوطئ مثل واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لاعن البساط والسهل نقيض الجبل معناه رهى توجاى نرم ونهى پاى بروى (لاحزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ما غلظ من الارض جاى درشت پاى نهى جاى نرم نه جاى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و) (الموضع) (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل فى المفعول به فيها (المنادى وهو المطلوب) اى الشخص الذى طلب (اقباله) اى توجهه اليك بوجهه (كما اذا ناديت مدبرا لك) او (توجهه) بقلبه كما اذا اناديت مقبلا (بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لابقلبه واذاناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (اوحكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ياسماء اقلعى * (وياجبال) كما فى قوله تعالى ياجبال اوبى (ويا ارض) كما فى قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت)مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذوالروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانقياد فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه اوقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعني المندوب يخالف المنادى الذي نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اي المندوب (المتفجع عليه) سيأتي معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر او صفة لقوله المتفجع عليه على منوال واقدامي على اللئيم يسبني (لمجرد اظهار (التفجع لا لتنزيله) اي لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر عطف على تنزيله (نداؤه) فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التنزيل فخرج) المندوب (بهذا القيد) اي قيد المطلوب اقباله حقيقة او حكما (عن تعريف المنادى) لانه لا يطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما (ولهذا) اي لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اي احكام المندوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اي في اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي (بحكم) او في عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال (فان المندوب ايضا) اي كالمنادى الحكمي او كان مثل يا سماء منادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولي (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اي على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يا محمداه) حال كونه مندوبا (وكانك تناديه وتقول له تعال) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه يسقط لام الفعل (فاني مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيندبه وكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم تخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة الزمخشري لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال في المفصل في بحث الاعراب المنصوب بالازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوبا كقولك يا زيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اي كصاحب المفصل والجزولي (انه داخل في المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فتناسب ان يجعل بابا على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف (ياوايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيه بعد الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقد مر غير مرة (واحترز المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحوليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه اوبقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله (لفظا اوتقديرا) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يازيد او) طلبا (تقديريا) والطلب التقديرى لايكون الا (بان تكون آلته) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لامن النية (نحو يوسف) اى يا يوسف (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجئ لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا اومنادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل (يازيد و) مثال المنادى (المقدر مثل الايا اسجدوا اى الاياقوم اسجدوا) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا اوتقديرا اومحلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) لافعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكور اللفظ اومقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لايقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد (ادعوزيدا) وانما قال بانه يكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وادعوا يكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذاقلت ياعبدالله فكانك قلت يااريد اوادعى عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه نتهى (لحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلايكون

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعو او اريد او اعنى (وافادته فائدته) عطف تفسيرى اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) نصب المنادى على المفعولية كانتصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيد اوها زيدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لا يكون) المنادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على مذاهب كلها (فعند سيبويه كلا جزآ الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنية بالاضافة الى الجملة من فرع تقديرا لانه مبتدأ من قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير الجزآن (مقدران) خبر قوله جزآ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق لمبتدأ فيكون الجملة بجزئيه مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه ويكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعند ابى على احد جزئيه اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال ويكون جزآ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فلا يكون المنادى ليس احد جزئيه

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا كأنه نال سابقا أمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقدم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المصنف (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقدم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لا لقلة الثلاثة اه اوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (واطلب الاقتصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما) كما مر فى الاعراب التقديري واللفظي (على ما يرفع) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل او تقديرا مثل ياحبلى ويافتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) يبنى على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان لايكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤول اليه من قبيل من قتل قتيلا واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم (اوالفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كأنه قيل الفعل اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسندا الى الجار والمجرور اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور (ولاضمير فيه) اى فى رفع لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المستكن فى يرفع على التقدير الاول لا الثانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اى على ما يرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم (غير ملائم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق (اذا كان)

اى المنادى) مفردا (اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل يا عبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كانضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه ليد (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتى وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (واتناى) بابناء للمعمول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيازيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلهما) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يازيد) كما قد (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف وبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشئ مشابه لذلك الشئ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو ياقوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو ياقوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف بدون مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

فى البناء فيكون المنادى مشابهاً لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى المنادى (لمشابهته الاسم المبنى) الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والالكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا (مثل يازيد ويارجل) هذان (مثالان لما) اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر

سلام الله يامطر عليها ❊ وليس عليك يامطر السلام

(اولهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه (ويازيدان) (هذا مثال للمبنى على الالف) (ويازيدون) هذا مثال المبنى على الواو) لكون رفعهما بالالف والواو (ويخفض) بالباء المفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه نائبه (اى ويجر المنادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فيجر امالفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى العلم لانه لايقال يارجل فى يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا يالخير من زيد فى ياخيرا من زيد (بلام الاستغاثة) (اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثة به) الاضافة لادنى ملابسة (وهى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد العون منه (دلالة) مفعول له للادخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للغوث بالدعاء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف (نحو يالزيد) فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو واريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا فى احد المواضع الثلاثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية مخصوص كردم تراای زيد بخواندن وبحاضر شدن ازسبب آنكه بفريادرس تواني ضعيف را (وانما فتحت)هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل ولبوافق حركتها عملها (لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحو يا للمظلوم) اى يا قوم للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا ايا (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحو يا للمظلوم (مستغاث او مستغاث له) مع ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه (لانه اذ لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره واغا اورده منا لانه اذا لزم فتح اللام فيماليس فيه قحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث (لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى يفتح لام الجر معها نحو لك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكثرة على ماهو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و (نغيريا) فيه (نحو يا لزيد ولعمرو كسرت) لام الاستغاثة (فى المعطوف) على ماهو الاصل فى الام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ماسبق و (لان الفرق بينه و بين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلابد من فتح لام) الاستغاثة فى (المعطوف ايضا) اى كما لابد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاثا برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصلح ان يكون قرينة (نحو يا لزيد ويا لعمرو) فكانه قال اولا يا لعمرو ولزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا مثل يا لعبد الله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهته للحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغاث (على ماهو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجر بدخول الجار لفظا اوتقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى التعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحو يالماء) فكانك ابصرت ماء فى مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لا يعرفك كل احد (ويالله واهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهديد نحو يالزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى واذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يالزيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى (ولم اهمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كلايا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه يجر بلامى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى ماسواهما (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اى ياخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الخصومة) فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كان لمستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكان المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كلها (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء و ياللدواهى) محذوف لانسيا (ليس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولاالدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم ياللماء و ياللدواهى نحو (ياقوم اوياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لايرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لايظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولايخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم يالله يهينة بالكسر اى ياقوم احضروا للبهينة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء مايقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلايستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ماجاب به المجيب الاول فان قلت لاينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلايصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاق (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (بآخره اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا باقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لايخلو اماان يكون مضموما اومكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا (ولالام) (فيه) اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لاتقييد به كما قيل بل اتفق فى لايجوز اجتماع اللام والالف لكن لايحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام يقتضى الجر) اى جر مادخلت هى عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اى فتح مادخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لايجتمعان فى محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يالزيداه ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يالزيداه) (بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف)(وينصب بالبناء للمفعول (ماسواهما) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لايحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصب لفظيا مثل ياعبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا اباالعباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لان علة النصب)اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وماغيره مغير عن حاله)ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ماكان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فالقسمة الى اربعة (اما مالايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما مايكون مفردا ولكن لايكون)المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما مالايكون مفردا ولا معرفة)وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو)اى القسم الاول (مالايكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل ياعبدالله) اى غير علم مثل ياعبدالله (والقسم الثانى) (و) (هو) اى القسم الثانى (مالايكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (ياطالعا جبلا) وهو اما معمول للاول مثل ياحسنا وجهه و ياخيرا من زيد و ياطالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جملة نحو يا حليما لا يعجل اوظرف نحو * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام * فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث و هو) اى القسم الثالث (مايكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل)(يارجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الطرف صفة والى ان حرف النداء لايستلزم التعيين مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا)اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقييد له) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا لنصب لان مايكون قيدا للعامل يكون قيدا للعمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان منصوبا لايحتمل المعين)حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع)من الاقسام الاربعة (وهو مالا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة)لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره ياشخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل ياعبدالله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يارجلا لغير معين (سهل)من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد(معقولا حاجة الى ايراد) وتبيان (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده)مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا غير معين)بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير انسانا او ياكوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة)اعنى عبارة ياطالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او)واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة)

في الكتاب (وهذه الامثلة كلها مثل لماسوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اى كما كانت امثلة لماسوى المنادى المفرد المعرفة فان عبدالله ليس بمستغاث باللام ولابالالف وكذا لما جبلا ورجلا لغير معين (فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لما سوى المستغاث (على حدة) واستقلال ولمافرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادى) سيجئ معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها (المبنى) صفة المنادى (على مايرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لايجرى الحكم الآتى في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا لاوعمرو (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة اوحكما) تفصيل الافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لايكون مضافا ولاشبهه اصلا اومفردا حكميا بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ماسيأتى (واما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة اولا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا اوتقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهوالضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحو (المبنى بكونه) اى بان يكون بناؤه (على مايرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنادى (المستغاث بالالف لايجوزفيها) اى في تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيهما النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه اومحله (لا) يقال يازيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهوزيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان في المستغاث بالالف محلان الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المنادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان تكون (مفردة لانها اولم تكن) التوابع (مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنوية) نحو يازيد ذاالمال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وحينئذ) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية (لايجوز فيها) اى في تلك التوابع (الاالنصب) لفظا اوتقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتابعه اذا كانت مضافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل في توابع المنادى ان تكون تابعة لماهوالاصل في متبوعها ولان تابع المنادى انما تبعه في لفظه اذا

كان مثله فى الافراد وذا يفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقية (بان لايكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولاشبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (اوحكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانهما) اى الحالة والقصة (لما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة المعنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية اوالمشبه به لايضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف (لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لااضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلااضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويا زيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتاكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التاكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المنصف (التوابع الجارى) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه الفاعل لقوله الجارى (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول ياعليه (فيما هو محتاج اليه)

اي الى القصد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على وصل او صرح (من التأكيد) (اى) التأكيد (المعنوى) قيل (لان التأكيد اللفظى حكمه فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب على التمييز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاء نى زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان الثانى عين الاول كأن حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يازيد يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض لا يسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التمييز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يازيد زيدا بالضم والنصب فى الاول والثانى (وكان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون المختار عنده الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و (لم يقيد التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على الاصمعى حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العلم ورفعه فى يازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التأويل فى وصف المنادى المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (الممتنع) بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سببى (دخوليا) بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله المعطوف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الآتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه احصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف بحرف) (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمهما كما سيجئ) (ترفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها محمولة او لكونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل (او) لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يافتى العاقل (لان بناء المنادى)

المفرد المعرفة (عرضى) خبر اصيل (فينبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اى محله المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ما هو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتميم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوى (و) نحو يازيد زيد فى التأكيد اللفظى على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى واسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا (مثل يازيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر) المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثالها حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا للرد على الاصمعى و(لانها اكثر) مادة واستعمالا (واشهر) مما عداها على ما سيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان جرى الاعراب على المعطوف عليه فقط مثل يازيد العاقل ولعاقل والمعطوف المذكور ان اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد واعقل وا عاقل وانما كيد بتأويل حس انوصف عليه فحيئذ يكون الامثلة باسرها مذكورة (وياغلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) ياغلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (فى عطف البيان ويازيد والحارث والحارث) ويازيد والحارث مثل قوله تعالى ياجبال اوبى معه والطير (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) فى ايرادهذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه او لا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم له ولم يلحق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو الذى كما مر سيبويه (ن له ' وف ' دقاق بخنـر ذ . د عبه الحصر حيث د حنز ن

بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعا لمحله قائم ومايقوم بجهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام انا بل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول ياء عليه)(يختار الرفع) اي يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اي مع تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف)على المنادى (في الحقيقة منادى مستقل)لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) المعطوف على المنادى المبني (على حالة جارية عليه) اي على المعطوف وتلك الحالة بنؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي) اي تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة اومايقوم مقامها)يعني البناء على الضمة كما في نحو يازيد وعمرو اوالالف كما في نحو يازيد وعمران اوالواو كما في نحو يازيد وعمرون (ولكن) اي الا انه (لم يباشره حرف النداء) اي الا انه لم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اي البناء على الضمة او الالف اوالواو(اعرابا)لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه(فصارت) تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف اوالواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل ياايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (بن العلا) بالقصر (النحوي القارئ)وهوامام القراء والنحو(المقدم)صفة ابو عمرو (على الخليل) عصرا اوزمانا لارتبة (يختار فيه) اي في المعطوف المذكور(النصب)اي يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولي عامل واحد نأمل(مع تجويز الرفع) اي مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه)اي الشان (لما امتنع فيه)اي في المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذي كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اي بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لايكون) ذلك المعطوف منادى مستقلا (بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبني) مطلقا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله)ههنا (النصب) بالمفعولية

فاذاكان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى والبق قيل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى معه الطير بنصب والطير (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل (فكان خليل) (ى فابو العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كالبرد المنظم * ويجوز ان تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) اما فى الصفة (كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام (فكابى عمرو) (اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية جاز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وهو خبر المبتدأ المقدر كما تنصب

المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية اواللفظية اوشبه مضاف (لانهما) اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذاوقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (نصب) لماسبق (فنصبها اذاوقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولامانع منه و (لان حرف النداء لايباشرها) وحرف النداء اذالم يدخلها تكون باقية على ماهوالاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتميم كلهم) بالنصب ويا زيد نفسه (فى التأكيد ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم البلد (فى الصفة ويارجل اباعبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولايجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه) حال كونه (مضافابالاضافة الحقيقية) لماسيأتى ان المضاف بالاضافه الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا و (لان اللام يمتنع دخولهاعلى المضاف بالاضافةالحقيقيه)لماقلنا ان التجريدعنه شرط فيه فلايوجدله مثال ولدالم يمثل الشارح كامثل فى الاقسام الثلاثة (والبدل)بانواعه (والمعطوف غيرهما)بالرفع صفةاوبدل (ذكر)مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ماموصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو)اى المعطوف الذى ذكرمن قبل هذا المعطوف (الممتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف (غيره) اى هذا المعطوف هو(المعطوف الذى لايمتنع دخول ياعليه)يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو اونكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و (حكمه) مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحدمن المعطوفين ولذا قال الشارح (اى حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم) (المنادى)اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخفض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبساط (لذكره) اى لذكر البدل فكان حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل بهذا كالمنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) رأسه (فى الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

بمنزلة يازيد ياعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف(فيكون حرف النداء مقدرا فيه)بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اى حال كون كل) واحد(منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اى سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين اومضافين اومضارعين للمضاف اونكرتين) اوالمبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى الشرح اومضافين مثل ياعبد الله عبد الرحمن وياعبد الله وعبد الرحمن اوالاول مفرد والثانى مضاف فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا اوالاول مضاف والثانى مفرد مثل ياعبدالله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا اومضارعين له نحوياخيرا من زيد طالعا جبلا اووطالعا جبلا اوالاول مفرد والثانى مضارع له ومثالهما مذكور فى الشرح اوالاول مضارع له والثانى مفرد نحو ياخيرا من زيد وعمرو وياخيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا اونكرتين ومثالهما مذكور فيه اومضافين مثل ياغلام رجل غلام امرأة اوغلام امرأة اوالاول مفرد والثانى امامضاف اوشبهه اوالعكس قوله مطلقة يستحسن هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فامثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكن بدل الغلط مثل ان يكون البدل مفردا وفى كل المبدل منه (ويزيد اخا عمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثل المضاف فيصب (ويازيد طالعا جبلا) مثل المضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثل النكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فنعت وجب اوحسن على ماسيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثله الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى الوصف لايشترط مايشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

واشار الى الشرط الاول بقوله (والعلم) (اى العلم المنادى المبنى على الضم) لاعلى الالف ولا على الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلم يفهم) بالبناء للمفعول اى فلعله تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله يختار فتحه (المبنى) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ما سبق (فان جواز الضمة لا يكون)ولا يوجد (الا فى) المنادى (المبنى على الضم) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا والمستغاث باللام لا يفتح وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لا غير ولا يكون فى المبنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح بين جواز الضم لا غير والى الثانى بقوله (الموصوف) صفة العلم (بابن) حال كون الابن (مجردا عن التاء اى) حال كونه (ملتبسا بها) اى بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح فى يا هند بنت عمرو وليس ايضا مغايرا بابنة وتثنيتهما وجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (او عن ابنة) مثل يا هند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) وفاصلة (بين الابن)او الابنة (وموصوفه) كاملتا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يا زيد الظريف)بالرفع او النصب حملا على اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله بل بنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع قوله (مضافا) (اى حال كون ذلك الابن) او الابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا حال عن المجرور فى قوله بابن (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين لمذكر نحو يا زيد بن عمرو او لمؤنث نحو يا هند ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو يا زيد بن هند او بالعكس نحو يا هند بنة زيد فالاقسام اربعة (فكل لم يكن كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد او لا كالامثلة السابقة (لما عرفت مرة بعد اخرى ان المفرد المعرفة على ما يرفع به) ما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكنه يرجح (فتحه) اى فتح ذلك المنادى على الضمة يبنى على الفتح لكثرة وقوع هذا فى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات يعنى الشروط الاربعة (لكثرة) اى كثرة

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا كثر استعماله يقتضي تخفيف
الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعني تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة
(التي هي حركته) اي حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف
وجوبا . في الرضي تخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته
الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى (واذا نودي) بالبناء للمفعول الاسم
(المعرف باللام) اي بلام التعريف (اذا اريد نداؤه) اذا قصد نداؤه هذا
من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او من قبيل اقامة السبب مقام المسبب لان
الارادة سبب والنداء مسبب منه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام
الى الصلوة (قيل) (مثلا) تنبيه على ان قوله مثلا في هذا الكلام مذكور
على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها الناس غير
ذلك (متوسطا اي مع ها التنبيه بين حرف النداء) التي هي يا (والمنادى المعرف
باللام) الذي هو الرجل هاهنا اعلم مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب
فيتوسع فيه الا ترى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة
دون غيرها لانه لا يقال ايا وهيا اواي ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له
المتوسط (عن اجتماع آلتي التعريف) احدهما حرف النداء والآخر حرف
التعريف في محل واحد (بلا فاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون في الكلام
حرف بلا فائدة وفي الرضي لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام
اتي بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في دلالة
عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لعدم احتياجه
الى مخصصه الذي هو ذو اللام ووجبوا ضم المتصف بصفة المذكورة يا
بشرط قصده عن الاضافة الذي تخصصه نحو رجل وسم اشارة
الى هنا كلامه (ويا هذا الرجل) متوسطا (بينهما المذكورة (ويا
هذا الرجل) بتوسيط امرين) اي بينهما (معا) وفي هذا الجمع زيادة
التشويق الى المقصود بالنداء يزيد تعريف فتكون اوسائط ثلاثا تنساق
بالانفراد لا لثالثة بنحو ع وافرق بينهما هنا ان ايها لم يكن مقصودا بالنداء
اصلا متمحضا للتوصل وهذا محتمل للامرين فهذا قسم ايها
(والتزموا) كانه جواب سؤال مقدر هو انه اذا كان صفة المنادى المبني على ضم
ولم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف وهو تدقيق من
القاعدة المستمرة (يعني العرب) لانه مفرد لفظا مجموع معنى كالقوم والناس رفع
في جره وراعية (رفع الرجل مثلا) اي اسم الجنس الواقع صفة لاي او لهذا
لا يكون ذلك اسم صفة ...

الرفع) بالجر بدل من الوجهين اوالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول (والنصب كامر) فى يازيدالعاقل (لانه)(اى الرجل مثلا) بعنى اسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا (هوالمقصود) الاصلى (بالنداء) وما بينهما وسائط كما فى البدل (والتزموارفعه) تنبيها على انه مقصودبالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على مايرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذاكان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردامعرفة وعند كونه معربا اذاكان مرفوعا لكون الرفع موافقاللضم (فتدل) عطف على قوله لكون اى فتدل حركته الاعرابية لموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وماقبله وسائل فقط واماالظريف فى قولك يازيد الطريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هوزيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموارفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله والتزموارفع الرجل اوصفة لاى المنادى اواسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى من قاعدة جوازالوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذابمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هنالك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غيرالمبهم فينبغى ان يقول المصنف ايضاوتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الاانه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هوالمقصودبالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوزفى توابعه المفردة ماجازفى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل)الذى هومضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا(مضافة)كانت تلك التوابع (اومفردة)كما لتزم رفع توابعه اذالم يكن منادى مطلقانحوياايهاالرجل العالم وذوالمال (نحوياايها) وياايها هذا (الرجل الظريف وياايها) اوياهذا وياايهذا (الرجل ذوالمال) فالواجب الرفع لاغير (لانها) اى لان هذه التوابع (توابع)(منادى) (معرب) واحد والمعرب لامحل له وليس له الاالرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل (انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذاكانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لعمل واجب الحذف وقد سبق تفصيلا (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الا مع الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي) اى تلك القاعده (اجتماع امرين) في لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هي عليه ولا يجمع بين اللام وبين ماعوض عنه الاقليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمه) اى لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلمية باللام بحيث لاتنفك عنها (يا الله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التي هي في اله على مابين في علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هي منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية وانابتها عن الحرف الاصلي بحيث لاتنفك عن الكلمة (فلا يقال في سعة الكلام) يعنى بلاضرورة شعرية (لاه) بلا لام لانه لايجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال في غيرها يعنى في ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبر مثل طوال وطويل وفي الرضى والاكثر في يا الله قطع الهمزة الايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لايستنكر اجتماع يامع اللام تم الكلام (ولم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (في موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا لاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله (ولهذا) اى الامر المذكور (قال) المصنف (خاصه) وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العافية والعاقبة اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان يا يستلزم التعدد ولفظ هاء التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا في الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظة الله في باب النداء قطع همزته لانها في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف النداء لانه تعالى لاينادى غيرها سماعا وندائه بلا توسط المبهم من اى او هذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما نحو النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لاتنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هي عليه

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرفت باللام فصار الاناس ففعل مافعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلالام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسيط المبهم (يا الجم و يا الناس) بل لايقال الا بتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى) كلمة (التى) لان اصله تى ثم عرفت باللام فصار التى وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال تى لان تى اسم اشارة والتى اسم موصول (فى قوله * من اجلك يا التى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء الحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال ياسلمى او ياليلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى رققت قلبى وجذبته وملته اليك والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الى معناه بالفارسية من هلاك شدم ازجهت عشق تواى آن كسى كه قلب مرا ملام وجذب كردى وحالا تو بخيلى در وصل من (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى الكلمة التى حيث لايقال فى سعة الكلام تى لما ذكرنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله اى فى قول الشاعر) فيا الغلامان اللذان فرا) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واحيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخره (اياكما ان تكسبانى شرا) وفى رواية اياكما ان تعقبانى شرا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل واظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولايبنى منها اسم تفضيل (شذوذا) تميز يعنى هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجودا للزوم فيه (ولك) (اى وجاز لك) لان اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

كذلك على ماين فى موضعه (فى مثل ياتيم تيم عدى) (اى فى) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولى)اى وقع عقيب(الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتى ليس مخصوصا بهذا لتركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعملات (فى الاول) متعلق بجـازلك اى جازلك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب(الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب)لكونه منادى مضافا اماالى عدى المحذوف اوالمذكور (و) جازلك (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجازلك فى الاسم الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز والفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اماالضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة)اما قبل النداء اوبعده (كالعلم الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يرفع به (واما) جواز (النصب) فيه (فبنى على انه منادى مضاف الى عدى)بالتنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفته(تأكيدلفظى) والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغير لفظه صار الثانى كانه هو الاول فكانه قال تيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف)صفة (بقرينة المذكور) فى التركيب الثانى لان الشايع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجاز الفتح) فى الاول (مكان النصب)وكان المصنف اشارالى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبني على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اي لان تيم الثاني (اما تابع) بالتنوين (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني المضاف فينصب (او تابع) بلا تنوين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور والمحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت ❊ ياتيم تيم عدي لاابا لكمو ❊ لايلقينكمو في سوءة عمر) في القاموس لااب لكم ولا ابالكم ولاابك ولااب لك كل ذلك دعاء في المعنى لامحالة وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اي عن المربي وقال الازهري انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة اشهر لالنفي الجنس وابا باثبات الف مثل لاباله منصوب بها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لايلقينكمو فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من الفي يلفي من الالفاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهي تيم عدي اي لايوقعنكم وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ماهو قبيح وعمر بالرفع فاعل لايلقينكمو (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبني تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر والتيمي) اي المنسوب الى بني تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجوه) من هجا يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبني تيم) ونصيحة لهم (لاتتركوا عمر) مفعول لاتتركوا (على ان يهجوني) يعني لاتكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوني وامنعوه عن هجوه اياي (فيلقيكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل قوله تعالى ولاتطغوا فيه فيحل عليكم اي فان يلقيكم ويوقعكم (في سوءة اي مكروه) وبلية تصل اليكم (من قبلي) وجانبي (يعني) المراد من المكروه والبلية من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع لبني تيم والمعنى لايوقعنكم عمر في مكروه وبلية شديدة من قبلي لاجل تعرضه لهجوي (و) (المنادى) مبتدأ (المضاف) صفته (الى ياء المتكلم يجوز فيه) اي في ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها والاول اولى (مثل) (ياغلامي) (بفتح

(الياء)

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له اثلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ماوضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل فى البناء السكون واثقل التركيب بالاضافة ولايلزم الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء) عطف على سكونها القربه اوعلى فتح الياء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة اوعلى العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذاكان قبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يافتاى) وياعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذلا يقال يافتا بحذف الياء لعدم القرينة ولاباسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذاكان ماقبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثانى ايضا لانه لايجوز اسكان الياء فى مثل يافتاى على ماسيأتى فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح اوالملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبها) اى قلب الياء (الفا) عطف على اسقاط الياء اوعلى فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا وهذان (الوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهم اصل (لان النداء موضع) ومحل (التخفيف لان المقصود) اى لان المقصود المنادى بانشاء لاالنداء فقط بل (غير) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من انشاء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبنى على النداء (فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان) اى لايكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى ما فسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (اوالقلب) الفا فى الوجه الثانى (فلا يقال) فى ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح اوالاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم اكتفاء بالفتحة عن الالف (لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح يابنى فى يابنيا فليس شاذا كما شذ ياغلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كانه يجوز ان يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) اى فى حالة الوقف) نصب على الطرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح وياغلاميه بالاسكان وياغلاميه وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة لايؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحبتهم العرفية حين اضافة الاب اوالام الى ياء المتكلم (يا ابى ويا امى) بناء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى باقى (ماضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

ندائهما فى كلا مهم) لان الانسان يكثر نداءه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه الاول (ويا ابت ويا امت) (اى قالوا) فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت) مكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضا) اى كما قالوا الوجوه الاول (بابدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباقى بالياء يعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم بمثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى ويا امى انتهى وانما طولت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحا وكسرا) (اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حال مأول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانه قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء والميم فى يا ابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالها من حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى التاء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجرائه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف يجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب او الام بطريق آخر (يا ابتا يا امتا) (بالالف) اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال التاء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق

الالف بعد التاء ولا نظر الى ما قيل هنا (جمع ابين العوضين) التاء والالف لانه يجوز ان يكون لسيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وتعويض الالف وحدها يا ابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا (دون الياء) اي ياء المتكلم (فما قالوا يا ابتي ويا امتي) كما قالوا بالياء والالف او بالياء والتاء والالف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه) اي فان هذا الجمع (سيرجائز) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الحبس والجمعة و بين الشمس والقمر (و) (قالوا) اي العرب عند نداء ابن الام وابن العم اطاد قالوا اشارة الى ان لقوله حكما خاصا لا يوجد في غيره الاشاذا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) اي خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) يعني بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف الى الياء الام والعم (اى لا يقال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لا يقال (يا ابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي) على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلا هاء (لا) اي ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما ان هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت ام) بالفتح الاكتفاء المذكور (و عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يا بنت عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا يماثل (مثل باب يا غلامي) فقالوا) اي العرب (يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء) فيهما مثل غلامي (و) قالوا ايضا يا ابن امي ويا ابن عمي (بسكونها) اي الياء فيهما مثل يا غلامي بسكونها (و) قالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفا بالكسرة) فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا) وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) اي العرب ايضا (بزيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اي قد كان شاذا (في) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اي لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد في الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحدة (وثقل) بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو (التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظان فان التضعيف لا يوجد الافيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتحة فولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اوكسرها اكثر من حذفها في نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء) وما يتعلق به اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فا تغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم اذ الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) اي في الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال) (وترخيم المنادى) الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره اومضاف الى المفعول والفاعل متروك اي وترخيم المنادى (جائز) (اي واقع) وثابت يعني ان الجواز ههنا وقوعي (في سعة الكلام) يعني ان الترخيم مقيد بان يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اي الى الترخيم واقتضته (فان دعت اليه ضرورة) واقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الاولى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا (و) (هو) اي الترخيم (في غيره) (اي غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (اي لضرورة) يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع (شعرية داعية اليه) اي الى الترخيم كقول الشاعر

* ديار مية اذمي تساعفنا * ولا يرى مثلها عرب ولا عجم *

(لا في سعة الكلام) (وهو) (اي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادى) (حذف) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (اي في آخر المنادى) اي حذف شيء من المنادى (تخفيفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى) مثل تجاور ساكنين واضافة وغيرهما (مقتضية) موجبة (الى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضي يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلاعلة وحذف الاحتياط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) اي تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اي تعريفا الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) اي خاصا (بترخيم المنادى (ولا يشمل غيره (ويعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا (و يمكن حمله)اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل اوبالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاو) ارجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقا فالمعنى وهواى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشرطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لاشرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ماوقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافا) (حقيقة) اى اضافة حقيقية (اوحكما) اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية اوشبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه) لمنادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذلا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة اوحكما (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى ياغلام زيد وياصاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستفد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلاضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى و لمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لايكون مضافا شرطا عدميا (و) الثانى (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة اوحكما اولا (مستغا ثا ولا) زائدة لتأكيد النفى (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لايكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل ياالعبدالله اولا مثل ياالزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذاكان مضافا اومضارعا له اونكرة (اوالبناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذالايجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هومن خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب اوالبناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لايكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذاكان كذلك لايرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم و لترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من اشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لايرخم (لانه) اى لان المندوب (غيرداخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ماسبق حتى لايحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ من قوله (ولامندوبا فكانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولامندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولامندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) اوالياء اوالواو بدلا من الالف (فى آخره لمدالصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) اواعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارالها (فلايناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم الحذف لمنافيه للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر (و) الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (جملة) يعنى لما منقولا من الجملة نحو تأبط شرا وذرى حباو شاب قرناه على صر

(لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تتغير) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) اى احدهما (ان) (يكون) (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد ان لايكون مضافا اومستغاثا اوجملة (اما علما) قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما ماسيأتى (زائدا على ثلاثة احرف) لانه اذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط اولا مثل ياعمر ويازيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل ياعم فى ياعمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثى وان كان ساكن الاوسط فيقول يازى فى يازيد لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (القى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشان ان يكون فى الحروف البقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادته) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى لزيادة حرف المنادى (على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) (بالترخيم) (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهو ثلاثة احرف لماسبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر فصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل بنائه ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (واما) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا) (بتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولازائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة اوثلاثيا كظلمة وسلمة اوغيرها كضباعة الا انه اذا وقف على المرخم منه

(يوقف)

يوقف مع الهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو ❊فقي قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف) استفهام انكاري يعني فلا يكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هولام الكلمة (يكثر فيه) اي في ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصلي) المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ماهو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضي به وهوالتاء يكون اولى (ولم يبالوا) اي العرب بالفارسية بالنداره عربان (ببقاء ثبة) كروه جماعة (وشاة) كوسفند (بعد الترخيم) اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقاءه) اي بقاء ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء) متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اي كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل ثبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اي بذاتها وضعت للتأنيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف) مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودي وقد تبين (الا ماشذ من نحو ياصاح في يا صاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فا لشرط الوجودي عدمي وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع في بيان كمية المحذوف) اي في بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام حرفان او كلمة برأسها اي حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية (فان كان في آخره) (اي في آخر المنادى) الذي اريد ترخيمه (زيادتان) اي حرفان زائدتان (كائنتان) (في حكم) (الزيادة) (الواحدة) اي في حكم زيادة حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعني دفعة واحدة بحيث لا تأتي احدهما

منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترزبه) اى
بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احديهما
منفردة (عن) صاحبتها او ان يكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيد له الاول (نحو
ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاول والثانية (زيدتا) لمعنى
(اولا) اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث
فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع
فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زدت
الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ما
قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم
زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت
التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الآخر) يعنى الا التاء لكونهما
اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون
مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف
يظرف ظرافة لا من وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى
الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسيه خوب واسم
الفاعل وسيم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع
الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة
فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها (افعالا)
جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ
سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل وافعال
ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى ثم ابدلت الياء
همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلاء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره
حرف صحيح اصلى قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين
كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب ما يكون فى آخره
حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان)
بفتح الميم على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف
والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر
الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره)
اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله
حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او وقيل ايراده جزاء الكلمة ان
الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما

فی الجزاء واشترا کهما فیه ولان النسبة بینهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما یجتمعان فی نحو اسماء ومروان ویصدق الاول دون الثانی فی نحو بصری ویصدق الثانی دون الاول فی نحو منصور (ای صحیح اصلی لتبادره) ای لمسارعة الاصالة (الی الذهن) ای الی ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب فی الحرف الصحیح الاصالة یعنی ان یکون اصلا لکونه حرفا صحیحا لا یقبل النقل والتبدل و نمافال الغالب لان الحرف الصحیح قد یکون زائدا الان الصحة لا تمنع الزیادة وامثلته کثیرة لا تحصی لکن الغالب الاصالة (فیخرج منه) ای من هذا القسم (نحو سعلاة) لان التاء منه وان کان حرفا صحیحا لکنه لیس باصیل بل زید فیه للتأنیث (لانه لا یحذف منه التاء) یعنی لا یرخم من نحو سعلاة الا التاء لکونه اسما ملتبسا بتاء التأنیث سواء کان علما اولا والسعلاة والسعلاء بکسر السین المهملة فیهما الغول اوسحرة الجن لانه یکون من الجن سحرة ایضا وجمعه یجیء علی سعالی بفتح السین والعین (وهو) ای الحرف الصحیح بمعنی ان یکون اصیلا (اعم من ان یکون حقیقة) کمنصور ومسکین وعمار (او حکما فیشمل) قوله حرف صحیح (مثل مرمی ومدعو) فان الواو والیاء الواقعتین فی الآخر اذا کان ماقبلهما ساکنا یکونان فی حکم الصحیح کدلو وظبی علی ماسیأتی تفصیله واذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخیر منهما) ای من قوله مرمی ومدعو الیاء فی الاول والواو فی الثانی (فی حکم) الحرف (الصحیح فی الاصالة) لما قلنا آنفا (قبله) ای قبل ذلک الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده علی الموصوف کقولک مررت برجل فی کمه کتاب (ای الف او واو او یاء ساکنة) ای ساکن کل واحد منها (حرکة) مبتدأ (ماقبلها من جنسها) خبره یعنی ان تکون الالف ساکنة وحرکة ماقبلها فتحة کعمار والیاء ساکنة حرکة ماقبلها کسرة کمسکین والواو ایضا ساکنة حرکة ماقبلها ضمة کمنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبی فانه لیس الواو والیاء فیهما حرفی مد لعدم کونهما ساکنین واحترز بقوله حرکة ماقبلها من جنسها عن نحو رحیل فی تصغیر رحل بالحاء المهملة وسنور فان الیاء والواو لا تسمیان مدتین لعدم حرکة ماقبلهما من جنسهما (والمراد بها) ای بالمدة (المدة الزائدة) یعنی الالف والواو والیاء الزائدة (لتبادرها) ای لمسارعة الزیادة (الی الذهن) ای الی ذهن السامع حین سمع المدة (لغلبتها) ای لغلبة الزیادة فی حرف المد (وکثرتها) عطف تفسیر (فیخرج منه) ای من القسم الثانی (نحو مختار ومنقاد) فان حرف المد الذی فیهما لیس بزائد فی الاول المیم والتاء وفی الثانی المیم والنون والالف فیهما منقلبة عن الیاء والواو الاصلیتین لان الاصل فیهما اخیر وقود ثم نقل الی باب الافتعال

والا نفعال بزيادة الهمزة والتاء اوالهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب الترخيم (منه) اى من مختار اذارخم (الا الحرف الاخير) وهوالراء لكونه من القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا ﷻ فانه يصح ان يقال اتبع ابرهيم حنيفا (من الحروف كمنصور) مثال لكون المدة زائدة واوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على لاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية كروه از كوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى چلك وفى المفصل وذوالتاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنو ن وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى المفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاءا كلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اى فلعله كونهما (فى حكم) الزيادة (الواحــدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حــذفتا معــا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا فى حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الوا حد فكما لايمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لايمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (واما) حذف الحر فين الاخيرين (فى) القسم (الثانى) وهو ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخير مع صحته واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا من شانه ان لايحذف بلا علة موجبة (حذ فت المدة الزائدة) اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثاء المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشهور بين العرب والمثــل المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتحتى الصاد والواو فاعل كاسين فى علم الصرف ومصدره صولة وهى الحملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول النقــد فى الصراخ بفتحتى النون والقــاف نوع از كو سفند كوتاه دست وپاى زشت روى يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت عــلى حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغــنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصــلى اذا حــذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحــذف بالترخــيم (وان كان) المنــادى الذى اريد ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضــاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشــارح بقوله (و يعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان (لايكون مضافا) ولامشبها به (ولا جملة) يعنى ان لايكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا اسناديا بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثــل بعلبك و) تعداد يا مثل (خمســة عشر) حال كونهما (علمين) (حذف) (الاسم) (الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير (فيقــال فى) ترخيم (بعلبك) علمــا (يابعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخــيم (خمســة عشــر) علما (ياخمســة) بحذف الاســم الاخير ايضا وهو عشر (لتنزله) اى لمشــابهة الاسم الاخير (منزلة تاء التأنيث فى كون كل) واحــد (منهما) اى من الاسم الاخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفــة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

بحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلها (وان كان) المنادى الذى اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لاباعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بيناه سابقا (فحرف واحد) (اى فيحذف حرف واحد) وقال المحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لاتجوز فى الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحدا قول قد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويامال فى ياحارث ويامالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الا قسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع فى ان المحذوف اما فى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال (وهو) (اى المنادى المرخم) (فى حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف لالعلة موجبة ومايكون فى حكم الثابت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق يبقى (ماكان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يابلب فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو ياحار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامر وفى مروان وان ساكنا على السكون نحو ياثمو فى ثمود (على) (الاستعمال) (الاكثر فيقال) اى اذا كان الامر كذلك فيقال اوعطف على الجملة الاسمية السابقة مؤلة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى ياحارث) (ياحار) بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) ياحارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (فى يا ثمود)

(يا ثمو) (بواو متطرفة) اى بوقوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة ماقبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (فى يا كروان)(يا كرو) (بواو متطرفة متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الا قلبت الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقنب بالضم فى ياقنبل ويابلب بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجعل) (قد للتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) المقابلة ماهو الاكثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كانه لم يحذف منه شئ لاحرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا (واعلاله) اى كونه معتلا (وتصحيحه) لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شئ فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) الفاء ههنا كالفاء فى فيقال (ياحار) فى ياحارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه حكم نفسه (كانه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه) اى مستقل كان حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يا زيد (فضم) اى فيبنى على الضم (وياثمى) فى ياثمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لا لنفى الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ماقبلها) لتسلم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) جمع دلو واحق فى احقو (وياكرا) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف (لانه لما جعل كرو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ يعنى كانه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن بعد الواو) لانه اذا سكن الحرف الذى

بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى و يطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وماقبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها)على مابين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونهما موضوعة للنداء كما ان كلمة وا للندبة وفى الحاشية لا وجه لا يراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يا زيدو يا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعمل يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت المندوب (فى المندوب) لانه علة لقوله يا خاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء (لانه لا يدخل عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) والبق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير النداء) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى النهى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

(فموتهم)

فوته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ايعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذروبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذر اى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكونون شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته فجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه واحزناه وواويلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه (ياءاووا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم يااشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع لواكما ان استعمال وافيه كذلك لماذكر انهاهى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما مايتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته اوحضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمراه ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عليه النادب ويعدمحاسنه) ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا مايتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عندفقد) النادب (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبرموته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبرموته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ قال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بياءاووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه وياعمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة وابالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لاتدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعدوا كلمة وامنهما واتفا قهم حجة قاطعة (بخلا ف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا (وحكمه)(اى حكم المندوب) اى حاله وشانه (فى الاعراب) اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيا اما على الضم اوالالف او ا واو مثل وازيدو واز يدان ووازيدون (حكم المنادى)(اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه امامن قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسام المنادى) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكمه) اى فحال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيدو يا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وازيداوالالف واز يدان اوالواو وازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا اومشبها به ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا اومشبها به ينصب مثل واعبدالله ووا طالعا جبلا ووا من حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحفه معنى الندبة ولاشتراكهما فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذاتوابعه فى حكم توابع المنادى (ولايلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكوروهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل لايلزم (وقوعه) اى وقوع المندوب (على صورة جميع اقسام المنادى)واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لايلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (ليرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لايقع) اى لا يكون (نكرة) اذالتعريف شرط فى المندوب (لانه لايندب)مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويتداركوه فى التفجع عليه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع لئلا يلتبس بالمنادى (زيادة الالف)اى زيادتك الف الندبة (فى آخره) اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان خفت) انت التعبير بالحذف اشعار بان الاصل فى الزيادة لمد المذكور الالف الدوام المدية فيها ولا تنفك عنها لكون ما قبلها مفتوحا بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حر فى مداذا كانتاساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما (اللبس

بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم بيراهن بر كرفتن يقال لبس الثوب يلبسه لبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندبة (بغيره) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (او ضمة) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفي مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى كاف الخطاب المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند الندبة (واغلامكيه) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمونث كسرة فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لابد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلامكموه) بابدال الالف واوا (اذ الميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها في الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهي انما تحصل بضم الشفتين فالمناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا) تقول (واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب والاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله (اثنين) يعني اذا اريد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامكماه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو ولان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون والتلا يلتبس المندوب بالمضاف المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما (في) (حال) (الوقف) لا في حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) اى لبيان هذه المدات بكما لها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال

الظهور (ولا يندب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لايلزم مثل ياحسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفي الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذي اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص اوالكنية اواللقب ولذا قال المصنف المعروف اي المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اي ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اي باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اي ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجلاه) على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وامرأتاه (اذ لم يشتهر بهذا اللفظ) اي بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعني بين الناس ان يقال شخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اي ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ماكان وفي الرضى ونعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما او كان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه ووامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اي بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اي ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اي بقول وارجلاه (ليعذر النادب) اي ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه)(وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اي الف الندبة (بصفة المندوب) اي بآخر صفته (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعني بل يجب الحاقها بآخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اي لان المضاف اليه (يجيء به) اي بالمضاف اليه

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه يجئ بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف من غير احتياجه الى متمم لا (التخصيص) كما فى النكرات (اوالتوضيح) كما فى المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء يجئ بصفة اولا (فلهذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو الحقت الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة الحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفة المندوب (مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (بآخر الصفة) اى بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وا زيدا الطويلاه كما يجوز اتفاقا وا اميرالمؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من اتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوز والحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال المعنوى

فيجوز الحها قبها فى آخر الصفة كما جوزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهما) اى لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر (فان الطويل) فى قولك وازيد الطويل (هوزيد لاغير) يعنى ان الطويل يصدق على مايصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ماسيأتى فى بحث النعت (بخلاف المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقة او غيرها (فانهما متغايران فى الذات) حيث لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيدوضارب زيدغيرذات غلام وضارب وان كان يصدق فى بعض الصورمثل خاتم فضة وحسن الوجه الاانه اعتبارى تأمل وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف (وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلاضاع له قدحان) تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهوظرف صغير يكفى مافيه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عندندبتهما (واجمجمتى الشاميتيناه) والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تا الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا العظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله واجمجمتاه فلما اضفتا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمجمتى المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيها اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لهاشام لكونها فى شمال القبلة وكانه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة) اى وقت وجود علامة تدل على ان يامحذوفة (حذف حرف النداء) وهى يافقط لانه لايجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثل اياوهيا اوفى المتوسط فحسب كاى ويجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعنى يا خاصة (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعنى داخلا عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم الجنس (ماكان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس مايصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لايصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سواء تعرف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيارجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لايوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذالم يقصد بقى على ماكان فلايكون معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة اومضافا الى النكرة مثل ياغلام رجل اومضارعاله مثل ياطالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداءاسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لاينادى الامن يعرف باسمه العلم اوبكنيته اوبلقبه غالبا ولاينادى باسم جنسه الانادرا (فلوحذف منه) اى من قولك يارجل اويارجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع اوذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يارجل اورجلا فى يارجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الااذاكان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لايحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلوحذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان و ياهؤلاء فاذاقيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه اواشير اليه (و) الااذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام اومستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبابوا اويا فانه لايحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مدالصوت مطلوب فى الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذامدصوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثرمن يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء والندبة (ينافيه) اى يمنع مدالصوت لان المد لايكون الابزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء اوالندبة فيهما فعلم أن مالايحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وماعطف عليه لان من البيانية اذا كان ماقبلهامعرفة تكون حالاقدم الحال ههنا على صاحبه اختصار الانه لولم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذوالحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوزفيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا اومفردا مثل ياعبدالله ويازيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شئ (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشأن (لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشدده منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله حذف حرف النداء لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيهاهذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب بلفظة الله وقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يااللهم يااللهما وقد يزاد مافى آخره قال *وماعليك ان تقولى كلما * سبحت اوصليت ياالله ما *اردد علينا شيخنا مسلما (اوبغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يوسف من آسف يؤسف من الا فعال الاانه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) القول ولاتذكره واكتمه فانك محق صادق (اى يايوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتها العير (اى ياايها الرجل) وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة (اى ياايهذا الرجل) وياايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاوليين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايهذا) اوايتهذه (من غيران يتصف) اى واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لايحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى

اوعلى العلم اى فتى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) فى (الموصولات) ايضا لانهما من المعارف (نحو من) موصول منادى حذف حرف النداء منه لا يزال حرف (محسنا) صلته فناداه اولا فدعا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فنذ نداؤها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو ياانت و ياإياك) ويااياى او ياهو اوياانا اويانحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اى صر صبحا)فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه وذلك لانه كان قدارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قياسا المورد . (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية بازخر يدن خود بخشيد ن همه جيزشما يعنى هبه كردن بما (مخنوق) (اى يامخنوق قاله)اى قال هذا الكلام وهوافتد مخنوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فنسرع وقصد ان يخنقه (فقال افتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال له سليك اضرطا وانت الاعلى اى انضرط وان تريد

تخنقني قاعدا على صدري (حذف حرف النداء من المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لايحذف حرف النداء (شذوذا) تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها (فى اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسرفرو كردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن نزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى بالقجين كذا فى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجرارى وهو المراد ههنا (و) يحتمل ان يكون الثانى (فيه) اى فى اطرق كرا اوفى كرا من اطرق كرا (شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان مايكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه لايكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لايوجب شذوذيته (قيل هى) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعام) وهى طير يذكر ويؤنث وانعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية امالاصغائه اليها اولكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرهم ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هواشرف منه قياسا لمورده (والمعنى ان النعام الذى هواكبر منك) جسما واعسر ضبطا اوصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية امابالبناء المفعول معناه بالفارسية پس خالى كذاشته نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه پس خلاص نمى شوى توازدست ما (ايضا) كمالم يخل النعام

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء و بيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا اومعربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفا جائزا (نحو الا يا اسجدوا) (بتخفيف الا) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتى (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد و بابه فتح واذا كتب فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ما سيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء متصلة بسين سجدو بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى فصدهم لان لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى ان لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه و يا للنداء ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع حتى نعظك غطة * فقلت سمعا فاغطى واصيبى انتهى (و) الموضع (الثالث) (اى من تلك) بينية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول (اى قدر كذلك هذا تفسير للازم لان الاضمار يلزم التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة

كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصية كالذبيحة فانهما اسم لماذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الخ تم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الذى هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم النصب ههنا كحكم الرافع فى قوله تعالى ❊ وان احد من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه اوغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (اوشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره (واحترز به) اى بقوله فعل اوشبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل اوشبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) (يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل اوشبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم نقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضرب به ولا زيدا انت ضارب به مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزأ من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم لم يدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضرب به) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضرب به لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان نقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر لتتحد فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضارب به) تقديره انت ضارب زيدا انت ضارب به

او تضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضارب به لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مستغل) بالرفع لانه صفة فعل اوشبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح اى ذلك الفعل اوشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق لمجرور الثانى به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولاتغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اى بالعمل) اى بعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى اولم يكن عاملا فى ضميره اومتعلقه يكون اجنبيا فلايكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا فلاينصب زيد فيه بل يرفع (اومتعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (اوبفتح اللام) اى لعمل احدهما فى (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه اوالمعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه اومعمولا لصفة مفعوله اولصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه اوزيدا ضربت الذى اهانه اومعمولا لصفة المعطوف على مفعوله اوصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير اوالمتعلق (ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى لعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (اومتعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لايشتغل بآخر ولذا قال (لابسبب آخر بحيث) (لوسلط) مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لايجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو عمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير اوالمتعلق فى ذلك الاسم (هو) (اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (اومناسبه) عطف على الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لايعطف الابعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اى ما يناسبه) اى اوفعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (اوالزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه ويجيء معنى الترادف واللزوم (نصبه) جواب لو (اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل اوشبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم مااضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره اومتعلقه مافسر وبين ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف اواللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه) فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد) تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك الاسم والباء فى (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لابغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لايكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع من ذلك) اى من العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لاغير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام والبحث يأباه لكونه في المفعول به (وههنا) اى لمستفاد من هذا التعريف صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صوره تصويرا اى مثله وتصورت الشيء توهمت صورته فتصورلى والتصاوير التماثيل (اربع) يعني امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه و لثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه و بلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه و بمرادفه و بلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقي قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن

في ترتيبها) اى في ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبي لان الاشتغال بالمتعلق صار كانه اجنبي عنها (كما لا يخفى وجهه) اى وجه الاحسن في الترتيب وفي محشي عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وما فعل المصنف ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال (نحو زيدا ضربته) مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محظور كما في الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو (زيدا مررت به) وانت ماربه (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت) لان المار بالشيء مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو زيدا ضربت غلامه) وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول في قوله (و) نحو (زيدا حبست عليه) لان العلوة فيهما واحدة فيكون الثاني تفسيرا للاول واختصارا ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء) يعني فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزمه ملابسته) الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس احد بجرم احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كأن يكون رفيقا له او مسكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (فى هذه الامثلة) اى فى كل واحد منها (بفعل) متعلق بينصب (مضمر) مقدر (يفسره مابعده) اى يفسر ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيد ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربته (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلاعامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله مفسره ضربت الثانى بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى (و) (على هذ القياس) الذى جرى فى زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لماقلنا (فانه) اى وان جاوزت (مفسر) بفتح السين (عما) اى بفعل (يرادفه) يعنى يكون رديفا له (اعنى) بمايرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله لامن الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) بمايستلزم اهانته (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره ممايستلزم التأديب صونالعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لايوجد صديق كذلك الانادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح (ولابست) عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضافيه لابست زيدا حبست عليه لامر (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (ممايستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بمايستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ماأضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة و بيان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) (المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل رد يرد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبران (اوالواجب)عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة(الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (اوالنصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع اوالنصب اوالواجب فيه الرفع اوالنصب فالاقسام اربعة (اويستوى) عطف اما على الواجب اوعلى المختار لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار) قدم مايختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم مايختار فيه النصب ثم مايجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ماعوا بودمن الثانى اهم منه وماشانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لافى الاسم الذى بعده فعل اوشبهه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لايجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختارا (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف لرفع) يعنى المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

(قرينة)

(قرينة مصححة للنصب (والقرينــة المصححة للنصب هى الامور الآتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينــة يعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه (لسلامته من الحــذف) لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح آه جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعــه بالابتداء ووجــود ماله صلاحية التفسير بعــده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامتــه من الحذف فالقرينتان وان تساوتا فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (اوعند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) (اى الا ان تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير حال كونهــا مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فلا يكون فيــه معنى الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على) الجملة (الفعلية) قرينة (ترجح النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينــة) ترجح (الرفــع) فوجد القرينتــان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتــداء فتقتضى ان يليها المبتدأ غالبــا على ما بين فى الضوء وغيره وقوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعليــة فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع فى كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية اكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع وهى (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و (اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اى نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لا يجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه ايجادا لما سيوجد لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبرا (الا بتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤل والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فاول بقوله فقول فى حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر يسر منه وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجئ تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة رفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة لمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للقار دون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع (فى بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية (بعدها غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان مالم يغلب ولم يكثر لايكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور)اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى الاسم المذكور واقعا(قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة)صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ماولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولارجل وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولاتضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما الوجود اوغير ذلك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) فقط (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى (اذ هى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومختص عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر)بالبناء للمفعول(معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولافى الاسم فلايقال لم زيدا تضرب ولا لم عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا لا جزما تقدير

الفصل فيها جوازا اووجوبا (نحو مازيدا ضربته) فى تقدير ماضربت زيدا ضربته (ولازيدا ضربته ولاعمرا) فى تقدير ولاضربت زيدا ضربته ولاعمرا وانما اتى بقوله ولاعمرا فى لا لانها فى الاصل لنفى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة اوالفعل الماضى لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلاصدق ولاصلى (وان زيدا ضربته) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضربت زيدا ضربته (الاأديبا) الاستثناء مصروف الى الامثلة الثلاثة لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لابد فى كون ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لايحتاج فى كونها للنفى الى القرينة (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذاكان واقعا بعد (حرف الاستفهام) وهى الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) فى تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لايتقرر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام) احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما) اى الاسم الذى (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) وماصنعته وايهم نكرمه وغير ذلك لما مر فى ازيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل هل زيدا ضربته) فى تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون فى حيزه فعل لانهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعنى الدخول على لفظه اذا كان فى حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قائم بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذ لم يكن فى حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اى لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (فى الاصل) يعنى فى اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين اى قد اتى فلايكفى فيه اى فى هل (تقدير الفعل) كما لايكفى تقديره فى قد لان حرف قد لابد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لابد له من معطوف مذكور كذلك مافى معناه بل اولى ان لايقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذاكان واقعا بعد (اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازعن اذا للمفاجأة على مامر انه يختار الرفع فيه بعدها (الداله على المجازاة فى الزمان) وفى الرضى والاكثر عند سيبويه والاخفش كون مابعدها فعلا اما

ظاهرا نحو اذا جاء زيد اومقدرا نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة في الشرط كان ولولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاخير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من الاكرام في تقدير اذاتلق عبدالله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم المذكور (اذ كانوا اقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لا في الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو حيث زيد تجده فاكرمه) في تقدير حيث اي في اي مكان تجد زيدا تجده فاكرمه (وفي) (ماقبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد حرف النفي اوعلى قوله بالعطف اي و يختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر والنهي (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذ كان (قبل الامر و لنهي مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لاتضربه) مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لاتضرب زيد الاتضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا (في هذه المواضع) الستة هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد حرف (النفي) وهي ماولا (و) ان وبعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث وماقبل الامر و) ماقبل (النهي النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله اختير (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الستة (اذهي) (اي هذه المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع الستة (اكثر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان المنفي والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ماقبل الامر والنهي لئلايلزم وقوع الامر والنهي عن يقين لماعرفت ان الامر والنهي فيما فيه معنى الانشاء لايكون خبرا الابتأويل بعيد فلايصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فاذ انصب) مبنى للمفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها)
اى فى المواضع المذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان
لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا
لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا
بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها
ليكون عملا بالاكثر المختار (و) (كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور
فى الصور المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور) (عند خوف لبس
المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول
وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف
الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل
(هو مفسر) بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا)
يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى
حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير
والصفة معا على ما سيأتى فى هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث
هو خبر فى حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه ليس بمفسر
فى هذه الحالة مجاز اولى او كونى لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا
فى حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول
(انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور)لان الاسم المذكور حينئذ اما
مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع
موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة (للمعنى المقصود)
من التركيب ومطابقا له (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان
ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى بقدر فى قوله
تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر الاية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم
المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب
فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود
من الاية مثلا ان يكون خلقنا خبرا و بقدر حالا من الضمير البارز وهو
المفعول فى خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا
بقدر اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ فى عموم شئ افعال العباد ايضا لانها
مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه
صفة لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة
العباد لان كل مخلوق لشئ حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدرنا اى بتقديرنا

(وقضائنا)

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ وان الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختيارى اوالاضطرارى بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس) يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب بالصفة اوالخبر فى حال الرفع (انما) اى ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير انصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اى وبين كون ذلك الفعل وصفا فى حال الرفع يعنى الالتباس ليس الا فى حال الرفع (لابينه) اى لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (و بين الصفة) اى وبين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى لا التباس فى حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا (معا) اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لايحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لايحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو فى حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شئ خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدولانه لورفع كل فى هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصداقة والعداوة علة لهما واوجعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له فات المعنى المقصود ولو نصب لايلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (بنصب) البناء للمفعول (كل) فى قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اى لنصب كل (فى اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الاانه (خيف لبسه) اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له(خلاف) المعنى(المقصود) فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا فى المعنى المقصود فحينئذ يكون خبران جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شئ بانه)اى بان كل شئ (مخلوق له) اى مخلوق بخلق الله لاخالق غيره (بقدر)

اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود منهما (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الاية ان كل ماهو مخلوق لنا بالذات لابواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد انه بتدراى بتقديرنا وارادتنا (فانه)اى هذا الحكم (يوهم كون) اى بكون (بعض الاشياء الموجودة)كالافعال الاختيارية للعباد (غيرمخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك امالعدم قدرته على خلقها واما العدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعلى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولاخالق الاهو على ماسبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية) كالضرب والمشى والخياطة وغيرها ممايكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خلافالهم ويلزمهم تعدد الآلهة اذحينئذ يكون كل واحدالها فيكون مناقضا لقوله تعالى ❊ انما الله اله واحد ولقوله تعالى ❊ فاعلم انه لااله الاالله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين

(ويستوى الامران) (اى الرفع)بدل من الامر ان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب)اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحدالجانبين على الآخر (فالمتكلم) اى لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما)اى من الرفع والنصب (بلاتفاوت) بين الاختيارين يعنى بلاترجيح احدهما على الآخر (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (اوفى داره)عطف على عنده (ونحو ذلك والا) اى وان لم يكن قوله عنده اوفى داره اونحو ذلك ممايقتضى ضميرا راجعا الى زيد مقدرا فى هذا التركيب (فلايصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لايكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير)الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقدعرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذاكان جملة فان قلت فحينئذ لايصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذاكان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلابد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذاكان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين

(اى يستوى الامران) هذا تفسير لقوله و يستوى الامران يعنى ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه (وفيما اذا عطف) اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسراله اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لابد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه ليناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسمين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستوى الامران فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (لسلامة من الحذف مرجحة للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختار افكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيد افقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامران لان عدم الترجيح فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر (فان قلت) لانسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لاتفاوت فى القرب والبعد) اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى) وهى جملة زيد قام (ايضا) اى كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسره بقوله (غير مفصولة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمرا اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت فى القرب والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبدأ) اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يبتدأ من قوله قام (فالصغرى وهى جملة قام (اقرب فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء (ويجب النصب) (اى يجب نصب الاسم المذكور) اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا (بعد حرف الشرط) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه اوان زيدا تجده فاكرمه اوحيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى بحرف الشرط (ههنا) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان كلمة (اما وان كانت من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا ما فانهما عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمها) اى حكم كلمة اما (ماسبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم بعدها قد علم (و) (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اى نصب الاسم المذكور الواقع (بعد) (حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ماسيأتى (ولولا ولوما وانما اوجب

لنصب) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد حرفى الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (اوتقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا اوتقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا اوتقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا اوتأ ويلا نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتنى الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك حيث جعلت مجئ المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره لحرف الشرط (وقولك الا زيدا ضربته) فى تقديرا لا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل و يجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فى محل النصب لانه خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختار النصب فيه و بعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادى النظر) بادى من بدا الامر اى ظهر من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان (انه) اى هذا المثل (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل

انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه اى بيان ماهو المقصود وايضاحه يقال تعمق النظر فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لو سلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذي هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما او مجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما ضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول (واذ لم ينحصر) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (او اذهب حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لا تقديرا ذهب به (ازيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب ازيدا يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيدا اذهب به (او) ازيدا (اذهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

زيدا اذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (فهذا المراد بالمناسب) في قوله اومناسبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (اوبلازمه) اى بلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى لولم يتحد لايكون مناسباله (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذهاب اواحد وفي الفعل المذكور هوزيد فلم يوجد الاتحاد في المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لايكون مناسباله لفقد ان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا للعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لايجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف اواللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم الذى (يختار فيه) اى في ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما ضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء المانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزبر) يكون في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (اى في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح (وهو)

اى قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر (ليس من باب الاضمار على شرٍ يطة التفسير لانه لوجعل منه)اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (لصار التقدير) اى تقدير قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر (فعلوا) اى الناس اوالخلائق (كل شئ)من خير اوشر من اعمالهم (فى الزبر)يعنى اوقع الناس كل شئ من الخير اوالشر فى صحايف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا)المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى)اى معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ماسبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخيرا والشر فى صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لانهم)اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها)اى فى تلك الصحايف (فعلا)لاخيرا ولاشرا ولاقليلا ولاكثيرا (بل الكرام)وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوس بوى وخوش سرشت(الكاتبون) وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير اوشر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين (اوقعوا فيها) اى فى الصحايف (كتابة اعمالهم وافعالهم)اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى فى الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف (مع انه)اى كون فى الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الاية)الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا (فات المعنى المقصود)من الاية (اذالمقصود)منها على ماقلنا ان يكون كل شئ مبتدأ وجملة فعلوه صفة شئ وفى الزبر ظرف مستقر فى محل الرفع خبر له فالمعنى على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن)وثابت (فى الزبر)اى فى صحايف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها)اى فى تلك الصحايف فحينئذ يصح المعنى ولايفسد ولايفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا)اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الاية هكذا حال كونه موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير اوشر قليل اوكثير مسطور يعنى معلوم لنا لايشذ منه شئ عن علمنا (لا)المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ (فى صحايف اعمالهم مفعول)بالرفع خبر ان (لهم)متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولايقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان

(الامر)

الامر كذلك (فالرفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ماسيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لايغادر) مبنى للمفعول اى لايترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الاية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره اومتعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره اومتعلقه (امرا) نحو زيدا اضربه (اونهيا) نحو زيدا لاتضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلاتأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل) خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة مااضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه بضميره اومتعلقه لوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الا فى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لايعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

اوالنهى فالمختارفيه النصب فالرفع جائز غيرمختار (فاشار المصنف الى ماتمحلوا) اى الى ماجعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة المذكورة حتى لايكون اتفاق القراء على غيرالمختار ولاتكون القاعدة ايضا مخالفة لمااتفقوا عليه وهواثنان احدهما ماذهب اليه المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزانى) اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذالم يكن كذلك لايجرى فيه ماذهبوا اليه من التمحل (فاجلدوا) امرحاضر من جلد يجلد و بابه ضرب يقال جلده ضربه (كل واحدمنهما) اى من الزانى والزانية يعنى المزنى بهاوالزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان (فيه) اى فى نحوالزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء منها انما بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبطة به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره اومتعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب مااضمرعامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزانى (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسيأتى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوادخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل وهواسم الفاعل واسم المفعول ههنالاغير على ماسيأتى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لماسبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزء وهوالجلد ههنا (فخبرالمبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فيستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ (مرتبطة بالشرط) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببيته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ماقبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

لولم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لولم يأت لما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لايعمل ما فى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ماقبلها فيكره وقوع معمول ما بعده اى معمول الفعل الذى بعدها فى قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفا (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لوسلط عليه هو اومناسبه على ماسبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم اوفعلية مثل زيد قام ابوه وهو التوجيه الاقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصنف ولكون الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جملتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لايكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه) (اذ الزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى) مبنى للمفعول ومااستكن فيه نائبه والجملة صلته اى واقع وثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بيتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى جواب شرط مقدر (اى) (ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزانى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لايكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود في الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزاء الجملة) وهي قوله تعالى * فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لايعمل في جزء جملة اخرى) لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة لايعمل في جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله الزانية والزاني (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه اومناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (في الضابطة) اى في باب مااضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه اوعلى ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاءله في معنى الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد اوعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا وامرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اولم تكن الآية جملتين) مستقلتين على ماهو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره اومعلقه بحيث لوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (فيها) اى في هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لماعرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهي يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيهـا (باطل لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء ومايكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لماسبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور في الآية فاذا كان الامر كذلك (فلابد من جعل الفاء) التي في قوله فاجلدوا وامرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيهما فيكون موافقا لما تفق عليه القراء وقيل في معنى قوله والا انه معطوف على مقدر في الاقسام الثلاثة يعني ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منهما من هذا الباب فالمختار في الاسم الواقع في كل منها النصب امااختيار النصب في الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام اوقبل الامر واما في الثاني فلالالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لماعرفت في ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيهما لماعرفت ايضافيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارابع [illegible] يعنى انه باعتبار الحال لاباعتبار التصير لماسيأتى (من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل ناصب المفعول به فيهما) (التحذير) اى مافيه التحذير سمى اللفظ المحذر به فى نحو اياك والاسدمع انه ليس بتحذير بل هوآلة للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانماوجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لوذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انمايقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف اولقصد الفراغ بسرعة الى ماهو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر والشئ الثانى المحذرمنه (وتبعيده منه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذاخوفته وبعدته عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق اوبعد اونح (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) اوتبعيدا فيكون قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابدله من ناصب واذالم يكن مذكورايكون محذوفا (اوذكر) بالبناء للمفعول نائبه مااستكن فيه اى ذكرذلك المعمول (تحذيرا) (فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولاله) اى ذكر لان يكون محذرا احذرا فى فعله الناصب ايضا (ممابعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) ممايكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع (بعدذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هواياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن لاسد اوبالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (اوذكر) بالبناء للمفعول (المحذرمنه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكروقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذرمنه (مكررا) حال من قوله المحذرمنه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكرحال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كماقلنا (عطف على حذرا وذكر لمقدر) بالجر صفة لاحد هما على سبيل البدل ... يعنى اى على حذف المقدر اوذكر المقدر ...

مصدرية صوبه عطف على تحذيرا كانه قيل اولذكر المحذرمنه مكررا اذيتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على مااستفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول اذكر المحذر منه مكررا وهذا لايصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا وذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول اوذكر عنده المحذر منه اويقول اوذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ اوخبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلابد من ضمير فقول المصنف وذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هى ذكر اوحذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى تحقيقه (قلنا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الاانه خواف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذتقدير الكلام) اى كلام المصنف (اومعمول) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الحاقة ماالحاقة (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف محذر منه لامحذر) كما فى المعطوف عليه يعنى اواضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا قد يجئ متكلما نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ماذهب اليه سيبويه وقديكون اسماظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذابلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقديكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لايمكن الابتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما اوفعلا (هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما)

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدماً على المحذر منه مثل (بعد نفسك) بتوسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقيل اياك (عن الاسد و) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد عن نفسك) بجئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى رميتها من بين اصبعى ويجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه اياى وان تخذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوس وانما قال هذا حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الخذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا وبعد خذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول (والخذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الخذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الاسد والخذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والخذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما له روح وعقل والخذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدامن الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعيد (اونح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولايقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثل النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لايقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لا على تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق (عنه) حتى يقدر فيه بعد (فالصواب) اى ماهو الاولى واللايق (ان يقال) اى ان قول المصنف فى تعريفه (معمول بتقدير اتق اوبعد اونحوهما) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق اومن باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعدونح واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالاله (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وماابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة مايؤذيك ومما يان لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هوالمحذر لاالمحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرامنه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة اومتعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف خارج من النوعين) اى من نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولامحذر والتحذير فى الاول مايكون محذرا وفى الثانى مايكون محذرا منه (فينبغى ان لايكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان مايكون خارجا من النوعين لايكون منهما (ليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لايكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب عنه بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن الحدود) سواء كان المحدود هو المحذر اوغيره ولايسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكره) اى ذكر المصنف التوابع (فيمابعد) لانها لوكانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد ولما ذكرها فيمابعد علم انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كماقلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايسع المعطوف والمحذوف معافيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف (و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى الظاهر وان كان اطنب فى التقدير (و) (تقول فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الذى (اياك ان تحذف بتقدير من) (الجارة اى اياك من ان تحذف) والذى بغيران جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولايجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لايجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المسددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومسددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونهما مع الجملة التى بعدها

فى تأويل اسم فلما طال لفظا ماهو اسم واحد فى الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (ولاتقول) (فى المثال الاول) من النوع الاول (اياك الاسد) كما تقول فى المثال الثانى اياك ان تحذف (لامتناع تقدير من) الجارة فى الاسم الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوذه) اى اشذوذ تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر * واياك اياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * بتقدير من اى اياك اياك من المرء وهو الشك فشاذ اوللضرورة اى محمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه) فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد فى تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز فى الثانى وجوه ثلاثة قلنا حذف العاطف فى هذا الباب اشد شذوذا) من حذف الجار فيه ايضا اومطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان فى هذا الباب اوغيره (قياس) يعنى شايع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الآية اى ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر اعدذكر نعمان انا ان ذكره اذا قرئ بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (فى غيرهما) اى فى غير ان وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اى بالله لافعلن (واما حذف العاطف فلم يثبت الانادرا) فكان شذوذه اشد كما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به و بعض احواله شرع فى بيان المفعول فيه و بعض احواله فقال (المفعول فيه) اى الذى فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اى منه بقرينة قوله فنه المفعول المطلق وهو المناسب لماسبق اوخبر مبتدأ محذوف اى هذا باب المفعول فيه ولكن لاقرينة له اوموقوف لااعراب له اومبتدأ والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اى المفعول فيه (ما) اسم ماولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق فى المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره فى المفعول به لقوله اى اسم ماوقع (فعل) بالبناء للمفعول (فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى (وهو المصدر يعنى الحدث) وفى الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر اسم والجمع فعال مثل قدح وقداح انتهى (مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب على التمييز اوعلى المصدرية اى ذكرا تضمنا كائنا (فى ضمن الفعل الملفوظ

مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ماحذف فعله النصب له جوازا اووجوبا على ماسيأتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظ اومقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (اومطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه) جنس (شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (لمكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلوزمان) من الازمنة (اومكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما ولوقال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة اومكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما او يوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا اوتقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لالفظا ولاتقديرا بل لايلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل اونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لالنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لامحالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الاان ذلك الفعل (ليس بمذكور لالفظا ولاتقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية والثانى بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه مافعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه حينئذ بالفارسية حاضر شدم روزجمعه راباابن معنى كه مفارن شدم روزجمعه راباابن معنى كه عالم شدم روزجمعه راهمچنان كفته شود كه حاضر شدم بازجمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ماليس من افراد المحدود فيه فلو اعتبر) با بناء للمفعول (فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (عنه) اى من تعريف المفعول فيه ويكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (انه) اى الشان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا او حيث عنه بانه ليس فيدا مخرجا لشيء بل لتمام بيان مدلول الفعل فيه ومن يدا ايضاحه تأمل (الا لزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به فى علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان او مكان) (بيان) خبره (لما) فى قوله ما فعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاول اولى لذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالا واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو حال منه وعلى الثانى صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان اومكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم المحدود و بين النصب بتقدير فى وعدمه باظهارها رفى قوله (وهو ى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير فى احدهما (مايظهر فيه فى وهو مجرور بها) كقولك سرت فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (مايقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) ضمير راجع الى الموصول فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى مايقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين مايقدر فيه فى ومايظهر فيه فى (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ماذهب اليه المصنف لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لا طلاق المفعول فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لايطلقون لفظ المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير فى) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى يجر بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ماذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اي ولاجل ان المجرور بقي مفعول فيه عنده ايضا (قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير في) خبره اى ان يكون لفظة في مقدرة في النية يعني ان تكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية لانها ان لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون اسم محضا و يخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذا تلفظ بها يوجب الجر) يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جرما دخلت عليه اما لفظا اوتقديرا اومحلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المداول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان مالم يعتبر له حد و نهاية كالحين والوقت والزمان (اومحدودا) فالمحدود منه مااعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير في لان) الزمان (المبهم منها) اي من ظروف زمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلاواسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه ايضا والشيء لايحتاج الى الواسطة للعمل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم اوالزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) اشار الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

(التأنيث)

التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى اوالنوع الثانى او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (اى) قبل المكان المبهم (تقديرفى) اوالنصب بتقدير فى (حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قال ذلك اى لحمو ليته (على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم الذى هوجزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام) اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه معه فى الابهام (نحو جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ماينقاس بين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان (مبهما بل يكون) المكان (محددا)(فلا)(يقبل تقدير فى) اى الانتصاب بتقدير فى بل لابد فيه من ذكر فى (اذلم يمكن انتصابه بالفعل بلا واسطة) لانه ليس جزء لمفهومه (و) لم يكن ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (و) لم يمكن ايضا حمله على (المكان المبهم) وان اتحدا ذاتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذالم يصح حمله تعين حمله على الاصل وهو كونه بواسطة نحو كونه (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم اومحدود ومكان مبهم اومحدود فالاول ينصب بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديره لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هوجزء مفهوم الفعل فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له فى الذات ولافى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلابد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسر) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم) تنبيه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان الاليق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل و يستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى فيل
(المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه
كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى
لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل و يصير تحتا
اذا علا الشخص عليه وقيل ما سمى به اوله بسبب امر خارج عن مسماه لتسمية
الشئ اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيسمل الجهات الست و عند ولدى
ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد
والبيت (بالجهات) جمع جهة وهى الجانب (الست) بلا تاء التأنيث للمؤنث
لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام
وخلف و يمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجبين
خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى
الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد وورا وفى معنى
شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول
جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق
على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما و كذا خلفه و يمينه وشماله
وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع
ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست
(مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست
(بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر
صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله
(نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجئ
(قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم)
من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست)
متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل ومعناه
الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم
النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله
(ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر
عندك وفيما يحضر فى خزانتك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا
فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه اوفى مكانه الذى هو جالس فيه الآن
(وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم
ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت التى سفله (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجئ (لابهامهما) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فى فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت فى امامك وفى يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها قال وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (لابهامها) مقام لابهامهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) وما فى معناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا (لكثرته) اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حملت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) (اى على المبهم من المكان) (ما) اى المكان المحدود الذى وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت وفى الرضى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى (وان كان معينا)

(نحو دخلت الدار) (فان الدار) مكان محدود معين لابد فيه من لفظــة في الا انه حذف منه لفظة في اتساعا (لكثرته) (في الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال اولكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا لابهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعلق بقوله حل (اى) حلا واقعا (على المذهب الاصح) اى اقول لاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يعقل الضرب بدون المضروب وفي الرضى قال الجرومى ان دخلت متعدوما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجئ على وزن فعول وما يجئ مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة في ويقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذ تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لابد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني) في المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اى الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانيــة فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون ما بعد دخلت مفعولا به

(لا مفعولا)

لامفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان اومتعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبران وان مع اسمها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى المكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هوالدار لان فعلك الذى هوالضرب لم يصدر منك الافيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام) البلد الذى جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله اياها وكون الدار جزأ منه (يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه و(تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و(تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلاة فى المدينة لا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم فى آذانهم (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لامفعول فيه (فانه فاذا قال الداخل فى الدار) الآن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لايلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت السنة او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لامفعول به الى غيرذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ماوغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظه (فى) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (فى شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الغفول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون مابعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولا فيه عند المصنف لماسبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلاشريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ماسبق امابقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه) حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت اوحالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لايجوز ظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافق لماسبق من غير فرق (كما مر فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ماضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبدالله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبدالله (المفعول له) قدسبق اعرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصلاح النحاة (ما) اى اسم ما

(فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (اوسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثراكان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته اومؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (ممافعل مطلقا او به اوفيه اومعه) يعنى من المفعول المطلق اوالمفعول به اوالمفعول فيه اوالمفعول معه فان كل واحد منهما مافعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (اوحكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح اوحاليه كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى اتضربه تأديبا اواتريد ان تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى اقعدت عنها جبنا (فلايخرج عنه ماكان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور امابالقرينة المقاليه كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المصنف (مذكور) احترز به عمالم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت من التأديب اواعجبنى تأديبك اوعجبت من تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لامحالة فعل من الضرب وغيره ممايقدربه التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولاحكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكره لالفظا ولاتقديرا انتهى (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ماذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفظا ولاتقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه(نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجوب الذى فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه و يجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له امان يكون علة وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأديباله) لان التأديب علة غائية للفعل واثره مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لمافعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثراله وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثراله (و) امان يكون علة له فقط مثل (قعدت عن الحرب جبنا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثرله بل مؤثر له وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى (مثال لمافعل) اى للمفعول له الذى فعل(بسبب وجوده فعل هو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولاله (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له و بهذا اجعل المفاعيل خمسة (يخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق و الى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والا ظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الآتى ليس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا (للزجاج) فعال من زج يزج امالكونه صانع الزجاج وامالكونه بايعه كما يقال قدار لصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف وبزاز (فانه) (اى المفعول له) (عنده) (اى عند الزجاج) (مصدر) اى مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين) فى المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا و) اما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ماجعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربته ضرب تأديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اومن قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب (ورد) مبنى للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اى مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا معمول مستقل (بان) متعلق برد (صحة تأويل نوع بنوع) آخر (لاتدخله فى حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لايخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الاترى) قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها فى مقام الاستدلال تنبيها على المدعى وترى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المثنوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا اوجملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيد راكبا كما جاءنى زيد وقت الركوب) قوله (من غير ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة تأويل الحال مفردة اوجملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة

الحال عن حقيقتها ونوعها يعنى لايقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل الظرف بالحال لاتخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءنى زيد وقت التعليم اى جاءنى زيد حال كونى معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اى شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند المصنف ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ماقدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا اما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم مايستخرج من اللبن وجمعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبايعه سمان كذا فى الصحاح ومايستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر) والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرورا باللام فى الكل (عنده) اى عند المصنف (مفعول له بناء على مايدل عليه حده) وحده على ماسبق مافعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجىء لقصد تحصيل السمن اولسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اى ماقاله المصنف ههنا وهوقوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا) اى ماقاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لايطلقون المفعول له الا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا لامفعول له ولهذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق فى المفعول فيه (تقدير اللام) اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غيرمعتد من حيث العمل اذ لوكان مرادا لماصح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام ترادفيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول لامن اللام (لانها) اى اللام اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اى جر مادخلت عليه وفهم العلية من اللام لامن نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اى واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اى لان اللام (الغالبة) اى غالبة الاستعمال (فى تعليلات الافعال) لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكانها اصل فى هذا الباب ومايكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

فى التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنهـــا كما ان ان وان اصل فى الحروف
النواصب والجوازم حتى جاز اظهار همـــا وتقدير همادون غيرهما على ماسيجئ
(فلا يقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (اوالباء) الجارة للالصاق
(اوفى مع انها) اى مع ان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول الا ول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى
متواضعا لان الخشوع التواضع اوساكنا مطمئنـــا مثل قوله تعالى وترى الارض
خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع
القوم اى تفرقوا و بالفارسية پراكنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيتـــه (من
خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا
لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون لمفعول له
بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفى الرضى والباء السببية
ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء
كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم
على مابين فى كتب التفســـير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير
القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان
اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة
امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأ كل من حشرات الارض
فتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بفى (ولما كان تقدير اللام)
فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (من اللفظ و)
عن (ابقائها فى النية) لا عن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا
لانه لوكان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل)
فى تعليلات الافعال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل
والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظـــا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا
من غيره كما كان الاصل ابقـــاءها (فى النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة فى ابقائها
فى النية الى الشرط) لكونه اصلا ومايكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط
لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها
اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل ومايكون مخالفا للاصل يحتاج الى
الشرط ليكون الشرط اى ماجعل شرطا دليلا وعلامة عليـــه (ولهذا) اى
لكونه التقدير عبـــارة عن الحذف (قال) (وانمـــا يجوز حذفها) اى اللام بوضع
المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير

-وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير (بارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوزا كتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ او اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (فيجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ماذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له) (فعلا) اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز به عما) اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان مادخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطة وهى اللام نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام وثانيهما ماذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلل به) بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحد اكتساب الضرب والتأديب بالمتكلم فى قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمان بالمتكلم وهذا (احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك اياى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ماذكره بقوله (ومقارنا له) (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له (فى الوجود) لان الاصل فى التعليلات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضي لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضي (اذ لامغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبران زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثاني جزء من زمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها و بعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا في الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنائه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله في الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل افعل المعلل به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لاتصاله باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج في نصبه الى الواسطة (فيتعلق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يعمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحدا واثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجئ والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحباله) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى من الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى اوبان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم الظرفية الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول (فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و(اللام) لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوالتى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول ما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى ابتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما جوزه يعنى جوز بعض النحاة اسناد الفعل اوشبهه سواء كان مبنيا للفاعل اوالمفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه (منصوبا جريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ما هو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واليه)

(اى)

اى الى ماجوزه بعض النحاة واثبته (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق و بالفارسية پراكنده شدن (بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعنى رفع بينكم فليس مما نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشي ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ماهو محط الفائدة وهو مالزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لايجوز اصلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قبيل) قوله (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى و بينه يحول حولا اى حجز و بابه قال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمراد اذا وثب عليها و بابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه و بين نزوه على الانثى (فان مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة (بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل) اى لايجوز اقامته مقام فاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ماقام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون (الضمير المجرور) فى معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه اوخبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لم يكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل) لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لايصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالو اولان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجىء سواء جاآمعا اومتفرقا (اللام) فى قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع (سواء) خبرمقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا) للفعل العامل فى المفعول معه ولفظ كان فى تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يومافيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حدحتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء فى الاستواء على ماذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحدلهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه (لفظا) (اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظ (كالمثالين المذكورين) اللذين ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (اومعنى) (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به اوتقديره (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اى ماتصنع وزيدا) وماتلابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول اومفعولا لفظيا كان الفعل اومعنويا (مشاركته) اى المفعول معه اوالمذكور بعد الواو (له) اى للمعمول الفاعل اوالمفعول (فى ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه اوالمذكور بعدالواو شريكا للمفعول فى فعل الفاعل فيهما بحيث لاينفك احدهما عن الآخر

ولا ينفصل يعنى يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له فى ذلك الفعل (فى مكان واحد نحو لو تركت) ارواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى لو ابقيت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء فى مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففى هذا المثال يكونان شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبى بالفارسية شير خورده كودك يعنى بچهٔ شير از شير مادر خود خورد شد • (فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا او مررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (فى اصل الفعل) يعنى فى المجيئ والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان فى زمان واحد لان المراد اجتماعهما فى المجيئ سواء بجيئان فى زمان واحد اولا وكذلك غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى المجيئ فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)

امالفظالكونها) الواو (اخصر) منهاوالاختصارمطلوب فى الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واوالعطف التى فيها معنى الجمع) لاترتيب فيها ولاتعقيب ولذالم يجز تقدم المفعول معه على مصاحبه ولا على عامله كالم يجز تقدم المعطوف على ماعطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) وفى الرضى قالوا لايتقدم المفعول معه على ماعمل فى صاحبه اتفاقا كمالايتقدم على مصاحبه فلايقال والخشبة استوى الماء انتهى ولايقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى ارادان يفصل كل واحد منهما جاعلا النسر على ترتيب الالف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا اووجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لايحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظ منصوبا على التميز اوعلى الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسب المقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى مايدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لاالاصطلاحى (فيعم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل اناسائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل اناظريف وبكرا (وغيرها) اى غيرهذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ اوحال كونه ملفوظا اوان كان مايدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحل اى وقد جاز اوللعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على معمولى الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلاينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد اوزمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون مابعدها معطوفا على ماقبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

مابعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذلامانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والفعل بالاصل هو الاولى عند التعارض (نحو جئت انا وزيد) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لمكان التأكيد بالمنفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد (والا) عطف على قوله جاز اى وان كان مايدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) اى لما بعد الواو على ماقبلها (بل يمتنع) العطف لمانع (تعين النصب) اى نصب ما بعدها على انه معول معه حيث لاوجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لاواجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل و بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لاممتنع على ماسيجئ (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور (ممتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (بـ) الضمير المرفوع (المنفصل ولابغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى مايدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما مر فى (معنى) تمييز اوحال اوخبر كان على تقدير كونها ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولاتقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بمافى معناه نحو ماشأنك لانه بمعنى مالك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لايكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا فهههنا العطف اولى بلاخلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ماالاستفهامية الى ههنا كلامه (وجاز) هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف مابعد الواو على ماقبلها بان تكون للعطف لاالمصاحبة (تعين) جواب الشرط وقيل اختير (العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها (حيث) اى لانه (لايحتمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف)

يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل مابعدهـا منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجد ان المعنوى لاتأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هوالاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحومازيد وعمرو والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها (بل امتنع) العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب مابعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لاوجه سواه) اى سوى النصب لانه اذا تعذر الفعل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالفعل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه (نحومالك وزيدا وماشانك وعمرا) انما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ماهو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد و يوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما فى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كما فى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف (على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول اوبالاضافة كما فى المثال الثانى (بلا اعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان اواسما (غير جائز) لماسيجئ وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذالم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهوالشان ليكون عملا بما هوالاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لايجوز الاعند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كما لم يجز على الضمير المجرور ولانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذ السؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الآخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لان السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لوعطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لماسبق آنفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما اوعلى الشان

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاءربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو وانتصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لايخلو عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لايختص بالاخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ماتصنع) (ومابالك) مثلا بالياء التحتانية اوا فوقانية فيكون من باب حذف المعطوف اوالاكتفاء به والعمل بالمقايسة اوالاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ماشانك وزيدا) قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نسر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقة لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى مالزيد وعمرو) قولك (مايصنع زيدوعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال الشيء يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلا به وتحوله غالبا (لما فرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لماسبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شيء مفردا كان اوجملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرتها بالاسم باب تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة اوحكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مبينا الوصف الركوب عند كون المجيء صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (اومفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله مايبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

اومقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا وسيأتي (و باضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل اوالمفعول به يخرج ما بين هيئة غيرالفاعل اوالمفعول به كصفة المبتدأ) اوالخبر اوغيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل اوالمفعول به (نحو زيد العالم اخوك) اواخوك زيد العالم اوان زيد العلم اخوك اوان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك اوغير ذلك (و بقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هوفاعل اومفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم اوبالواسطة نحومررت بزيدالعلم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل اوالمفعول به مطلقا) اى سواء صدرعنه المجئ اولاوسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل اوالمفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل اوالمفعول به من حيث (هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لايخلو من ان يبين هيئة الفاعل اوهيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلايخرج عنه) اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولامانع من التفريق نحولقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة اولقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا و يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحولقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هوزيد كذا فى الرضى بل هذا هوالاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ماقلت (لفظا) تميز عن الفاعل اوالمفعول اوحال منهما اوخبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (اوالمفعول به الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لايكون خبرا و الفاعل اللفظى والمفعول اللفظى لايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا ان يكون لكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل اوالمفعول به

ملفوظا اومنطوقا لاغير فيكون الفاعل ملفوظ ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصودا اوممدودا وفى الحديث من اكل فى فحوى ارض لم يضر ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (اوحكما) كما سيجئ من الامثلة (اومعنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل او المفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة اوحكما) يعنى ان يكون الفعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة اوفاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشأنك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيم درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط و مما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديد حال من لضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا ومفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيم المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكانه) اى المضاف اليه الذى هوذوالحال بعدحذف المضـــاف واقامته مقامه (الفاعل اوالمفعول) ولم يذكر الشـارح المفعول فيه ولاالمفعول له سـواء كانا منصوبين بتقدير الحرف اومجرورين بلفظه لانهمـا لم يكونا صاحبي الحال لانهمالم يكونا فاعلين ولامفعولين حقيـقة اوحكما تدبر (نحو بل مـلة ابراهيم حنيفا) اى مخلصافان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهومفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (ونحوايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتافان ميتا) حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هومنصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلافقولك نتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقوله) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم) فكانه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقـام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا اومفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل اومفعول (جزء المضاف اليه) الذى هوذوالحال (فكان الحال من المضاف اليه هوالحال من المضاف) فكانه حال من الفاعل اوالمفعول لكونه جزأ منه (وان لم يصح قيـامه) اى المضاف اليه (مقمه) اى المضاف لان جزء الشئ لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجـل اذا دخل فى الصـــباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكانه وهوحال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هوجزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لاالى الموصول بل الراجع اليه مااستكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله) فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار ان الضمـــير المستكن فى المقطوع) راجع اليـه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعـله فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضـــا كذلك فصار (كانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صـاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الحمل عـلى المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ

تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل) الذى هو من ابواب الخماسي (او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى هو من ابواب الرباعى المزيد فيه على الثلاثى (وجعل الجار) الذى (فى) قوله (به متعلقا به) اى باحد الفعلين على كلا القراتين والضمير المجرور راجع الى الموصول الذى عبر عنه بقوله ما (بالمفعول) يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل) الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى او الحكمى (و) الى تعميم (المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا من المضاف اليه) فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والاليق ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر (مثل ضربت زيدا قائما) فان كانت قرينة حالية اومقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول اقوم او يقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير بجعله حالا من ايهما شئت (هذا مثال اللفظى الملفوظ حقيقة) تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعنى كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زيد)اى كونه مفعولا للفعل (انما هى) اى ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام (عنه) اى عن الكلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) فى هذا الكلام (حقيقة) اى ملفوظا حقيقيا بربدانه يصح ان يجعل قائما حالا من ايهما شئت اى من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفرد لا يكون حالا منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم يكن قرينة ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد فى الدار قائما) (مثال اللفظى الملفوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف) اى كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر لماسبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) يعنى ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او واجبا (ملفوظ حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لماسبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندااليه وذاحال وراجعا الى الاسم وغيرذلك ممايدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى (مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولامفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى الاشارة اوالتنبيه (المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى الاشارة والتنبيه (ليسا ممايقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم (فى نظم الكلام اشير اوانبه و يصير زيد به) اى بما قدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا و يقول هذا زيدا قائما و يجعل نصبه دليلا لمقصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هى) يعنى لاتكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل اوشبهه اومعناه على ماسيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد فى المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره (قوله (الفعل) وماعطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال موءنث باعتبار انه صفة و يذكر باعتبار لفظه (اما) الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لايعمل فيها

ايضا الااذالم يوجدواحد منهما لفظا اوتقديرا (الملفوظ) يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة (اوالمقدر) يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا اووجوبا كما سيأتي (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابدله من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذ لزم التقدير فالاصل هوالاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدرا بالفعل) بناءعلى كونه اصلا في العمل (اوشبهه) اى مايشبه الفعل (وهو مايعمل عمل الفعل) يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواءكان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) في مقام ذهب زيد راكبا اومتعديا مثل زيد ضارب غلامه قائمامكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواءكان ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين اوتقديرا مثل (زيد في الدارقاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لئلايتوهم عطفه على قوله باسم الفعل سواء كان تحقيقا نحو زيد مضروب قائما) اوملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفرطة كانت (نحوزيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما وهذان اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لايعمل متقدما الحال عليه لماسيجئ والثالث اعني معنى الفعل لايعمل الا اذا كان الحال متأخراعنه لضعفه (اومعناه) (المستنبط) اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام (من غيرالتصريح به) اى بالعامل (اوتقديره) لانه اذاصرح اوقدر يكون اماالفعل اوشبهه ولايكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما كامر) في قوله وهذا زيد قائما (وكالنداء والتمني) مثل ليت (والترجي) كلعل (والتنبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها عيد معنى الافعل المحققة غيرالتأكيد بماذكرنا فيصح ان يكون كل واحدمنها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخرفانها لمجرد تأكيد النسبة اوالاستدراك فلايصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولاعمل لكل مايستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفي لايعمل مايستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضي فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لايعلل (في نحو يازيد قائما) ويارجل

مقيما وياربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء اوتعرف به اوبالاضافة اومشبها به لان التعريف اوالنكرة المخصوصة شرط فى ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيدا (فى الدار قائما وكانه) وكانك وكان زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الاانها لاتتقدم عليها لضعفها فى العمل لماسبق فان قيل لم لايكون العامل فى الحال خبرها اذاكان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا لا المتمنى و يختلف المعنى فى ليتنى صحيحا راجع الى اهلى (وشرطها) (اى شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الاان التنكير اصل عندهم ايضا (ان يكون الحال نكرة) (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لايكون الابقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما فى قولك جاءنى زيد راكبا اوايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا اواضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لايعتبر وفى الرضى والاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثرامثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اماان يكون معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما ما) اى كلام اوتركيب (يكون ذوالحال فيه) اى فى ذلك الكلام اوالتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادتها تخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءني رجل من بني تميم) ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اي يكون ذو الحال فيه نكرة (اومغنية غناء المعرفة) اي نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لايشذ فرد منها فحينئذ تكون في حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اي يميز و يبين كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال معرفة ومثله قول الشاعر *لا يركنن احد الى الاحجام* يوما يوم الوغى لحمام* فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة في حيز الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعد الا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتي بعد قوله اومقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (للنفي) متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق (نحو ماجاءني رجل الا راكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة اوعلى قوله نكرة والمعنى مايكون ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال لما سيأتي (نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما) اي ثاني القسمين (مايكون ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع الحال في هذا القسم)اي في القسم الثاني (مشروط بكون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اي صاحب الحال(معرفة) يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا(لا)قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصورة في القسم الاول (تنافي الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

للسرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع المواد معرفة لان السرط يجب ان يستوعب المسروط وكون صاحبها معرفة ء ابـا ينا فى السرطيـة لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعران لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السـابقة فى القسم الاول وان كان قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون السرط هو الغـالب (ويحتج) عطف على يقال (ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبـا (عن ظاهره ان يعطف صاحبهـا على الاسم ومعرفة) بالنصب على الخبر ويكون هـذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبيل تعدد المفعول الثانى او يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هى (قوله وشرطهـا ان تكـون نكرة) ولما بين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينا فى السرطية فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (وارسلهـا العراك) اقول الحال المعرفة اما مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الساعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير (وكقوله عليه السلام يذهب الصـالحون اسلاما الاول فالاول * اى مترتبين كذا فى الرضى وقيـل الحـال المعرفة اثنان ومعرف باللام بالاضافة اورد مثـالا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثـانى مما شاع فى المحاورات وروى اوردهـا العراك (ولم يذدها) بالذال المعجمة وبعـده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال ساقها وطردها كذا فى الصحـاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه اشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا فيـه ايضا الاشـفاق الخوف اى لم يخف (على نغص الدخال) النغص بالصاد المهملة والغـين المعجمة المفتوحـة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص بمراد تام نارسـن وشرب تمام ناشدن كذا فى حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار الوحش) وهوا ذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على الفاعل واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد ويحتمل ان يكون بتاء الخطاب ايها الناقة (ارسلها حمـار الوحش الاتن لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم حول الماء من تأديبه اياهن (وكان) كلمة التشبية لا كلمة كان جواب عن سـؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

القيد وههنا لم يمكن ان تصور القيد فضلا عن سبقه لأن القيد والارسال منه لم يوجدا الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله (وكأن المراد بالارسال البعث اوالتخلية) يعني حالي كردن ؤان يعني مزاحم ناشدن حمار وحش مرا اين راه آب ازخوردن والمراد هو الثاني ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (ومايريد) اى حمار الوحش اوالمرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب خورد ن (اى ارسلها) يعني ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص البعير اذالم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها اى بعض الاتن (الماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعد ه خاء معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال في اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من رد يرد مثل مد يمد (من العطن) بفتحتي العين والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعني جاي اشتر (الى الحوض) متعلق بيشرب يعني ثم يرد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (ليشرب) ذلك البعير المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض اومن الماء (ماعساه لم يكن يشرب منه) يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان ادخال لم يوجد الا في الحيوان الذى يكون في ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال (ههنا ليس الا نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هي له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (في بعض آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس في بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغص مثل نغص الدخال) يعني ان المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وداخلة بين بعير بن عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعني ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا (مأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف مبتداى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا التأول التطلب يعنى طلب مآل الشئ بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأول (فلا يرد) مبنى للفاعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ماذكره الشارح (احدهما) احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك الاراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهدك) من اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لما سيجئ ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيها ضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه المصادر) يعنى العراك ووحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية المعمول باسم العامل اولا ثم باسم المنوب ويقال مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعة مواضع النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى) اى صورة كل واحد منها (نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه فى صورة المعرفة لكونه) مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى نكرة) لكونها بحكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجريانه في احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما (نكرة) (محضة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اى في تلك النكرة (شائبة تخصيص) اى لم يكن في النكرة شئ يفيد التخصيص (بما سوى التقديم) اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينها) اى بين النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة (مثل جاءنى رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكونها واو فيها مانعا (وجب تقديمها) (اى تقديم الحال على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلا اومفعولا (لتخصص النكرة بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اى ذا الحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا اى زيد راكب وقت المجئ (ولئلا تلتبس) اى الحال من النكرة (بالصفة في حالة النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان اونكرة لكونه في المعنى حكما وحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال ما يتقرر ويعدم ويزول ونقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسة الركوب به يعنى قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم تلتبس) وهى حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعنى قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذ لم يلتبس (طردا للباب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد باسناده المرقاية تبعا ليعد بالياء وهمزة الفاعلية يحذف همزة في اكرمنيه الف في المتكلم وحده نحو اكرم (ولا تتقدم) (اى الحال عليها عدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا اعنى جاوز عنه مستتر فيه راجع الى ما لا يحتاج عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا) يعنى لايتقدم الحال (على العامل المعنوى) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لايتعلق بالاخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى ليه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفى الرضى الان كاف التشبيه لاتدخل بصيغتها على الحدثين معينين بل تدل بعضها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ الى هنا كلامه فلبيانها جئ بحال ووضعت بجنب المشبه و بحال اخرى ووضعت بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بجنب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ما اضيفت هى اليه ونوى معنية على الضم على ماسيجئ (العامل المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والمقدر (و) عرفت فيما قبل (ان ماهو مقدر بالفعل) عند البصريين (او باسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان اومكان (ومايشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضله ومحلا للمعلل (اعنى) بقوله اوما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار (خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح اومقدر (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (وعلى هذا) اى على ماعرفت فيما سبق العامل المعنوى وان ماهو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه لكون قريبا الى مايشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولايتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق فى النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان العامل) فى الحال (ظرفا اوشبهه) حيث لايكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه) بالفاء التفسيرية (لايجوزه) اى لايجوز تقدم الحال على عامله الظرف (اصلا

ايضا اي مطلقا اي سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار وكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف في العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لا لذاته ثم مقام شيء لايكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (و يجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لايجوزه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما أخر الحال عن المبتدأ الذى صاحبه راجع اليه فكانه أخر الحال عن عامله الذى هو عامل في صاحبه ايضا و بناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد مزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه في المنع) اى في منع تقدم الحال على عامله الظرف سوا كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد في الدار) او مقدما مثل (ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب افعل وان كان تابعا صاحبه و يجوز اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لايتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى في الحال (من معنى الظرفية) بيان ما في قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظرف (لا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل في الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب في مكان لك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (في الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لاتتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى يكون هذا الكلام على الاحتمال الثاني (ذلم يكن الظرف